



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية ادرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:

رقم الجرد:

الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري بين الحربين العالميتين

[1919 - 1939م]

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبين:

- باأحمد خليلي

- تهامي شيباني

إشراف الأستاذ:

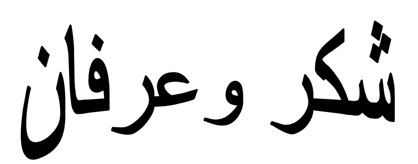
أحمد بوسعيد

لجنة المناقشة

الأستاذ / د , عباس عبد الله	جامعة أدرار	رئيساً
الأستاذ / بوسعيد أحمد	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ / كمون عبد السلام	جامعة أدرار	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1437 ـ 1438هـ / 2016 ـ 2017م





الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد والشكر لله الذي وفقنا في إنجاز هذا البحث.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف بوسعيد أحمد على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات خلال أطوار البحث ليأخذ وجهته السليمة، كما لا ننسى شكرنا وتقديرنا للدكتور جعفري مبارك على ما قدمه لنا من جميل.

كما أننا نتقدم بخالص عبارات الشكر لكل الأساتذة الكرام في قسم العلوم الإنسانية وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة، "فالكلمة الطيبة صدقة".

باأحمد **تهامي**





الإهــــداء

أهدي ثمرة جهدي من خلال هذا العمل المتواضع إلى من ربتني على المثل العليا والدتي الكريمة أطال الله في عمرها، ونور دربها ورزقها الصحة والعافية.

إلى روح والدي الذي لم يدخر جهداً من أجل إسعادنا وتعليمنا، غفر الله له وأسكنه فسيح جناته.

وإلى من قاسمتني مشاق الحياة، وتحملت معي أعباء هذا البحث أم البنين والبنات، زوجتي الفاضلة.

إلى أبنائي الأعزاء الذين ملأوا حياتي سعادة.

إلى إخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلة "خليلي" كل باسمه.

وإلى زميلي الذي تحمل معي عبء هذا البحث وجميع زملائي بدفعة الماستر 2016 / 2017م ـ جامعة أدرار

بأحمد خليلي



الإهـــــداء

إلى من قال فيهما الرحمن بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

{ وقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً }

إلى فيض الحنان والرحمة. إلى سر وجودي ودعائها سر نجاحي أمي حفظها الله

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي بارك الله في عمره

إلى من شجعتني وكان حبها مصدر قوتي، زوجتي الحبيبة

إلى أبنائي سارة، عبد الكريم، منير، محمد رضا

إلى رمز المحبة والعطاء إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الشموع التي تحرق نفسها لتنير على الآخرين مشائخي ومعلمي أساتذتي الكرام

إلى من تحمل معي عبء هذا العمل زميلي خليلي باأحمد

إلى كل من أحبني في الله

شيباني تهامي

اختصارات الدراسة

التسمية الكاملة	الاختصار بالعربية	الاختصار بالفرنسية
هجرية	هـ	
ميلادية	م	
طبعة	ط	
طبعة خاصة	ط خ	
جزء	ج	
دون طبعة	د ط	
دون سنة	د س	
تحقيق	تح	
ترجمة	تر	
مراجعة	مر	
إشراف	إش	
تدقيق	تد	
الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع	/	ANEP
دون مكان نشر	د م	
دون تاريخ نشر	د ت	
مجلد	مج	


مقدمة

المقدمـــــــــة

لقد جعل الموقع الجغرافي من الجزائر مركز استقطاب بفضل الثروات التي تمتلكها، لذا سعت فرنسا إلى ضمها لأملاكها، فمنذ السنوات الأولى للاحتلال سارعت الإدارة الفرنسية إلى مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة وأملاك الجزائريين، وقامت بطرد ملاكها الأصليين منها وتعويضهم بالنازحين الأوروبيين. ومع مطلع القرن العشرين استمرت في تطبيق سياستها الاستعمارية المبنية على الإرهاب والتشريد والتجريح والزجر والاضطهاد، فاستخدمت كل الوسائل المتاحة لأجل إخضاع السكان الجزائريين .

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى انتشرت الأفكار التحررية وفق مبادئ ويلسون الأربعة عشر، وشهد العالم عدة أزمات اقتصادية أثرت على الوضع الاجتماعي، وكان من الطبيعي أن تنعكس تلك الأوضاع على الجزائر باعتبارها كانت تحت السيطرة الفرنسية، لذلك سنحاول إبراز بعض الجوانب الاجتماعية التي مست الشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية في هذه المذكرة الموسومة بـ "الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري بين الحربين العالميتين (1919 ـ 1939م)".

ـ **أهمية الموضوع**: تكمن أهمية هذا الموضوع في التطرق إلى الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري بين الحربين العالميتين (1919م ـ 1939م)، كما أنه يبرز السياسة الاستعمارية التي طبقتها السلطات الفرنسية في الجزائر، إذ كانت تعتمد على إذلال الشعب الجزائري وقهره، وتأثيرها على العلاقات بين الجزائريين وبقية التركيبات السكانية الأخرى المشكلة للمجتمع الجزائري. ويوضح لنا رفض الجزائريين لتلك السياسة المطبقة وسعيهم للبحث عن الحرية في أماكن أخرى أكثر أمناً، لذلك هاجروا نحو المشرق العربي وفرنسا. وقد ركزنا على فترة مابين الحربين باعتبار أن هذه المرحلة شهدت تحولات سياسية كبيرة واختلافات في الرؤى تمخض عنها بروز أحزاب سياسية أخذت على عاتقها السعي إلى تحسين أوضاع المجتمع الجزائري.

ـ **أسباب اختيار الموضوع:**

ـ الرغبة الذاتية في الإطلاع على الأوضاع الاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري أثناء الاحتلال وخاصة بين الحربين، لأن هذه الفترة (1919 ـ 1939م) لم تأخذ حقها الكافي من الدراسة لدى الكتاب والمؤلفين.

ـ محاولة الإلمام بالجانب الاجتماعي وما مدى تأثيره على هجرة الجزائريين نحو الخارج، ومساهمة المهاجرين في تطور الحركة الوطنية الجزائرية.

ـ الأهمية البالغة للموضوع الذي يتناول فترة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر.

ـ تسليط الضوء على الوضع الاجتماعي لتنوير الباحثين في أن هذا الموضوع لم يأخذ نصيبه الكافي من الدراسة، وحثهم على البحث في الموضوع أكثر، لأن أغلب الكتاب الذين اهتموا بالجانب الاجتماعي كانوا فرنسيين وكتبوا حسب أغراضهم ولم يتحروا الموضوعية في ذلك.

ـ محاولة إبراز دور الهجرة ـ باعتبار أن الأوضاع الاجتماعية السيئة كانت من مسبباتها ـ في تنوير الجزائريين وبروز الحركة الوطنية الجزائرية.

ـ الإشكالية:

تعتبر فترة مابين الحربين فترة حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، فقد شهدت تطور الحركة الوطنية الجزائرية، التي ساهم في ظهورها عدة عوامل، منها السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذن فما موقع العامل الاجتماعي من كل ذلك ؟. وعليه يمكن طرح الإشكالات الفرعية التالية:

ـ ما هي أهم التركيبات السكانية التي كان يتشكل منها المجتمع الجزائري؟ وما السمة التي كانت تطبع العلاقات بين تلك التركيبات؟.

ـ ما مدى تأثير السياسة الاستعمارية على الوضع الاجتماعي، وكيف ساهمت في تدني المستوى المعيشي وتدهور الوضع الصحي للجزائريين ؟. وكيف كانت أوضاع المرأة الجزائرية بين الحربين؟.

ـ ما هي الأسباب التي أدت إلى الهجرة، وكيف ساهم المهاجرون الجزائريون في تغيير مسار النضال، من المواجهة العسكرية إلى النضال السياسي للمطالبة بتغيير أوضاع الجزائريين؟.

ـ الإطار المكاني والزماني:

لقد شملت دراستنا في هذا البحث كامل القطر الجزائري، ولم تهتم بمنطقة أو إقليم معين، لأن سياسة القهر والزجر التي طبقتها السلطات الاستعمارية لم تسلم منها منطقة من مناطق القطر الجزائري، وبالرغم من أننا لم نشر في هذا البحث إلى جميع المناطق، لأن ذلك يحتاج وقتاً طويلاً وجهداً مضاعفاً، إلا أننا مررنا بجهات الوطن الأربع، الشرق والوسط والغرب والجنوب. أما الإطار الزماني لهذا البحث فهو فترة مابين الحربين العالميتين (1919م ـ 1939م) باعتبارها فترة حاسمة في تغيير مسار الحركة الوطنية الجزائرية وتطورها.

ـ المنهج المعتمد في البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي باعتباره المنهج المناسب في سرد الحقائق والوقائع التاريخية للوصول إلى الحقيقة بكل موضوعية.

كما اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يساهم في رسم الصورة الواضحة عن الأوضاع الاجتماعية العامة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى وصف الوقائع وتحليلها، ثم تحديد عوامالها وأسبابها مع إبراز النتائج المترتبة عنها.

الصعوبات:

لا يكاد يخلو بحث من البحوث من صعوبات تعترض طريق الباحث، فمن الصعوبات والعوائق التي أعاقتنا نذكر:

ـ ظروف العمل التي تتطلب منا التوفيق بين الدراسة المكثفة والبحث المضني من جهة والقيام بالواجب المهني المفروض علينا من جهة أخرى.

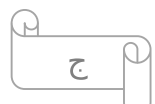
ـ صعوبة التعامل مع المادة العلمية بسبب تضارب المعلومات والأفكار في بعض الأحيان، ما تطلب منا جهداً إضافيا للبحث عن الحقائق التاريخية الأكثر دقة ووضوحاً.

ـ نقص المادة العلمية في المجال الاجتماعي، وحتى إن وجدت فإنها لكتاب فرنسيين يكتبون من منطلقات إيديولوجية لأغراض استعمارية وقليل منها تمت ترجمته إلى العربية.

ـ خطة البحث:

اعتمدنا على خطة قسمنا من خلالها بحثنا هذا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق، فالمقدمة تناولت مدخلاً للموضوع مع إبراز أهميته، وأسباب اختيار الموضوع، مع طرح إشكالية سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث، ثم ذكرنا فيها المنهج المعتمد في الدراسة، فخطة البحث والمراجع المعتمدة، وأخيراً تطرقنا إلى المشاكل والصعوبات التي واجهتنا خلال فترة البحث.

وقد خصصنا الفصل الأول للحديث عن التركيبة السكانية بالجزائر وعلاقاتها البينية، وفيه تعرضنا إلى العناصر المشكلة للواقع الاجتماعي من أهالي ويهود وأوروبيين ونسب الزيادة لجميع الطوائف، مع ذكر تاريخ بداية تكَوُّن الطائفة الأوروبية بالجزائر والعناصر المشكلة لها، كما تم تسليط الضوء على العلاقات التي كانت تسود بين الجزائريين وعناصر الطبقتين الأخريين.



أما الفصل الثاني فكان عنوانه "المعاناة الاجتماعية في أوساط الجزائريين"، وتحدثنا فيه عن السياسة الاستيطانية التي اعتمدت على مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة وأملاك الجزائريين، ثم تطرقنا إلى النتائج المترتبة عن تلك السياسة والمتمثلة في انتشار ظاهرة البطالة وتدني المستوى المعيشي وتدهور الوضع الصحي للسكان الجزائريين، كما عرجنا على السياسة التعليمية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية في الجزائر، فمن خلالها ساء التعليم وانتشر الجهل والأمية، وفي الأخير تطرقنا إلى أوضاع المرأة الجزائرية في محيطها الاجتماعي.

وفي الفصل الثالث الذي عنون بـ "هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي وفرنسا" تطرقنا إلى الدوافع التى أدت لهجرة الجزائريين نحو الخارج، ثم ذكرنا وجهات المهاجرين الجزائريين وأحوالهم في المشرق العربي وفرنسا، وفي الأخير أشرنا إلى تأثير المهاجرين الجزائريين على الحركة الوطنية الجزائرية ومساهمتهم في تغيير مسارها.

وفي الخاتمة تقييم ما توصلنا إليه من نتائج خلال البحث كله.

ـ المصادر والمراجع:

وللإلمام بالموضوع اعتمدنا جملة من المصادر والمراجع نذكر أهمها:

ـ كتاب " هذه هي الجزائر" للمؤلف أحمد توفيق المدني، وقد تطرق فيه إلى أصل العناصر السكانية المشكلة للمجتمع الجزائري، والسياسة الاستعمارية التي طبقتها الإدارة الفرنسية على الشعب الجزائري.

ـ كتاب كمال كاتب الذي جاء تحت عنوان " أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830م ـ 1962م، تحدث فيه الكاتب إلى التركيبة السكانية للجزائر والعلاقات التي كانت سائدة آنذاك بين عناصر التشكيلة السكانية، واستفدنا منه كثيراً في الفصل الأول.

ـ كتاب المؤلف أحميدة عميراوي ومجموعة من المؤلفين المعنون ب"آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م ـ 1954م)، الذي ركز على سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت بيد الجزائريين.

ـ أما كتاب "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830م ـ 1962م" لمؤلفه عدة بن داهة، فقد تطرق إلى الأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري من جراء سياسة نزع الملكية، وتحدث عن الصراعات التي انجرت عن تلك السياسة.

ـ كتاب "اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934م" للمؤلف عبد العزيز فيلالي، تطرق وباستفاضة إلى العلاقات بين الجزائريين واليهود، واعتداءات اليهود المتكررة على السكان الجزائريين، وخص بالذكر مدينة قسنطينة، وفي فترة هامة من عمر الدراسة، فاستفدنا منه كثيراً خاصة الفصل الثاني.

ـ كتاب المؤلف جمال قنان تحت عنوان "التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار (1830م ـ 1944م)، تحدث فيه الكاتب عن وضعية التعليم الأهلي وسياسة الإدارة الفرنسية تجاهه.

ـ كتاب "العمال الجزائريون في فرنسا" للمؤلف عمار بوحوش، ذكر أسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، ووضعية العمال الجزائريين في المهجر، كما أشار إلى مساهمتهم في ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية. ونضيف إلى ذلك كتاب محفوظ قداش الذي جاء بعنوان "تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919م ـ 1939م، الذي تحدث عن تطور الحركة الوطنية بين الحربين وظهور الأحزاب السياسية.

الفصل الأول

التركيبة السكانية بالجزائر وعلاقاتها البينية بين الحربين

(1919م ـ 1939م)

المبحث الأول: السكان الجزائريون

المبحث الثاني: المستوطنون الأوروبيون

المبحث الثالث: فئة اليهود

المبحث الرابع: علاقات الجزائريين ببقية السكان

الفصل الأول: التركيبة السكانية بالجزائر وعلاقاتها البينية

لا يمكن الحديث عن الأوضاع الاجتماعية لمجتمع ما، دون التطرق إلى التركيبة السكانية التي يتشكل منها، لذا سنتطرق في هذا الفصل الأول من الدراسة إلى تكوين المجتمع الجزائري، الذي كان يتشكل من ثلاثة عناصر اجتماعية، فالعنصر الأول هم السكان الأصليون الذين ينقسمون بدورهم إلى بربر (أمازيغ) وعرب، والثاني هم اليهود الذين يعتبرون من أقدم العناصر السكانية في الجزائر، أما العنصر الثالث فهم المستوطنين الأوروبيين الذين جاءوا مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وبتشجيع من الإدارة الفرنسية للاستعانة بهم في قهر السكان الجزائريين، قدموا إلى الجزائر بفعل الهجرات المتوالية من فرنسا ومختلف أنحاء أوروبا في إطار تشجيع سياسة الاستيطان.

كما أننا سنتطرق إلى العلاقات التي كانت تسود في الجزائر بين السكان الجزائريين الأصليين ومختلف التشكيلات الاجتماعية الأخرى (المستوطنين واليهود)، فالفترة الاستعمارية كانت مليئة بالأحداث، وخاصة في منطقة الشرق الجزائري بين الجزائريين والسكان اليهود، فأحياناً كانت تتميز بالعنف وأحياناً أخرى كان يسودها الود وحسن المعاملة، أما بالنسبة لعلاقات الجزائريين مع المستوطنين، فقد كان يطبع عليها حكم الغالب على المغلوب والسيد على العبد.

المبحث الأول : السكان الجزائريون

وهم سكان البلاد الأصليون وأصحابها الشرعيون، وينحدرون من أصلين اثنين : الأصل الأمازيغي الذي أطلق عليه الأوروبيون اسم البربر، وهم السكان الأصليون في بلاد المغرب العربي كافةً، والأصل العربي القادم مع الفتوحات الإسلامية، فالعرب هم الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر، وامتزج العنصران العربي والأمازيغي تحت راية الإسلام وفي دائرة العروبة، مكونين بذلك المجتمع الجزائري الحالي[1]. أما المجتمع الصحراوي في الجزائر فكان يتكون من عديد التشكيلات الاجتماعية، وهو عبارة عن قبائل كثيرة منتشرة عبر أقاليم المناطق الصحراوية، وكان لهذه القبائل نسيج اجتماعي منسجم جداً، يبدأ من شيخ القبيلة وينتهي بآخر فرد فيها، والشيء الذي يميز هذا المجتمع هو سيطرة الطابع الروحي عليه، ومن حيث العلاقات فهو متماسك جداً بسبب تلك الروابط الأسرية التي تطبع عليه، خاصة روابط المصاهرة التي كانت منتشرة بشكل كبير بين أفراده،

[1]. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. مصر: 2001م، ص ص28 . 32 .

وهذا لا يمنع من حدوث بعض الخصومات من حين لآخر بين بعض القبائل الرحل والسكان المستقرين في الواحات والقصور[1].

1 ـ إشكالية ضبط عدد السكان: اختلفت الآراء حول عدد السكان الجزائريين عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، لكن أغلب المؤرخين يرون بأن عدد سكان الجزائر كان لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة سنة 1830م، أما حمدان خوجة فقدر عدد السكان بـ 10 ملايين نسمة. أما تقديرات الجنرال بيجو[2] فقد تراوحت بين 4 و8 ملايين شخص، وفي غياب الطريقة التي اعتمدها كل طرف في عملية الإحصاء يجعلنا نعتقد بأن الاعتبارات السياسية والعسكرية هي المؤثرة في التقديرات الموضوعية للسكان آنذاك. والكثير من المؤرخين اهتم بهذه التقديرات، ومنهم " كزافييه ياكونو " الذي قدر سكان الجزائر بـ 1.983.918 نسمة حسب إحصاء 1844م / 1845م، إضافة إلى 695.000 نسمة غير محصاة. وحسب جدول المؤسسات الفرنسية لسنة 1846م فإن إجمالي عدد سكان الجزائر (تل وصحراء) يقدر بـ 3 ملايين نسمة على الأقل[3].

وكانت المدن الكبرى تحوي أقل من معدل 45 ألف نسمة للمدينة الواحدة، وقد قدم نوشي (Noushi) من جهته رأياً حدد به عدد سكان المدن الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 10% و20% من مجموع السكان، بينما رأى ناصر الدين سعيدوني أن عدد السكان الجزائريين في المدن والحواضر لم يتجاوز في أحسن الأحوال 6%، ويرى بعض المؤرخين أن عدد السكان كان يصل إلى 8% [4].

[1] ـ أحميدة عميراوي وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م ـ 1916م، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر:2009م، ص144.

[2] ـ الجنرال بيجو (1774م ـ 1849م)، هو طوماس روبير بيجو دولا بيكونيري، المعروف بـ دي زلي، رقي إلى رتبة مارشال فرنسا في 31 جويلية 1843م، حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في اسبانيا، تولى حكم الجزائر في فترة ما بين 29 ديسمبر 1940م إلى 29 جوان 1847م، سلك خلالها سياسة القهر والعنف والإبادة والتهجير في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائر، أنظر: موسوعة المعرفة (شخصيات تاريخية، علماء)، ج2، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان: 1982م، ص51.

[3] ـ كمال كاتب: أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830م ـ 1962م، تر: رمضان زبدي، ط خ، دار المعرفة، الجزائر: 2011م، ص35.

[4] ـ أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 ـ 1954)، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م، ص10.

أما في إحصاء 1856م فقد بلغ عدد السكان أكثر من 2.307.349 نسمة، وهذا دون حساب سكان بلاد القبائل ومناطق الصحراء، لأن منطقة القبائل لم تحتل إلا في سنة 1857م، أما الصحراء فلم يتم إحصاء كامل سكانها[1]، فقد أدى تدهور الأوضاع المعيشية في واحات قورارة وتوات وتيديكلت إلى تناقص عدد السكان في هذه المناطق، فبعدما كان في حدود 400 ألف نسمة عند منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر، قد أصبح عددهم سنة 1906م حوالي 60 ألف نسمة، ويوضح لنا ذلك الكاتب أندري نوشي بقوله: "......فانخفض عدد سكان توات وغورارة والساورة، واندثر منهم 4.000 إلى 8.700 نسمة بين سنتي 1906م، و1921م"[2].

فبعدما كان النمو السكاني ضعيفاً في بادئ الأمر بسبب الأوضاع التي كان يعيشها السكان الجزائريون ثم تزايد بانتظام، بقي في الحقيقة مستقراً ومعتدلاً حتى عام 1930م، إلا أنه أدى إلى إفقار طبقة ريفية لم تكن مواردها تنمو، فالسكان الجزائريين الذين كان عددهم 2.733.000 نسمة في عام 1861م، ارتفع إلى 3.577.000 نسمة في عام 1891م[3]، ليصل إلى حوالي 4.923.186 نسمة في عام 1921م، بزيادة قدرها 1.182.660 نسمة على ما كانت عليه حسب إحصاء 1911م[4]، وفي عام 1930م يمكن القول أن عدد السكان قد تضاعف في 70 سنة، ورغم هذا الازدياد الكبير إلا أنه شهد حالات تباطؤ مرتبطة بالأزمات الاقتصادية (1886م . 1896م)، وبالحرب العالمية الأولى (1914م . 1918م)[5] التي أبعدت عدداً كبيراً من الشبان عن الجزائر.

---

[1] . محمد قريشي: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945م . 1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: بن سلطان عمار، قسم التاريخ، جامعة الجزائر: 2001 . 2002، ص34.

[2] ـ أحميدة عميراوي وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م . 1916م، المرجع السابق، ص ص148 . 149.

[3] . شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1871م . 1954م، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات بيروت: 1982م، ص103.

[4] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919 . 1939، ج1، تر: محمد بن البار، ط خ، دار الأمة، الجزائر: 2011م، ص19.

[5] . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص103.

2 ـ معدلات تزايد السكان وأماكن تمركزهم: وصل عدد الجزائريين المقيمين في المدن بمختلف دوائرها في تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى حوالي 1.140.000 نسمة، وكان عدد السكان المسلمين الجزائريين في المدن الكبيرة وفي الدوائر التي تمركز بها المعمرون، إما أقل من عدد الأوروبيين مثلما كان عليه الحال في وهران وسيدي بلعباس، وإما مساوياً له كما كان في الجزائر وعنابة، وباستثناء دائرتي معسكر وتيزي وزو، فقد كانت نسبة السكان تساوي أربعة جزائريين مقابل أوروبي واحد تقريباً[1]. ومما أدى إلى هذه النتائج هو الإهمال الشديد من طرف السكان الجزائريين في تسجيل الولادات، وإذا ما نظرنا إلى تقاليد المجتمع الجزائري وأعرافه، فربما نجد أن أغلب هذه الولادات الغير مقيدة في سجلات الحالة المدنية من الإناث، ففي الجدول الآتي سنلاحظ أنه في الفترة (1914م ـ 1921م)، تم إهمال ثلث الزيادات ولم يتم تسجيلهم، وهو ما أثر سلباً على معرفة العدد الحقيقي للسكان الأصليين الجزائريين[2].

وفيما يلي: جدول يوضح إهمال تسجيل الولادات لدى السكان الجزائريين مابين (1914م ـ 1921م)[3]

السنة	ولادات مسجلة	ولادات محسوبة	الفرق بين الولادات المحسوبة والمسجلة	الفارق بـ %
1914م	119.255	168.000	48.745	29.01
1915م	106.297	154.100	47.803	31.02
1916م	106.213	148.000	41.787	28.67
1917م	115.247	175.400	60.153	34.29
1918م	112.505	193.700	81.195	41.92
1919م	110.754	180.000	69.246	38.47
1920م	121.477	193.200	71.723	37.12
1921م	102.746	163.400	60.654	37.12

[1] ـ محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص20.

[2] ـ كمال كاتب، المرجع السابق، ص185.

[3] ـ المرجع نفسه، ص185.

وفيما يلي: جدول يوضح نسبة النمو لدى السكان الجزائريين في فترة مابين الحربين[1].

المرحلة	نسبة النمو
1921م . 1926م	%0,19
1926م . 1931م	%1,64
1931م . 1936م	%2,10

إن الإحصائيات المتتالية رغم صعوبة مصداقيتها، تبين واقعاً لا شك فيه، وهو التزايد المحسوس للسكان الأهالي[2] الجزائريين حيث انتقل من خمسة ملايين ساكن حسب إحصاء 1921م، مرتفعاً بنسبة 6,2% سنة 1936م ليصل إلى 8.4 مليون سنة 1954م.

إن تحليل نسب النمو لهؤلاء السكان يبين تزايداً واضحاً، فانتقل المعدل من 1% في سنوات العشرينيات، إلى 2% في منتصف سنوات الثلاثينيات، ثم انخفض في المرحلة 1936م . 1948م متأثراً بالحرب العالمية الثانية، وكذا المجاعة والأوبئة[3].

وقد تزايد عدد السكان الجزائريين بالمدن الصغيرة والأرياف (البلديات المختلطة الشمالية) سنة 1936م بنسبة 15,3% حيث بلغ 3.790.670 نسمة، بينما في البلديات كاملة الصلاحيات فقد تزايد عدد السكان بنسبة 33,9% حيث بلغ 1780600 نسمة. وبالرغم من أن الطابع الريفي بقي هو المتغلب على السكان الجزائريين، إلا أن كل المدن الجزائرية التي كانت بها أقليه جزائرية[4] قبل عام 1930م (عام 1886 كان 6,9% من المسلمين فقط يسكنون المدن، و7,6% في عام 1907 و10,8% في عام 1931)[5]، قد تحولت في فترة وجيزة إلى مدن ذات أكثرية سكانية جزائرية، حيث اضطر الكثير من سكان الأرياف إلى النزوح

1. كمال كاتب، المرجع السابق، ص329.
2. الأهلي تقابل في اللغة الفرنسية L'indigéne وهي تسمية استعمارية لنعت الجزائري، وتؤخذ بتحفظ في المصادر الإحصائية، استعملت كلمة المسلمين Musulmons لوصف الجزائر.
3. كمال كاتب، المرجع السابق، ص330.
4. عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر: 2011م، ص322.
5. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص129,

نحو المدن طمعاً في حياة كريمة، فخلال عام 1936م مثلاً انتقل إلى المدن نحو ما يزيد عن 320 ألف من سكان الأرياف كان لمدينتي الجزائر ووهران الحصة الأكبر من ذلك[1]، بسبب الظروف الطبيعية التي كانت في أغلب الأحيان غير مساعدة على بقاء الفلاح في أراضيه لاستغلالها والاستقرار بها، ونتيجة لذلك تفاقمت هجرة الريفيين نحو المدن، وإقامة الأحياء القصديرية فيما حولها.إلا أنه على الرغم من عمليات الإبادة والنزوح الريفي المتزايد فإن نسبة السكان بالأرياف ظلت مرتفعة (81% يسكنون الأرياف مقابل 19% يسكنون المدن)[2].

يمكن أن نستنتج مما سبق أن التراجع في نسبة الوفيات منذ بداية الثلاثينيات حتى اندلاع الثورة ساهم في زيادة عدد السكان الجزائريين، وأن هذه الثورة الديمغرافية زادت من الخلل في التوازن، فبعد أن كان عدد السكان الجزائريون في البلديات 5.150.000 نسمة عام 1926م، ارتفع عددهم إلى 8.450.000 نسمة في عام 1954م، أي ارتفع من معدل 1,4% قبل عام 1914م إلى2,85% سنة 1954م، وبهذا يكون سكان الجزائر في تلك الفترة من شعوب العالم الفتية، إذ أن 52,6% منهم أعمارهم دون 20 سنة[3].

المبحث الثاني : المستوطنون الأوروبيون

1 ـ مرحلة تشجيع الاستيطان: عمل الفرنسيون بعد احتلالهم الجزائر سنة 1830 على تشجيع الهجرة الأوروبية إليها، فنادوا في العواصم الأوروبية بالهجرة إلى الجزائر، بلد الفرص والمغامرات، وأرض الثراء ورغد العيش، فتدفقت الهجرة نحو الأرض الجديدة، من مدن البحر الأبيض المتوسط ومن ألمانيا وسويسرا وبلجيكا، وحتى من هولندا والدول الأسكندنافية واستوطنوا فيها مسيطرين على أجود وأخصب الأراضي[4].

---

[1] . محمد شبوب: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م . 1945م) دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: بلقاسمي بوعلام، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران: 2014م . 2015م، ص60 .

[2] ـ عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830م . 1962م، ج2، ط خ، د م، 2008م، ص53.

[3] . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص129.

[4] . أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1996م، ص193.

تفرع المستوطنون في أرض الجزائر المحتلة من قسمين أساسيين : القسم الأول هم أبناء فرنسا الأصليون سواءً قدماء الجنود الذين قدموا مع الحملة الفرنسية 1830م واستوطنوا البلاد، أو الوافدون إلى الأرض الجزائرية قصد الاستيطان بها ونهب خيراتها. ثم القسم الثاني من الأجانب الأسبان والإيطاليين والمالطيين وغيرهم، الذين شجعتهم السلطات الفرنسية على الهجرة وتحصلوا على الحقوق الفرنسية بواسطة التجنس وقوانينه الواسعة، وبسبب الزواج المختلط بينهم وبين الفرنسيين، تولد قسم ثالث وهو أكبر الأقسام الفرنسية بالجزائر، وهو صاحب القوة والسلطة في هذه المستعمرة، ونقصد بذلك الفرنسيين الذين ولدوا في أرض الجزائر من آباء وأمهات فرنسيين وأجانب[1].

في البداية لم تكن هناك معطيات تسمح بمعرفة الإحصائيات الأولية الدقيقة لدخول المعمرين أرض الجزائر، ومتابعة توزيعهم حسب المناطق، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تولي اهتماماً كبيراً لهذا الموضوع حوالي سنة 1833م التي كان فيها عدد السكان الأوروبيين حوالي بضعة آلاف. حيث انتقل إلى 280.000 نسمة تقريباً بين سنوات 1833م . 1872م، وهذا رغم نسبة الوفيات المرتفعة والتي أقلقت السلطات الاستعمارية[2].

توسعت مسألة الاستيطان والاستعمار كثيراً في عهد الجنرال بيجو، حيث شجعت الحكومة الفرنسية على الهجرة إلى الجزائر، فبين سنتي 1840م و1846م جاء إلى الجزائر 194.887 فرنسي في حين رجع إلى فرنسا 117.722 أي بقي 77.165 مهاجراً من الملاكين الصغار من جنوب فرنسا والشمال الشرقي مثلاً، وكذلك من المغامرين الفقراء، ومع هذا بقى عدد الفرنسيين أقل من الأجانب، ففي سنة 1847م كان عدد الفرنسيين 47.274 مقابل 62.106 أجنبي، منهم 31.528 أسباني و8.758 مالطي و8.624 ألماني وسويسري و8.175 إيطالي[3].

وتواصلت عملية الهجرة بأكثر قوة، حتى تجاوزت أعداد المهاجرين كل التصورات خاصة وأن الجمهورية الفرنسية الثانية قد شجعت هذه العملية، حيث قامت بإرسال آلاف المعمرين الجدد من

---

[1] . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المطبعة العربية، د س، ص ص151 . 152.

[2] . كمال كاتب، المرجع السابق، ص54.

[3] . محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م . 1954م، تر: محمد المعراجي، ط خ، منشورات ANEP، وزارة المجاهدين، د ت، ص159.

أجل التخلص من الأعداد الهائلة من البطالين والمقدرة بمائة ألف بطال تم تسريحهم من الورشات الفرنسية بباريس، وكذا التخلص من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق، مما أحدث تضاعف عدد الأوروبيين في فترة عامين فقط، ففي سنتي 1849م و1850م شهدت الجزائر قدوم أكثر من 20.500 مهاجر جديد استقروا في 42 قرية فلاحية ريفية[1].

2 ـ أماكن تمركز المستوطنين وإحصائياتهم: إن الهجرات الأوروبية نحو الجزائر قد بدأت منذ احتلال الجزائر العاصمة سنة 1830م، وساهم في ذلك الرغبة الشخصية في التنقل من أوروبا الجنوبية لتحسين الأوضاع المعيشية، واغتنموا فرصة المساحات الشاسعة التي هيأها الاستعمار في الجزائر.

استوطن الإيطاليون والمالطيون الشرق الجزائري وخاصة في المدن الساحلية، وهذا لقرب السواحل الجزائرية الشرقية لسواحل إيطاليا ومالطا، فالمالطيون تمركز منهم 73% في عنابة وسكيكدة، واشتغلوا في التجارة والزراعة، أما الإيطاليون الذين قهرتهم الظروف في جنوب إيطاليا نتيجة الأزمة الفلاحية الخانقة والفقر، اشتغلوا بالصيد في موانئ الشرق والوسط من سواحل الجزائر. كما استوطن الأسبان مناطق الغرب الجزائري لقربهم من سواحل وهران، ويرجع تواجدهم إلى قرنين من الزمن متأثرين بالأزمات السياسية في شبه جزيرة إيبيريا، وبالأزمات الاقتصادية التي مست بالخصوص أسبانيا سنوات 1847م . 1848م و1856م . 1857م و1868م . 1869م، كان أغلبهم ينحدر من أليكانت وملقا وفالنسيا وجزر الباليار، اشتغلوا في البداية كسائقي عربات، وعمال مزارعين، وتهيئة الطرق ....الخ[2].

أما المهاجرون الألمان فكان عددهم ضئيلاً، حيث بدأت هجرتهم سنة 1832م واستمرت إلى 1890م، فبلغ عددهم سنة 1855م حوالي 10 آلاف نسمة، لم يبق منهم في إحصاء 1876م سوى 5.722 ألماني، ثم 3.949 في إحصاء 1881م، وبعد ذلك انصهروا في المجتمعات الأوروبية الأخرى[3].

[1] . محمد قريشي، المرجع السابق، ص29.

[2] . كمال كاتب، المرجع السابق، ص ص54 . 55.

[3] . المرجع نفسه، ص56.

وفي سنة 1911م قامت السلطات الفرنسية بإحصاء مدقق عن العنصر الأوروبي بالجزائر، فكانت النتيجة أن عدد الأوروبيين بلغ 746.000 نسمة، منهم 480.000 ولدوا بأرض الجزائر، و154 ألفاً ولدوا بالبلاد الأجنبية، و113 ألفاً ولدوا في فرنسا أو مستعمراتها[1].

تضاعف عدد السكان الأوروبيون في عهد الجمهورية الثالثة فوصل سنة 1921م إلى 400.791 نسمة، أي ارتفع بمعدل نمو قدره 4,8% متجاوزاً معدل نمو السكان المسلمين[2]، ثم ارتفع عددهم من 833000 نسمة عام 1926م (657000 فرنسي ومتجنس و176000 أجنبي) إلى 881600 نسمة في عام 1931، ثم قفز سنة 1936م إلى 946.000 نسمة[3].

لقد كان عدد الأوروبيين المقيمين في المدن ومختلف الدوائر في تلك الفترة 300.000 نسمة، وعموماً كانت نسبة السكان الأوروبيين متفوقة على نسبة السكان الجزائريين في العديد من المدن الرئيسية، وهذا لكونهم كانوا يسيطرون على الوظائف الإدارية، لا سيما الاقتصادية منها[4].

أما سكان الريف الأوروبيين فقد كان عددهم يتزايد بوتيرة بطيئة، فقد وصل سنة 1900م إلى 200.000 نسمة بعدما كان 119.000 نسمة عام 1871م، غير أن هذا العدد ظل ثابتاً تقريباً بين عامي 1906م و1926م، لكنه تراجع بعد هذا التاريخ من 34,6% إلى 28% من مجموع السكان الأوروبيين في الجزائر، وفي سنة 1930م نقص سكان الريف إلى أقصى مستوى له بسبب عدول السلطات الفرنسية عن الاستيطان الزراعي ونقص الهجرات الأوروبية[5].

إن معدل الزيادة في نمو السكان الأوروبيين بين 1921 . 1954 وصل في الواقع إلى ما يقارب 200.000 نسمة، أي بمعدل سنوي للنمو قدره 0,7%، وتعتبر هذه النسبة طبيعية إذا ما نظرنا إلى حركة الهجرة التي خسرت في المرحلة 1936 . 1948 حوالي 61.000 مهاجر،[6] فابتداءً من سنة 1921م بدأ الكولون يتخلون عن ممارسة الأعمال الزراعية في أراضيهم، فأوكل

---

[1] . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص152.

[2] . احميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1954م)، المرجع السابق، ص48.

[3] . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص124.

[4] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص20.

[5] . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص91.

[6].كمال كاتب، المرجع السابق، ص328.

معظمهم هذه المهمة لفلاحين جزائريين أو أوروبيين، وفي سنة 1932م عاد الكثير من الأوروبيين إلى فرنسا بعد أن تخلوا عن أراضيهم لوكلاء، وهكذا فإن الجزائر بدأت تفرغ من العنصر الأوروبي بين الحربين العالميتين.[1]

وفيما يلي: جدول يوضح تطور السكان الأوروبيين فترة مابين الحربين[2].

تاريخ الإحصائيات	عدد السكان الأوروبيين
1921	791370
1926	833359
1931	881584
1936	946013
1948	922272
المجموع	984000

ومن خلال الجدول يتضح لنا أنه في فترة مابين الحربين العالميتين، شهدت نسبة النمو عند السكان الأوروبيين تباطؤ كبير جداً، إذا ما قورنت بالسنوات الأولى من الاحتلال، وهذا بسبب الظروف الاقتصادية التي حلت بفرنسا عقب الحرب العالمية الأولى، إلا أن هذا لا يعني توقف الهجرات الأوروبية نحو الجزائر، وإنما بقيت تسير بوتيرة بطيئة جداً، حتى أن أعداد الهجرة المعاكسة فاقت أعداد الهجرة الطبيعية، وبذلك بدأ العنصر الأوروبي في الإضمحلال.

تمثل الجالية الأسبانية والمتمركزة في ناحية وهران أكثر الجاليات الأوروبية، إذ بلغ عددها في سنة 1926م حوالي 144.000 نسمة، ثم تأتي بعدها الجالية الإيطالية التي وصل عددها إلى 53000 نسمة قبل سنة 1931، ثم تناقصت إلى 10.000 نسمة، وكانوا يتمركزون في

[1]. عدة بن داهة، المرجع السابق، ص168.

[2]. كمال كاتب، المرجع السابق، ص329.

مناطق: عنابة، الجزائر وقسنطينة، وأخيراً المالطيون الذين كان عددهم في الثلاثينيات من القرن العشرين حوالي 15.574 نسمة[1].

إن فترة الثلاثينيات من القرن العشرين قد بلغ فيها المد الاستيطاني ذروته، بسبب تزايد نسبة السكان، فقد قفز عدد السكان الأوروبيين من 752.043 نسمة في 1911م إلى 881.584 نسمة في سنة 1931م، بحكم أن فائض الولادات يفوق الوفيات. وفيها أصبح عدد السكان الفرنسيين يفوق عدد الأجانب (المجموعة الأوروبية من الأسبان والإيطاليون خاصة، بالإضافة إلى اليهود المجنسين بموجب قرار كريميو)[2].

ومن بين الأسباب التي أدت إلى انخفاض السكان الأوروبيين، هو توقف الهجرة الأوروبية أو الفرنسية إلى الجزائر في حدود سنة 1934م، بعد أن كانت العامل الرئيسي في نسبة الزيادة الكبيرة للعدد في الفترة بين 1876م . 1911م والتي كانت تبلغ 54,1%، وذلك لارتباطها بسياسة الاستيطان الرسمي الذي لم يعد يحظى بالاهتمام بعد سنة 1935م، فقبل سنة 1924م كانت السلطات الاستعمارية تخصص للمهاجرين من فرنسا ثلاث قطع أرضية من بين أربع عند توزيع الأراضي، ثم تقلصت إلى قطعتين من بين الأربع خلال الفترة 1924م . 1934م، ثم إلى واحدة من بين الأربعة بعد ذلك، ومن الأسباب كذلك ضعف الإنجاب لدى فرنسيي الجزائر[3].

المبحث الثالث: فئة اليهود

1 ـ ماضي اليهود بالجزائر: يعتبر اليهود من أقدم العناصر التي حلت بالجزائر، فمنهم من نزح من أرض فلسطين، ومنهم من هو بربري محض أخذ الديانة اليهودية عن أولئك النازحين أثناء الإدارة البونيقية والاحتلال الروماني[4]، ومنهم من جاء عن طريق اليمن ثم اثيوبيا فالصحراء الكبرى، حيث وجد اليهود المأوى والقبول والأمن والاستيطان مع السكان النوميديين الأصليين لهذه المناطق الصحراوية. لقد مارس اليهود أعمال التجارة وتمرسوا فيها لاحتكاكهم بالفنيقيين، إلى جانب أنهم أصحاب ديانة وعقيدة ولكنهم ليسوا أصحاب وطن، وهو الأمر الذي جعلهم يركزون على

[1]. عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص312,

[2]. محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م . 1954م، المرجع السابق، ص269.

[3]. عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص311.

[4]. أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص149.

الاشتغال بالتجارة بشكل واسع، معتمدين في ذلك على انتشار الفئات اليهودية في أماكن مختلفة من العالم[1]، بسبب ما تعرضوا له من تشريد واضطهاد في جميع الأقطار[2].

ففي العصر الوسيط كان العالم ينقسم إلى قسمين : قسم إسلامي، وآخر مسيحي، فكان أصحاب المذهب الكاثوليكي في أسبانيا وفرنسا قد مارسوا كل أشكال اضطهاد اليهود وتعذيبهم وإهانتهم في العالم الغربي، وحملوهم على الهجرة إلى بلاد المغرب، أين وجدوا المعاملة الحسنة في دار الإسلام وتمتعوا بالأمن والأمان وكرامة العيش، يؤدون طقوسهم الدينية في معابدهم وبِيَعهم بحرية واحترام[3].

وقد دامت هجرتهم من أسبانيا إلى الشمال الأفريقي نحو ثلاثة قرون من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر عقب سقوط الأندلس، لذلك فإن اليهود في الجزائر هم خليط من الأمم جمعتهم الديانة اليهودية التي ساهمت في عزلتهم عن السكان الآخرين، فقد كان اليهود في شمال أفريقيا يسكنون أحياءً خاصةً بهم يسمى الواحد منها " الحارة " أو "المحلة "[4].

2 ـ تشكل الطائفة اليهودية وتطورها: تشكلت الطائفة اليهودية في الجزائر عبر العصور من ثلاثة عناصر أساسية، من الأهالي الذين احتفظوا بعقيدتهم وكانوا جزائريين يدينون بالولاء لوطنهم الجزائر، ومن اليهود الأندلسيين الذين تعرضوا للاضطهاد الأسباني وهاجروا إلى الجزائر واستقروا بها وتأقلموا مع أوضاعها وأهلها، وأخيراً من اليهود المغامرين الذين هاجروا إلى الجزائر من مختلف الدول الأوروبية في بعض فترات العهد العثماني بحثاً عن الثروة والسيطرة على التجارة والنفوذ السياسي، لكن علاقتهم بقيت مرتبطة بمختلف البلدان الأوروبية، ومن أشهر هذه الأسر، أسرة بن

[1] . عبد العزيز فيلالي: اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934م، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر: 2014م، ص20.

[2] . عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984، ص437.

[3] . عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص25.

[4] . عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م، المرجع السابق، ص437.

داران وأسرة بوشناق وأسرة بكري[1]، وهكذا كان اليهود السبب الرئيسي في دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر، بسبب سيطرتهم على الاقتصاد الجزائري[2].

ففي السنوات الأولى من الحملة الفرنسية على الجزائر، أصبح اليهود في الجزائر يحتلون المرتبة الثانية في المجتمع بعد الأوروبيين، وساعدهم في ذلك بالإضافة إلى الميول الفرنسية إليهم تقبلهم للثقافة الاستعمارية الفرنسية[3]. وقد اختلف الكتاب في عدد اليهود بالجزائر أثناء الاحتلال، فمنهم من يرى أن عددهم كان يقدر بحوالي 30.000 نسمة جزء منهم هاجر بمجرد احتلال فرنسا أرض الجزائر، كان أغلبهم من سكان الحضر[4]، ومنهم من يرى أن عددهم كان 17.000 نسمة موزعين على أهم المدن الرئيسية، 5.000 في الجزائر و3.000 في قسنطينة و2.300 في وهران و1.500 في تلمسان، وتجمع الباقي في المدن الأخرى، بالإضافة إلى اليهود المتواجدين في أطراف الصحراء[5]، أما أحمد توفيق المدني فيرى أن عدد اليهود في القطر الجزائري عشية الاحتلال بلغ مائتي ألف نسمة، وكانوا يعاملون قبل الاحتلال معاملة أهل الذمة، وعلاقتهم بالسكان الأصليين علاقة ود واحترام، فتركوا لهم حرية العمل والمعتقد، بل حتى نالوا المناصب الرفيعة في الإدارة[6].

لقد كان جل اليهود في الجزائر أثناء الاحتلال يسكنون المدن، بحيث قدرت نسبة تواجدهم في الحواضر بـ 80% من عددهم الإجمالي، مقابل نسبة 5% فقط من العدد الإجمالي للسكان الجزائريين الأصليين في المدن[7]، ففي العاصمة كان هناك 6.500 (يمثلون 20% من مجموع سكان المدينة)، وفي قسنطينة 4.000 يهودي، و3.000 يهودي موزعين على مدن مستغانم،

---

[1]. يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م. 1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2013م، ص89.

[2]. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م، المرجع السابق، ص438.

[3]. يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م. 1962م المرجع السابق، ص92.

[4]. كمال كاتب، المرجع السابق، ص268.

[5]. يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م. 1962م المرجع السابق، ص92.

[6]. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص42.

[7]. عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص29.

وهران وتلمسان، كما نجد فئة من اليهود في ضواحي سوق أهراس الذين يعيشون في الخيام كالرحل الجزائريين، وعلى غرار اليهود الذين يعيشون في مدن وادي ميزاب وفي واحات الأغواط[1].

وقد تمركز اليهود من أصل أسباني في مدن الشمال، فاعتبرهم الفرنسيون أوروبيين قابلين للاندماج، أما يهود الجنوب فقد صنفوهم برابرة غير قابلين للاندماج كالأهالي المسلمين[2]

كان يهود الجزائر في البداية يعتبرون من الأهالي الجزائريين، حتى صدور قرار " كريميو " الشهير في 24 أكتوبر 1870م[3]، القاضي بمنح الجنسية الفرنسية ليهود المنطقة الشمالية من الجزائر حتى يتحولوا إلى مواطنين فرنسيين يتمتعون بحقوق وواجبات الفرنسيين الأصليين، وكان لذلك الحادث رد فعل شديد من الجانب الأهلي والفرنسي[4].

وكان من نتائج هذا القرار أن تزايد عدد اليهود، بسبب الأعداد الكبيرة القادمة من المغرب الأقصى وتونس وغيرهما طلباً للجنسية الفرنسية، التي فتحت أمامهم آفاقاً كبيرة في السلطة الإدارية والمالية. وبعدما كان عدد اليهود في الجزائر سنة 1830م لا يتجاوز 34 ألفاً، أصبح في سنة 1950م مائة وثلاثين ألفاً، ومن أكبر مراكز تواجدهم في القطر الجزائري : قسنطينة، الجزائر، أم البواقي، تبسة، عنابة[5].

وتذكر تقارير الدراسات التي قام بها (شوراكي) سنة 1937م و(جاك طيب) سنة 1952م والمتعلقة بالسكان اليهود، أن نسبة الولادات (45%) ونسبة الوفيات (20%) لسنة 1872، أي أن نسبة النمو كانت تصل إلى 25% وبذلك ضعف السكان كل 25 سنة (جاك طيب 1952م). إن نسبة النمو حسب الإحصائيات هي على التوالي 18% و13% بالنسبة لفترات 1872م ـ 1901م، وفي سنة 1921م إهتمت هذه الدراسة بالأصول والتركيبة العرقية

[1] . كمال كاتب، المرجع السابق، ص268.

[2] . عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص29.

[3] . عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م، المرجع السابق، ص438.

[4] . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص149.

[5] . عبد الرحمن بن إبراهيم عبد الرحمن: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م، المرجع السابق، ص439.

لليهود في الجزائر، وكانت الإدارة الفرنسية في الجزائر تعطي أهمية بالغة لهذه الفئة،[1] وتضاعف عدد اليهود في خلال ربع قرن تقريباً، فقد كان عددهم سنة 1921م، 74 ألفاً نسمة، ثم أصبح 110 آلاف نسمة سنة 1931م، وفي سنة 1954م زاد عددهم إلى حوالي 140 ألف نسمة[2].

وفيما يلي :جدول يبين تطور السكان اليهود في الجزائر خلال الفترة (1901م ـ 1931م)[3].

السنة	عدد السكان اليهود
1901م	57132
1906م	64645
1911م	70271
1921م	73967
1931م	110000

من خلال دراستنا لمحتوى الجدول يتضح لنا أن عدد السكان اليهود بدأ يتزايد شيئاً فشيئاً، فنلاحظ أنه في مدة ثلاثين سنة قد تضاعف عددهم، وهذا ما يوضح زيادة نشاط الهجرة اليهودية نحو الجزائر، لأن اليهود في تلك الفترة كانوا بصدد البحث عن وطن قومي لهم في فلسطين، ولم يتسنى لهم ذلك إلا في سنة 1948م.

المبحث الرابع : علاقات الجزائريين ببقية السكان

1 ـ العلاقات بين المستوطنين والجزائريين

خضعت الجزائر مدة تزيد عن القرن من الزمن لهيمنة استعمارية أساسها الاستيطان والاستغلال الإمبريالي على أوسع نطاق، فالاستعمار الفرنسي قد قام بإبادة المجتمع الجزائري

1 . كمال كاتب، المرجع السابق، ص268.

2 . عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص312.

3 . كمال كاتب، المرجع السابق، ص269.

وتدميره تدميراً منظماً، فاعتمد في ذلك على جلب عناصر سكانية أوروبية جديدة بكافة الوسائل على حساب السكان الجزائريين الأصليين[1].

ففي الفترة (1833م . 1836م)، وهي فترة مجيء كلوزيل حاكماً عاماً على الجزائر، نشطت سياسة الاستيطان الرسمي والحر، فحول سهل متيجة والقرى المحاذية له مرتعاً للمهاجرين الأوروبيين من فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق، سيطروا على كل الأراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي، بعد أن قاموا بطرد السكان منها وأجبروهم على النزوح والهجرة[2].

في البداية سعت الأقلية الأوروبية في الجزائر إلى إقناع سلطاتها بإلحاق الجزائر بفرنسا، وجعلها جزءً لا يتجزأ منها بموجب مرسومي 1834م و1848م، وقانون 14 جويلية 1865 الذي نص على اعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين[3]، وفي 9 مارس 1870 وافق المجلس التشريعي الفرنسي على إقامة نظام مدني بالجزائر (حكم المستوطنون الأوروبيون)، وإخضاع الأهالي للمحاكم الردعية الفرنسية التي يرأسها المحلفون اليهود الحاقدون والمخادعون[4]، فصدر مرسوم في 29 مارس 1871 نص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر خاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي.

أما في المرحلة الثانية فتتمثل في الاستيلاء على الأراضي الخصبة وإعطاء الجنسية لجميع المهاجرين والمقيمين الأجانب، والحصول على دعم مالي من الدولة لبناء المدن الصغيرة في جميع أنحاء الجزائر، وبذلك أحكم المستوطنون الأوروبيون قبضتهم على الأهالي الجزائريين، ووصلوا إلى قمة نفوذهم وبسط سيطرتهم نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[5].

---

[1] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997م، ص198.

[2] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب (1830م. 1954م)، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2009م، ص9.

[3] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص198.

[4] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص20.

[5] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص198.

إن أسس العلاقات الاجتماعية بين المستوطنين والسكان الجزائريين، قد بنيت وفق مبادئ وأعراف الإدارة الاستعمارية، التي تتلخص في تثبيت دعائم الاستيطان والاستغلال الدائم للأرض، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي يجب امتلاكها في إطار ما يعرف بالاستعمار الناجح للشعوب، وذلك انطلاقاً من سياسة الجنرال " بيجو" التي باشرها منذ 1840م. على إثر هذه السياسة شجعت الإدارة الفرنسية الهجرة الأوروبية نحو الجزائر لامتلاك أغلب الأراضي الخصبة التي كان يمتلكها السكان الجزائريون أباً عن جد، دون وثائق إدارية أو إثباتات خطية، مما سهل مهمة النازحين الجدد إلى الجزائر في امتلاكهم لهذه الأراضي بفضل سياسة الترهيب، فاستعملت الإدارة الاستعمارية عدة وسائل من أجل ضمان سيطرة المعمرين على الوضع بالجزائر، وكانت ترى بأن الوسيلة الوحيدة لضمان بقاء هذه السيطرة، هي سد كل الأبواب التي من شأنها تحسين حالة الفرد الجزائري، ولذلك سعت إلى منع أدنى الحقوق الاجتماعية عن الجزائريين[1].

إن المرحلة بين سنتي 1871 و1920، التي أعقبت فشل ثورة المقراني، تميزت بالهدوء التام، لكن دون تخاذل ولا استسلام، رغم كل ما تعرض له الشعب من سلب ونهب وتشريد واضطهاد، كل ذلك من أجل إرضاء الأقلية الأوروبية التي أصبحت تأمر وتنهي في البلاد، وتتصرف في طاقاتها المادية والبشرية، وفي مصيرها السياسي[2]، لقد كان المستوطن إنساناً عنصرياً وأنانياً لا يؤمن إلا بالفردية، فهو ذو نوايا قاسية ومريرة، وحتى وإن اختلفت آراء أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي، مثل " هنري بورجو " ملك الخمور، أو " جورج بلاشيت " ملك الحلفاء، مع آراء الكاتب العادي في دائرة الحكم العام في الجزائر، أو زارع الشاي ذي الأصل الأسباني، إلا أن المستوطن المتحكم في مصير أهل البلاد، ليس لديه أدنى قيم الإنسانية[3].

ويرى الجنرال " كاترو " الخبير بشؤون الإدارة الاستعمارية الفرنسية في كتابه "معركة البحر الأبيض المتوسط"، بأن هؤلاء المستوطنين يعيشون تحت سيطرة غرائزهم، أكثر مما يعيشون وفقاً

[1] . عبد الرحمن بن إبراهيم ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي، الفترة الثالثة من 1947م إلى 1954م، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986م، ص158.

[2] . مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2007م، ص79.

[3] . غليسي جوان: الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، منشورات الطليعة، بيروت . لبنان: 1961م، ص22.

لمتطلبات العقل وتأثيرات المثل العليا، فهم لا ينادون إلى التآلف وإلى العمل المشترك إلا وفقاً لأهوائهم ودفاعاً عن مصالحهم[1].

إن سياسة القهر والاضطهاد كانت مبيتة منذ السنوات الأولى للاحتلال، فمنذ سنة 1871م طالبت صحيفة " الشرق الجزائري " في عددها الصادر بتاريخ 08 جوان 1871م بإبعاد الجزائريين إلى الصحراء ، والذين يرفضون هذا الإجراء ينبغي تجريدهم من السلاح ونفيهم إلى الصحراء بدون شفقة أو رحمة ، وطالبت جريدة " صدى وهران " لسان حال المعمرين ، بتاريخ 29 جوان 1871م، بضرورة القضاء على نفوذ وقوة الأهالي الجزائريين ، وتجويعهم وتفقيرهم وجعل عددهم محدود ، إلى درجة أن أي هجوم منهم لا يشكل خطراً على الفرنسيين[2].

لقد بدأ قانون الأهالي مع نشرة "بيجو" الذي أعطى لضباطه الحق في معاقبة المسلمين بقسوة وبسرعة، وقد طبق النظام أولا في المناطق العسكرية حيث كان القادة ولجان التأديب يمارسون سلطات جد واسعة، ثم بدأ تطبيقه في البلديات المدنية . ولم يكتف نظام الأهالي بعقوبة الحبس والنفي، بل تعدى إلى القيام بخدمات عمومية كأعمال الغرس والتشجير وصيانة الطرقات والسدود، بالإضافة إلى ذلك كان على المسلمين دفع ضرائب مباشرة وغير مباشرة على الطراز الأوروبي، دفع ضرائب تسمى (ضرائب عربية)، وكان عليهم القيام بأعمال السخرة، كانت الضرائب العربية كثيرة كالعشور من المحاصيل، والزكاة أو العشر من المواشي، و" اللازمة " في بلاد القبائل، و"الحكور " في ناحية قسنطينة، شكلت الضرائب أعباءً إضافية وهي جزية على المغلوب أن يدفعها للغالب[3].

سعى الفلاحون الجزائريون أواخر القرن التاسع عشر، إلى استرجاع أراضيهم المغتصبة من الكولون، وذلك بدفع أتاوات باهضة أو بالتحايل على القوانين الجائرة، أو الإصرار على المطالبة بحقوقهم، في حدود ما تسمح به الإجراءات القانونية التعسفية، فصادف الجزائريون في تلك الفترة

[1] . غليسي جوان: الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص24.
[2] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق ، ص208 .
[3] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919م . 1939م)، المرجع السابق ، ص ص32 . 33 .

انتصار سياسة الاستعمار والاستيطان على نطاق واسع من طرف الأوروبيين، واصطدامهم بأناس متغطرسين كانوا يمنون أنفسهم بالانفصال عن فرنسا والاستيلاء على الجزائر[1].

وفي مطلع القرن العشرين حقق الكولون انتصاراً حقيقياً، تمثل في إنشاء حكم ذاتي كامل الصلاحيات في الشؤون المالية والمدنية للجزائر، وبناءً على قانون " سيناتوس كونسلت " لسنة 1865م، فإن الجزائريين فقدوا المواطنة الجزائرية والفرنسية معاً، فأصبحوا لا هم مواطنين فرنسيين ولا هم مواطنين جزائريين، فقد كانوا في نظر القانون الفرنسي رعايا، وفي نظر الكولون عبيداً " سلالة مقهورة "، ولكنهم في نظر أنفسهم كانوا لا شيء[2].

فاعتبر ذلك بداية استقلال السلطات الاستعمارية بالجزائر ـ إداريا وماليا ـ عن فرنسا، فأخذت تمارس بقسوة سياسة القهر والزجر ضد الأهالي، وتلاحقهم في كل مجالات الحياة، وتغلق عليهم كل الأبواب والسبل إلى الحياة الأفضل، فحرمتهم من الاشتراك في المجالس الإقليمية البلدية، ومن انتخاب نواب لهم في البرلمان الفرنسي حتى المجنسين منهم، وفرضت اختيار نوابهم بالتعيين فقط في مجالس العمالات، فقررت فيما يخص المجالس البلدية أن ينتخب الأهالي نائباً عن كل ألف شخص شرط أن لا يزيد عددهم عن ستة أعضاء أو الربع[3].

وقد أدت المصالح الفرنسية المزعومة في الجزائر إلى أن جعلوا من أنفسهم السادة، وأن يكون الجزائريون على الدوام عبيداً[4]، فقد واجه المسلمون في بداية القرن العشرين ضغوطات حادة، وأطلقت السلطات الفرنسية 260 من الحكام المحليين ونوابهم من القياد الذين يخضعون لسلطتهم مباشرة، فكانوا يتفننون في تعذيب المسلمين، إلى درجة أن المسلم الذي يمشي بدون رخصة في جيبه يعاقب بدفع غرامة، أو يوضع في السجن، فقد كان لهؤلاء الحكام المحليون كامل الصلاحيات لمعاقبة الجزائريين[5].

---

[1] . مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص12.

[2] . أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900م ـ 1930م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان: 1992م، ص28.

[3] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق ، ص ص55 ـ 57 .

[4] . الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، طبعة جديدة، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر: 2009م، ص67.

[5] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص209.

كما أن الإدارة الاستعمارية طبقت سياسة الزجر والإرهاب ضد الأهالي وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881م ما عرف بقوانين الأهالي (الأنديجينا)، وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية، لا صلة لها بالقانون العام[1]، وقد حدد هذا القانون 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون، وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م، لتستقر عند 23 مخالفة من سنة 1904م إلى 1914م، كما حددت سريان مفعوله بسبع سنوات تجدد عند نهاية المدة المحددة[2]، واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال حتى تم إلغاؤها نظرياً عام 1930م، ولكن العمل استمر بها حتى قيام الثورة 1954م[3].

وبناءً على هذا القانون ، فإنه قد نتج عن تطبيقه 30.837 حكماً بعقوبة في البلديات المختلطة عام 1883م على سبيل المثال، وغرامات بقيمة 213000 فرنكاً، و82402 يوم سجن[4]، وكان الجزائريون مطالبين جماعياً بتحمل مسؤولية أي خسارة مادية أو نشوب حرائق الغابات، فكان الجزائري يغرم بخمسة عشر فرنكاً عن أي مخالفة بسيطة أو يسجن خمسة أيام، أما في حال مخالفة خطيرة فإنه يحال على المحاكم الردعية[5]، ووصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بأنه " نظام العبودية "، وعلق عليه ضابط جزائري متقاعد وعضو مجلس بلدي بقوله : " إن الأنديجينا ينهشنا ويقضي علينا. فعدم إلقاء تحية الصباح أو المساء على مستوطن يكلف سجن ثمانية أيام.... وإذا عجز العربي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته، وإذا باع في السوق دون رخصة تنقل غُرِّم، وإذا لم يتمكن من الدفع سُجن ".[6]

وبينما ولدت ثورة 1901م المحاكم الردعية، ولدت ثورة 1906م إجراءات اضطهادية جديدة تعرف بـ : منشور " جونار "، فجونار الذي كان عندئذ حاكماً عاماً للجزائر، قد بعث

---

1. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص48.
2. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج4، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر: 2009م، ص141.
3. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص48.
4. بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830م - 1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر: 2006م، ص235.
5. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900م - 1930م)، ج2، المرجع السابق، ص106.
6. بشير ملاح، المرجع السابق، ص235.

بمنشور إلى رؤساء العمالات الثلاث بخصوص الأمن في البلاد، وقد أمرهم فيه أن يغلقوا مقاهي الجزائريين المشتبه فيهم، وأن يمنعوا المهرجانات الجزائرية في النواحي المشكوك فيها، وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، وأن يسجنوا كل جزائري غير موثوق فيه[1] .

وفي سنة 1908م لاحت في الأفق بوادر صدور قانون التجنيد الإجباري[2]، فقام الجزائريون بإرسال الوفود وتقديم العديد من العرائض، للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية وإلغاء القوانين الزجرية التي فرضت عليهم، وقد كان على رأس المطالب، التخلي عن فكرة التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي، إلا أن كل تلك المساعي باءت بالفشل، فقد اتخذ البرلمان الفرنسي في 3 فيفري 1912م قراراً يقضي بتجنيد الجزائريين إجبارياً في الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين، فقام الشعب رافضاً لهذا القرار بحملات من الاحتجاجات والمظاهرات والمقاومات العنيفة، وتقديم عرائض بتوقيع السكان من ناحية، ومن ناحية أخرى الكتابة في الجرائد وتوزيع المنشورات، وحتى مراسلة الصحافة الأجنبية خارج الوطن[3].

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى عاد الجزائريون إلى وطنهم، أين وجدوا وجوه المستوطنين الأوروبيين العابسة، واستقبلوهم بنظرتهم المعهودة التي تدل على عدم الاحترام وعدم تقدير الجنس العربي، وكانت هذه النظرة للذين دافعوا عن شرف فرنسا وكرامتها بمثابة صدمة للجزائريين، خاصة وأن اختلاطهم بالجنس الأوروبي في فرنسا أقنعهم بأن هؤلاء الموجودين في الجزائر ما هو إلا جنس شرير وغريب الطباع، وكانت هذه الصدمة هي التي وسعت الهوة بين السكان الجزائريين والمستوطنين[4].

لقد عرفت سنة 1937م إضرابات عارمة للعمال الزراعيين الجزائريين في كامل الجزائر، ومن خلال التقارير التي قدمتها الإدارة الاستعمارية، فإن الأسباب الجوهرية لهذه الإضرابات تعود إلى انخفاض أجور العمال، وإلى تجاوزات الكولون وظلمهم المتزايد للفلاحين الجزائريين الصغار، وإلى

---

1 . أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص106.

2 . سعد الله، المرجع نفسه، ص179 .

3 . عبد الرحمن بن إبراهيم ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي، الفترة الأولى 1920م . 1936م، المرجع السابق، ص33.

4 . عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، ط خ، د م، 2008م، ص99.

تقاعس الإدارة الاستعمارية في التدخل لإنصاف عمال الأرض الجزائريين، وإلى سلوكها سياسة عنصرية في تعاملها مع الأهالي الجزائريين مقارنة مع الأوروبيين والفرنسيين[1].

2 ـ علاقات الجزائريين باليهود

بعد صدور قانون " كريميو " في 24 أكتوبر 1870م، القاضي بمنح اليهود الجنسية الفرنسية والمساواة في الحقوق مع الفرنسيين، أحس اليهود بشيء من التعالي، فاستغلوه للتطاول على المسلمين والاستخفاف بهم، فبالغوا في إهانتهم واحتقارهم، إلى درجة أن نفذ صبر المسلمين. وأصبح اليهود يتهكمون من وضعية المسلمين المزرية، ويتعالون عليهم إلى درجة أنهم استغلوهم في مسح الأحذية وغسيل المنازل، وحتى اليهوديات تسلطن على التجار المسلمين بالسب والشتم والتعالي والاحتقار، بكلمات نابية، فإذا وجدت اليهودية أسعار الخضر مرتفعة، تصب جام غضبها عليهم وتقول : " آه أيها المسلمون إنكم تعيشون كالقمل في رؤوسنا .... "[2].

بسبب قرار كريميو اغتر يهود الجزائر بما نالوه من امتيازات ومساواة مع الفرنسيين وتفوق على المسلمين، وشعروا بأنهم وحدهم الجديرون بحكم الجزائر واستغلال خيراتها، وحتى إن أكدت بعض الكتابات على أن العلاقة بين اليهود والمسلمين في الجزائر بقيت علاقة متينة مبنية على المصالح، ولم تتغير بتجنس اليهود بالجنسية الفرنسية، فإن الاستمرار في هذه العلاقة يعود إلى المسلمين الجزائريين، الذين لم يتأثروا باستفزازات اليهود وشعورهم بالتفوق، عكس استنفار المعمرين الفرنسيين الذين تخوفوا من وزن اليهود السياسي ونفوذهم الاقتصادي، وتغلب النازع القومي الذي أدى إلى وقوع بعض الأحداث بين الطرفين دامت حتى عام 1902م[3].

إن نهاية القرن التاسع عشر امتازت بحركة معادية لليهود من طرف السكان الأوروبيين، ثم توسعت إلى مشادات منظمة من طرف رابطة مناهضة لليهود (هيباي)، ففي سنوات 1897 ـ 1898 ذاق اليهود أثناءها الأمرين من المتعصبين الفرنسيين، وحينها لزم المسلمون الحياد[4]، فبالرغم من كراهية الأهالي لليهود إلا أنهم لم ينضموا إلى أي حركة سياسية مضادة لهم، فقد رفضوا

---

[1] . عدة بن داهة، المرجع السابق، ص208.

[2] . عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص33.

[3] . يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م ـ 1962م، المرجع السابق، ص ص101 ـ 102.

[4] . كمال كاتب، المرجع السابق، ص171.

المشاركة في التصويت لطلب إلغاء مرسوم "كريميو"، وبصفة عامة كان لدى المسلمين الأهالي شعور بالحقد نحو مواطنيهم من أصل يهودي، إلا أنهم يجدون أنفسهم أقرب إليهم نظراً للعادات والتقاليد واللهجة، عكس السكان الأوروبيين[1].

فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بتغذية الفتنة بين المسلمين الجزائريين والطائفة اليهودية، ولجأت إلى الاعتماد على سياسة فرق تسد، بهدف قمع الجزائريين المطالبين بتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبحقهم في العيش الكريم داخل وطنهم، بمقابل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية وإقناع يهود الجزائر بالهجرة نحو فلسطين، وقد نجحت السلطات الاستعمارية في افتعال عدة أحداث مؤلمة، ساهمت في تغذية روح العداء في نفوس أفراد الطائفة اليهودية[2]، فتنكر اليهود لماضيهم في الجزائر، ونسوا أنهم كانوا قبل الاحتلال يعيشون تحت ظل وسلطة الجزائريين المسلمين ويعاملون بكل احترام وكرامة، فأصبحوا أداةً في يد الاستعمار لقهر المسلمين وابتزازهم وتفقيرهم، بسبب المانحين اليهود وحملات مصادرة الأراضي وحجز ممتلكاتهم لعدم قدرتهم على تسديد الديون[3].

وتعتبر الأحداث التي وقعت في 17 جويلية 1920 في سطيف من أهم التصرفات الاستعمارية لإثارة الفتنة بين المسلمين واليهود في الجزائر، حيث تظاهر أكثر من 3000 شخص من الأهالي، وحاصروا محلاً لبعض اليهود، انتقاماً لموت مسلم في المستشفى العسكري على إثر انفجار مثانته من جراء التعذيب الذي مورس عليه في محافظة الشرطة، وقد اتهم بذلك الشرطيان اليهوديان في الجيش الفرنسي سيكسيك وعمار زهار.[4]

فقامت السلطات الاستعمارية بإلقاء القبض على عدد من المسلمين بتهمة الانتقام من اليهود، والأخذ بثأر أحد المسلمين الذي توفى إثر ضرب مبرح من طرف اليهوديين، كما زعمت السلطات الاستعمارية أن الجزائريين قاموا يوم 18 جويلية 1920 بضرب أحد اليهود الجزائريين وأفقدوه وعيه، وخربوا المتاجر اليهودية وأتلفوا السلع وقاموا بسرقة بعضها، وقدرت بنصف مليون

[1] . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص149.
[2] . يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م. 1962م، المرجع السابق، ص122.
[3] . عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص33.
[4] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص29.

فرنك. وقد تفاقمت الأحداث بين المسلمين واليهود، ولم تتدخل القوات الاستعمارية لمنع تلاحم الفريقين مع بعضهما، وإنما انتظرت انفجار الوضع، ليبلغ عدد المجروحين اليهود سبعة هم: حجار سليمان، إطلان، حيام إطلان ماحي، قج أليسو، أطال داود، قبي كيكو، شيشبورتيش شالوم، وتم غلق عشرة من مقاهي ومتاجر اليهود، أما خسائر المسلمين فكانت لا تحصى في الغالب، حتى وإن أقدم أصحابها بتقديم شكاوى إلى السلطات الاستعمارية[1].

لم تثن الأوضاع المزرية التي كان يعيشها المسلمون الجزائريون في وطنهم عن تأثرهم بالقضية الفلسطينية وما تخطط له الصهيونية والاستعمار الإنجليزي والدول الغربية الأخرى، حتى أصبح السكان البسطاء يلومون اليهود على مخططاتهم، فقام العلماء هم الآخرون بدعاية خفية ضد الجالية اليهودية في المقاهي والأماكن الشعبية الأخرى، أما الخطباء في المساجد ذكروا بمأساة فلسطين وأدانوا الصهيونية باسم الأخلاق السياسة[2].

لقد طالت اعتداءات اليهود الطبقة المثقفة من المسلمين، فقد وقع اعتداء على المحامي المسلم " حاج إدريس " الذي قام بالدفاع عن أحد المسلمين ضد مستغله اليهودي في قسنطينة، ثم وقع اعتداء آخر في نفس المدينة على موظف مسلم، واعتداء آخر صارخ قام به اليهود على شخص الشيخ عبد الحميد بن باديس[3]، إلا أن الإمام تكتم عن الاعتداء تجنباً للفتنة بين المسلمين واليهود وحفظاً للدماء، وفي عام 1933 مرَّ جندي يهودي بالقرب من المعهد الذي كان يرعاه العلامة عبد الحميد بن باديس، ودخل في نقاش مع عربي، سب أثناءه الجندي الدين الإسلامي، فكانت تلك الكلمة بمثابة الشرارة الأولى في ثورة عمت مدينة قسنطينة في بضع ساعات، ثم انتشرت في أطراف البلاد، سقط فيها مئات من القتلى وآلاف الجرحى، وحكم بالسجن على الألوف[4].

ولعل أحداث قسنطينة (3 . 6 أوت 1934)، التي أشعلها قيام يهودي مخمور بالتبول على حائط مسجد سيدي لخضر، وسبه للإسلام والنبي صلى الله عليه وسلم، لأكبر دليل على

[1] . يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م . 1962م، المرجع السابق، ص ص122 . 124.
[2] . عبد العزيز فيلالي، السابق، ص39.
[3] . يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م . 1962م، المرجع السابق، ص134.
[4] . الفضيل الورتلاني، المصدر السابق، ص53.

التطاول والاستخفاف الذي مارسه اليهود ضد المسلمين[1]. ورغم كل ما حدث إلا أن المسلمين تعاملوا معه بأسلوب اللين وحسن المعاملة ونهوه عن سلوكه اللا أخلاقي، لكنه تمادى قائلا بالدارجة: "نعل دينكم وصلاتكم وجامعكم وكبراءكم"[2]، وكان رد فعل المسلمين طبيعياُ بحيث توجهوا إلى منزله ورموه بالحجارة، فرد عليهم اليهود بالرصاص[3].

وفي 5 أوت 1934 وقعت أحداث أخرى في قسنطينة ، بسبب إشاعة مقتل اثنين من المسلمين برصاص اليهود، ووقوع حريق في المتاجر، وأشيع قتل النائب بن جلول، فاندلع شجار بين المسلمين واليهود في ساحة رحبة الصوف، وانطلق الرصاص من منازل اليهود، سقط على إثرها العديد من المسلمين، فاجتمع نحو ألفي شخص من الأهالي يحملون العصي والهراوات والسكاكين، فبادر شرطيان يهوديان بإطلاق النار على المتجمهرين، فتأزمت الأوضاع ووصلت إلى الاشتباكات، وهاجم اليهود محلات العرب الموجودين في أحيائهم، وهم ينادون (الموت لابن جلول)، فكان الرد عنيفاً من المسلمين الذين ظنوا بأن نائبهم قد قتل، فانقضوا من كل الجهات على محلات اليهود ودكاكينهم المقفلة يوم الأحد، فأخذوا يكسرون أبوابها، ويمزقون ما فيها من أقمشة وثياب ويهشمون ما فيها من أثاث وأدوات وإحراقها، فتدخل ابن جلول وعمل على تهدئة الأوضاع[4].

أما في عين البيضاء فقد ثار الأهالي على اليهود في 6أوت 1934، بسبب إقدام شرطي يهودي على إطلاق النار على طفل مسلم، خرج من بيتهم ليشتري بعض اللوازم لأبيه، فتوفي الطفل متأثراً بجراحه، إضافة إلى قيام اليهود بالاعتداء على مسجد سيدي الكتاني، فكسروا نوافذه وهشموا أبوابه، وخوفاً من تأزم الوضع، قام الإمام عبد الحميد بن باديس رفقة السير عمر بن الموفق بتهدئة نفوس أهالي البلدة[5].

---

[1]. بشير ملاح، المرجع السابق، ص233.

[2]. عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص45.

[3]. يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م. 1962م، المرجع السابق، ص135.

[4]. عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص ص45. 46.

[5]. المرجع نفسه، ص47.

ونستنتج مما سبق أن الإدارة الاستعمارية نجحت في مسعاها واستطاعت أن تخلق صراعات ومناوشات بين الأهالي واليهود، إلا أن المسلمين كانوا أكثر ميلاً للسلم والأمن.

نستخلص في الأخير من دراستنا لهذا الفصل أن التركيبة السكانية للجزائر كانت تتشكل في البداية من السكان الأصليين (أمازيغ وعرب)، والعنصر اليهودي الذي يعتبر من أقدم العناصر السكانية فيها، وبفعل السياسة الاستعمارية المبنية على الاستيطان، فقد شجعت فرنسا على الهجرة نحو الجزائر، فقامت بجلب الآلاف من المجرمين والمنحرفين من فرنسا ومختلف الدول الأوروبية ومكنتهم من السيطرة على مقاليد الحكم فيها، وبذلك تشكل عنصر ثالث دخل في تغيير البنية السكانية في الجزائر.

وقد فقدت الجزائر أعداداً كبيرة من السكان بسبب سياسة القمع والتعذيب التي مارستها السلطات الاستعمارية بعد فشل كل ثورة من الثورات، ومع بداية القرن العشرين لاحظنا الارتفاع المحسوس للسكان الجزائريين وخاصة في المدن، وذلك بسبب تحسن الأوضاع المعيشية والصحية نوعاً ما، الشيء الذي أدى إلى النقص في الوفيات، أما في المناطق الصحراوية التي بقي فيها الوضع المعيشي مزرياً فقد انخفض فيها عدد السكان. وفي فترة مابين الحربين تزايد عدد السكان الجزائريين بوتيرة منتظمة وبقي مستقراً إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية 1939م، إلا أنه تأثر في بعض فترات هذه المرحلة بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929م.

وأما السكان الأوروبيون وبفعل سياسة تشجيع الاستيطان فقد تزايد عددهم، وذلك بسبب استيطان الآلاف من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين بمختلف أجناسهم وعقائدهم، وفي فترة مابين الحربين العالميتين وبعد تخلي السلطات الفرنسية عن دعم الاستيطان الرسمي، فقد تناقص عدد السكان الأوربيين بسبب نقص الهجرة نحو الجزائر، ومغادرة الأوربيين قاصدين مواطنهم الأصلية، فقبل ذلك كانت فرنسا تهتم بالمهاجرين الأوروبيين وتمنحهم قطعاً أرضية فلاحية خصبة خصصتها لهم بالمجان. أما السكان اليهود فقد بقي عددهم ثابتاً منذ الاحتلال، واستوطن أغلبهم المدن الكبيرة، وسكنوا أحياءً خاصةً بهم.

ومن جراء السياسة الفرنسية التي مكنت المستوطنين من الاستيلاء على الحكم في الجزائر، فقد استطاعت فرنسا من بسط نفوذها على الجزائريين، فقامت بإبادة المجتمع الجزائري وتدميره بكل الوسائل المتاحة، لذلك فإن العلاقة بين المستوطنين والجزائريين سيطر عليها حكم الغالب على

المغلوب، فقد سعت الإدارة الفرنسية إلى العمل على تثبيت دعائم الاستيطان واستغلال الأراضي والخيرات باعتماد سياسة الترهيب والتجويع والقهر والاضطهاد، وذلك بسن ترسانة من القوانين والمراسيم المجحفة في حق الشعب الجزائري، الشيء الذي أدى إلى توسيع الهوة بين المستوطنين والجزائريين. أما العلاقة بين الجزائريين واليهود فقد طبعت ببعض المناوشات بين الطرفين كان للإدارة الفرنسية يد في إثارتها، وخاصة في منطقة الشرق الجزائري.

الفصل الثاني

المعاناة الاجتماعية في أوساط الجزائريين

المبحث الأول: البطالة ومصادرة لأملاك الجزائريين

المبحث الثاني: الأوضاع المعيشية والصحية

المبحث الثالث: الأوضاع التعليمية السيئة وتفشي الجهل والأمية

المبحث الرابع: أوضاع المرأة في المجتمع الجزائري

الفصل الثاني: المعاناة الاجتماعية في أوساط الجزائريين

سنحاول في هذا الفصل من دراستنا التطرق إلى السياسة التي طبقتها الإدارة الاستعمارية منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر عشية 1830م، فقد اعتمدت هذه السياسة على كل أنواع القهر والزجر لأجل إخضاع الشعب الجزائري وإلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة تابعة لها، فكانت أول ما سعت إليه هو مصادرة أراضي وأملاك الجزائريين، وفقاً لجملة من القوانين كانت قد سنتها لإعطاء الشرعية لتلك المصادرة، هذه الخطوة التي ستجعل الفرد الجزائري يعيش في دوامة من المشاكل الاجتماعية، كالفقر والجهل ومحاولة طمس الهوية العربية الإسلامية، كما أن الشعب الجزائري تعرض للكثير من الأمراض والأوبئة التي لم تكن معروفة لدى الجزائريين من قبل، وقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير في البنية الاجتماعية في الأرياف وأماكن انتشار السكان، من خلال النزوح نحو المدن للبحث عن فرص العمل لأجل العيش الكريم.

وفي الأخير سنسعى إلى إبراز وضعية المرأة الجزائرية في مجتمعها العربي المسلم، وكيف ركزت الإدارة الفرنسية على طمس شخصيتها، والعمل على تجهيلها واستغلالها دون تثقيفها باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء المجتمع، فإذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسد المجتمع.

المبحث الأول: البطالة ومصادرة أملاك الجزائريين

بعد تطرقنا في المبحث السابق إلى الأوضاع المعيشية والصحية للشعب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي وفي فترة ما بين الحربين العالميتين خاصة، وكيف ساهمت في تأزم وضعية المجتمع الجزائري، سنركز في هذا المبحث على الأسباب التي أدت إلى ذلك، والمتمثلة في السياسة الفرنسية المتعلقة بمصادرة أراضي وأملاك الجزائريين، وانتشار البطالة في أوساط الشعب الجزائري، وعند التطرق إلى القوانين والآلية التي بموجبها تم الاستيلاء على أراضي الجزائريين، لابد أن نبين قبل ذلك أنماط الملكية التي كانت سائدة خلال الحكم العثماني وبداية الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م .

1. أنماط الملكية :

تشير الكثير من المصادر والمراجع إلى وجود خمسة أنواع من الأراضي التي سادت الجزائر أواخر العهد العثماني وهي : أرض ملك وأرض عرش وأرض وقف، وأرض صحراوية أو موات، وأرض البايلك، وإن كانت هناك بعض المراجع تذكر أربعة أنواع فقط من الأراضي وهي : أرض البايلك والمخزن والحبس والعرش.

أ . أرض الملك : وهي الأراضي التي لم يتمكن الأتراك العثمانيون من السيطرة عليها، كانت في مجملها تابعة للقبيلة، اشترتها القبائل من الباي بعقد مكتوب، وقدرها وارنيي بحوالي أربعة ملايين ونصف المليون هكتار[1]. يتواجد هذا النوع من الأراضي غالباً في منطقة التل، وتشمل المناطق الجبلية ومنطقة القبائل الكبرى، وجبال بني مناصر بالونشريس وجبال الظهرة، وجهة مستغانم والمناطق الجبلية بين تلمسان ومعسكر ومنطقة القبائل الصغرى والأوراس، بالإضافة إلى تواجد أراضي الملك في الواحات الصحراوية وفي بعض المناطق السهبية، مثل حوض الشلف[2].

ب . أراضي العرش: يرى بعض الكتاب أن هذا النوع من الأراضي لم يكن موجوداً قبل الاحتلال، وأنه من صنع السياسة الفرنسية، ومن هؤلاء بويان، وروب، في حين أكدت وزارة الحربية الفرنسية وجود هذا النوع قبل الاحتلال، وهذا الرأي الأخير هو الأقرب إلى الواقع الاجتماعي بالجزائر، وقد قدر وارنيي[3] مساحتها بحوالي خمسة ملايين هكتار[4]، وهي أراض تخضع لملكية القبائل مرسومة بحدود عرفية، وتعتبر ملكية مشاعة وغير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة، ويتواجد هذا الصنف في العديد من المناطق السهلية ، ونظام هذه الأراضي يتميز بحق جميع أفراد القبيلة في الانتفاع بالأرض[5].

---

1 . احميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1962م)، المرجع السابق، ص25.

2 . حدة عفاف زيان وإيمان عيدة: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على بنى المجتمع الجزائري 1870م . 1939م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: عطاء الله قشار، قسم العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور: 2012م/2013م، ص29.

3 . وارنيي (warnier): هو الدكتور أوغيسط وارنيي المتكلم الرسمي باسم المستوطنين في عهد نابليون الثالث، كان قد عمل كطبيب عسكري قبل ذلك، فقد ناضل لتحقيق برامج المستوطنين، وذلك من خلال تقلده لمنصب مدير الشؤون المدنية بمقاطعة وهران في عهد الجمهورية الثانية، كما اشتغل كمستشار للحكومة الفرنسية في الجزائر، إلى أن قام نابليون الثالث بإقالته من هذا المنصب، وتحول بعد ذلك إلى مستوطن يشتغل بالصحافة. (أنظر عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص153).

4 . احميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1962م)، المرجع السابق، ص26.

5 . حدة عفاف زيان وإيمان عيدة، المرجع السابق، ص29.

ج . أراضي البايلك: وهي أراضي الموظفين الأتراك، وتعد من أجود الأراضي لأنها مشكلة من البساتين والمروج والأراضي الخصبة، وكان جزء كبير من هذه الأراضي يزرع لصالح الباي، والباقي يستغل مرعى لخيول الباي، وتكون تحت إشراف قائد الدار[1]، ويطلق عليها في الشرق الجزائري اسم (العزل) ، تم الاستيلاء عليها عن طريق المصادرة، فقد صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور مثلاً، وقدرها وارنيي بتسعة ملايين هكتار[2].

د . الأحباس (الأملاك الوقفية): وهو نظام إسلامي معروف، وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، استحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى وحتى اللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشأت لهذه الأغراض، كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب .....الخ. وهذا النظام يرمز للتكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين غنيهم وفقيرهم.

ه . أرض الموات: وهي أراضي الصحراء التي ليس لها مالك وليس فيها ماء أو عمارة، أي خالية من السكان، تعتبر نظرياً ملكاً للدولة نزولاً عند قول ابن الجوزي بأن أرض الموات إذا كانت قريبة من العمران افتقر إحياؤها إلى إذن الإمام، كما لا تتحول الأرض الموات إلى ملكية خاصة أو مشاعة ولا يحق للدولة امتلاكها إلا بإحيائها أو استغلالها حسب الأحكام الفقهية[3].

تعتمد هذه الأراضي في سقيها على مياه الآبار والأنهار، حيث كان الماء ملكاً خاصاً ولمالكه الحق في بيعه أو وقفه، ويكثر انتشارها في الواحات، وقد قدرها وارنيي بحوالي ستة وعشرون (26) مليون هكتار، كان يفلح منها ثلاثة ملايين هكتار فقط[4].

---

[1] . وهو الشخصية الثالثة بعد الباي على مستوى البايلك، ومن مهامه الأساسية الإشراف على حراسة المدينة والعناية بجميع أمورها، وكانت رواتب الجنود تتم تحت إشرافه ورعايته. أنظر علي أحقو وآخرون: المؤسسات الإدارية في عهد الدولة الجزائرية الحديثة (1512م . 1837م)، منتدى فيض القلم، 2007م.

[2] ـ أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1962م)، المرجع السابق، ص28.

[3] . حدة عفاف زيان وإيمان عيدة، المرجع السابق، ص ص29 . 30.

[4] . أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1962م)، المرجع السابق، ص28.

2 ـ قوانين نزع الملكية ومصادرة أراضي الجزائريين

إن النظام الاستعماري الجائر، قد استخدم كل الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة للاستيلاء ـ من خلال اللصوصية والقتل، والإعدام الجماعي والتدليس ـ على معظم الأراضي الفلاحية الغنية في القطر الجزائري، تلك الأراضي التي كانت مصدر رزق الجزائريين، وتكفيهم شر الفاقة ويعيشون بفضلها حياةً هنيئة، وتسمح لهم بتصدير الفائض عن احتياجهم إلى الخارج. إن الأراضي الفلاحية في الجزائر قد بلغت مساحتها تقريباً 20 مليون هكتار، توزع حسب الإحصاء الرسمي الفرنسي هكذا:

ـ 05 ملايين هكتار تملكها السلطات الفرنسية، ومنها أرض الأوقاف الإسلامية المغتصبة ومقدارها مليونا هكتار.

ـ 04 ملايين هكتار تملكها البلديات، أي النظام الاستعماري الفرنسي القائم، وكل هذه الأرض يستغلها الاستعمار لفائدته.

ـ 2,5 مليون هكتار بيد المستعمرين وهي من أجود الأراضي، وأكثرها خصوبةً، وأحسنها موقعاً، تتواجد في المناطق التي تكثر فيها الأمطار، يملكها 26.000 مستوطن.

ـ 8,5 مليون هكتار من الأراضي القاحلة الجرداء، التي لا تتساقط بها الأمطار إلا نادراً وتعتمد في ريها على الآبار، بقيت بأيدي الجزائريين، في مناطق الجبال والنجود والصحراء، وتوزع على تسعة ملايين نسمة[1].

وعلى الرغم من أن وثيقة الاستسلام التي أمضاها الداي حسين مع القائد العام للجيش الفرنسي دوبرمون عشية الاحتلال للجزائر ، نصت على احترام مقومات الشعب الجزائري (الدين واللغة)، والحفاظ على ممتلكاته الخاصة، إلا أن السلطات الفرنسية أقدمت منذ الوهلة الأولى على تطبيق سياستها الإجرامية، وإظهار نيتها المبيتة في حرمان الشعب الجزائري من كل ما يجعله كريماً عزيزاً في بلده، فقامت بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم، تبيح بموجبها الاستيلاء على الأراضي الزراعية[2]، وهنا سنذكر بعض هذه القوانين :

[1] . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص108.

[2] . نادية طرشون وآخرون: الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م، ص161.

أ ـ مرسوم 31 مارس 1871م : صدر بعد ثورة المقراني، ونص على مصادرة أملاك القبائل الثائرة، ومنح بعضها للمهاجرين من الألزاس واللورين.

ب ـ قانون وارنيي (warnier) : ويعرف بقانون المستوطنين، صدر في 26 جويلية 1873م، وتم بموجبه فتح المجال أمام الاستيطان، واستثمار رؤوس الأموال الأوروبية، لذلك رحب به المستوطنين واعتبروه انتصاراً لهم في ذلك الوقت لما له من فوائد كثيرة دامت طيلة فترة الاستعمار[1]، وقد نص على مايلي :

ـ إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي.

ـ الإلغاء النهائي لجميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي.

ـ تقسيم الأراضي الجماعية التي تملكها القبائل والعائلات على الأفراد.

ـ التأكيد على حيازة الجزائريين لعقود الملكية للاعتراف لهم بحق ملكيتهم للأراضي.

وقد استهدف المشرعون الفرنسيون بذلك ما تبقى من العقبات التي تحول بينهم وبين انتقال ملكية الأراضي للمستوطنين، وتسهيله بالشراء وبأثمان زهيدة، وبمختلف المساومات.[2] وبموجب هذا القانون تمت مصادرة 20% من أراضي الشرق والوسط الجزائري، و40% من أراضي الغرب الجزائري[3].

ج ـ قانون الغابات : وهي جملة من القوانين صدرت أعوام 1874م و1885م و1903م، وبموجبها حرم الجزائريين من استغلال الغابات، وفرضت عليهم عقوبات صارمة وفي غاية التعسف أثناء الحرائق.

د . قانون 1887م : وهو قانون مكمل لقانون وارنيي، نص على تقسيم الملكيات الجماعية للقبائل ، كما أنه شجع المستفيد من نصيبه على بيع حصته من الأرض بعد عملية التقسيم، ثم جاء قانون 16 أفريل 1897م لدعم هذا القانون.

---

1 . عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر . محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م . 1962م، تر: مجموعة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحاذة، تد: محمد يحي العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1979م، ص207.

2 . بشير ملاح، المرجع السابق، ص248.

3 . احميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1962م)، المرجع السابق، ص54.

هـ ـ قانون 14 أوت 1926م: جاء هذا القانون لتطوير التشريع العقاري[1].

إن هذه التشريعات الفرنسية كان الهدف منها القضاء على البنية الفلاحية التقليدية في الجزائر بمختلف الوسائل، وتمكين السلطات الاستعمارية من السيطرة على أملاك وأراضي الجزائريين، لذلك سعت إدارة الاحتلال الفرنسية إلى تفكيك القبيلة التي تعد أساس وحدة الفلاحين وتفريق وحدتها، حتى يصير الكولون أصحاب الأمر فيها بدل أعيان القبائل[2].

3 ـ قراءة إحصائية لانتزاع الملكية

بعد ثورة المقراني 1871م، تأزم الوضع بين المعمرين والمجتمع الجزائري، حتى بدأ ينذر بالكارثة بسب التوسع الاستعماري والاستيلاء على أراضي الفلاحين الجزائريين، طبقاً لتلك القوانين المتتالية التي صدرت في حقهم، فأصبح الفلاحون الذين انتزعت منهم أراضيهم تحت رحمة المستعمرين، الذين يمارسون نسب الفائدة من 20% إلى 200%، مقابل بعض الأراضي التي ستصادر في حالة عدم تسديد الدين.[3]وقد صادرت الإدارة الفرنسية عام 1871م حوالي 600 ألف هكتار، وزعتها على مهاجري الألزاس واللورين، وغرمت السكان بحوالي 100 مليون فرنك فرنسي، كما أنها سلمت للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 120 ألف هكتار ما بين 1891م و1900م[4]. وقد وصل مجموع ما سلم إليهم من عام 1871م إلى عام 1900م تقريباً 687 ألف هكتار[5].

إن عملية اغتصاب الأراضي التي قامت بها سلطات الاحتلال، قد حولت الفلاحين الجزائريين الذين كانوا قبل الاستعمار ملاكاً ويمثلون الأغلبية الساحقة من السكان، إلى مجرد خماسين أو

---

[1]. عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص208.

[2]. الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر ـ سياسة الفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م ـ 1962م، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت: 1983م، ص18.

[3]. محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م ـ 1954م، المصدر السابق، ص227.

[4]. احميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م ـ 1962م)، المرجع السابق، ص ص 53 ـ 54.

[5]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص87.

أجراء موسميين أو إلى أناس عاطلين تماماً عن العمل، يعيشون على التسول أو من خشاش الأرض (الأعشاب والنباتات)[1].

اعتُبِر مطلعُ القرن العشرين العصر الذهبي للاستيطان الرسمي في الجزائر، وذلك من جراء المشتريات الضخمة التي حققها المستوطنون، ومكّنتهم من أن يصبحوا أصحاب رؤوس أموال كبيرة، فاستولوا من عام 1909م إلى عام 1914م على 427 ألف هكتار من جراء مبيعات الجزائريين، كما سلمت لهم 53 ألف هكتار مجاناً، وإلى غاية 1917م أصبح الأوروبيون يملكون قرابة مليوني هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة و194.159 هكتار من الغابات[2]، و620 مركز استيطاني سنة 1914م[3]، وفي سنة 1920م زاد عدد المراكز الاستيطانية فوق الأراضي المغتصبة فوصل إلى 794، وارتفع إلى 920 سنة 1929م.[4]

نشطت عملية بيع الأراضي للمستوطنين بين عامي 1918م و1938م حتى بدأت تنذر بالخطر، حيث بيع في الفترة الممتدة 1918م و1921م ما يقارب 111.306 هكتار،[5] ونتج عن ذلك أن أصبح معدل ملكية الأوروبي من الأرض يقدر بـ 108 هكتار للمزارع الواحد، بينما قدرت ملكية المزارع الجزائري بـ 14 هكتار سنة 1920م،[6] ثم عادت هذه الأرقام إلى الارتفاع، ففي سنة 1930م وصل ما يملكه الأوروبيون من الأراضي إلى 2.350.000 هكتار 2.462.537 هكتار في عام 1934م[7].

كما قامت الحكومة الفرنسية تحت ضغط المستوطنين بالاستيلاء على الأملاك الخاصة للجزائريين، فمثلاً من بين 05 آلاف عمارة في مدينة الجزائر سنة 1931م كانت ملكاً

---

[1] . محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954م . 1962م)، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1999م، ص17.

[2] . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص90.

[3] . عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، ط خ، د ط، الجزائر: 2009م، ص72.

[4] . احميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1962م)، المرجع السابق، ص48.

[5] . شارل روبيرأجيرون، المرجع السابق، ص90.

[6] . نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص164.

[7] . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص91.

للجزائريين، أصبحت 03 آلاف عمارة منها ملكاً للدولة، ما ألحق ضرراً كبيراً بمن كانوا يعيشون من إيجار عماراتهم، فيقول المؤرخ ليسبيس: " إن الأهالي المجردين من أملاكهم بدون تعويض، بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول"[1].

وبالإجمال فإن المستوطنين قد استفادوا من 1.468.677 هكتار في إطار الاستيطان الرسمي، أما الباقي والمقدر بـ 1.712.000 هكتار فقد استولوا عليه بفضل عملية الشراء من المواطنين الجزائريين وبثمن قدره 562 مليون فرنك، وبالمقابل فإن الجزائريين قد ابتاعوا من المستوطنين ما يقارب 700 ألف هكتار بثمن قدره 530 مليون فرنك، وصدر مرسوم جديد عام 1928م، شجع تحويل أراضي الجزائريين إلى السلطات الفرنسية، وأتاح تداول هذه الأراضي التي كانت قبل ذلك صعبة التبادل[2]. إذ أنه فيما بين سنتي 1904م و1927م وزعت السلطات الفرنسية على المهاجرين الأوروبيين 237 ألف هكتار من أجود الأراضي مع منح مالية، مقابل التزامهم بعدم بيع تلك الأراضي للجزائريين أبداً حتى إذا اضطروا إلى ذلك[3].

وقد حافظ الجزائريون في بعض المناطق على ملكياتهم الخاصة واستأثروا بها لأنفسهم ولم يبيعوها للكولون، رغم حاجتهم الماسة لذلك بسبب الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها، كما هو الحال في بلاد القبائل التي كانت تشتكي من الفقر والمجاعة بسبب العوامل الطبيعية أو أتوات الحرب والغرامات التي تفرضها عليهم مصالح الغابات، وإذا ألحت الضرورة لذلك فإنهم يبيعونها لأبناء عمومتهم. وهكذا حرص الجزائريون على الاحتفاظ بأراضيهم بل تحولوا إلى شراء الأراضي من الأوروبيين، كما لوحظ في بعض المدن مثل: القصر ووادي أميزور، وسباو الأعلى، وذراع الميزان وتيزي غنيف وميرابو ودلس، ونفس العملية شهدتها معظم جهات الوطن، ومنها تابلاط وخميس مليانة، وعين السلطان وبومدفع والخروب[4].

وقد دخل الهلع لقلوب المستوطنين من إقدام الفلاحين الجزائريين على شراء الأراضي، وفي سنة1919م قاموا بالضغط على الحكومة الفرنسية، التي اتخذت إجراءات صارمة للحد من عملية

[1]. مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص202.
[2]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص91.
[3]. عدة بن داهة، المرجع السابق، ص87.
[4]. المرجع نفسه، ص165.

استئثار الجزائريين والمضاربين الأجانب بالأراضي الفلاحية. وفي حين عارض الكولون عملية شراء الجزائريين للأراضي الفلاحية واعتبروها غير مقبولة ومنافيةً للاستيطان وخطراً يهدد مستقبلهم في الجزائر، فإن الجزائريين اعتبروا ذلك نصراً لهم واتخذوه شكلاً من أشكال النضال ضد الاحتلال[1].

بالرغم من أن عملية استعادة الجزائريين لأراضيهم قد بدأت قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، فإن المبادلات التجارية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين 1919م و1933م، حيث قدر ما اشتراه الأوروبيون من الأراضي بـ 352.897 هكتار، وإذا ما قارناه بما اشتراه الجزائريون (252.325 هكتار)، فنجد أن الفارق بينهما هو 100.572 هكتار، ومن هنا نستنتج أن الأراضي التي امتلكها الأوروبيون تزايدت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، في حين أن مساحة أراضي الجزائريين بقيت منخفضة، ويرجع سبب ذلك إلى قلة أصحاب رؤوس الأموال من الجزائريين الذين الذين يرغبون في شراء الأراضي، بالإضافة إلى الأثمان الباهضة التي كان يطلبها الأوروبيون مقابل الأرض[2].

4 ـ انتشار البطالة وقلة فرص العمل

أدت سياسة الاستيطان القائمة على مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين إلى طردهم منها وإبعادهم نحو الأراضي القاحلة ، كما تم منعهم من تولي المناصب الحكومية والوظائف الإدارية، وعدم وجود اقتصاد قوي يرتكز على الصناعة في البلاد، وذلك إضافة إلى تزايد عدد السكان، وعدم توفر أسباب العيش، كل ذلك أوجد بين الجزائريين طاقة شبانية كبيرة عاطلة عن العمل.

استخدم الفلاحون الجزائريون كخماسين في الأملاك الأوروبية لدى المستوطنين، الذين كانوا يفضلون استخدام اليد العاملة الأجنبية، فعمل الأهالي بادئ الأمر كأجراء لحصد المحاصيل الزراعية في عهد الإمبراطورية الثانية، ثم استخدموا كعمال موسميين أو بالالتزام، وفي عام 1904م حلوا محل العمال الأجانب، وأصبحوا عمالاً زراعيين دائمين وبأجور زهيدة. وفي مطلع القرن العشرين كان الملاك ومربو المواشي يمثلون تقريباً نصف الطبقة الفلاحية الأهلية 52%، وكان المزارعون أو

---

[1] . عدة بن داهة، المرجع السابق ، ص165.

[2] . حياة تابتي: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الوهراني 1929م ـ 1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: مبخوت بودواية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان: 2010م ـ 2011م، ص101.

الخماسون يمثلون 30%، والعمال الزراعيون 12% ومستأجرو الأراضي 05%، وتطورت هذه النسب تطوراً بطيئاً حتى عام 1930م، فاستقرت نسبة الملاك عند 52%، أما الخماسين فنزل إلى 18% ومستأجري الأراضي إلى 02%[1].

وقد تحول الجزائريون من ملاك أرض إلى خماسين أو عمال يوميين أو موسميين مستعبدين، فوصل عددهم إلى ما يفوق المليون خماس، كما كانت أوضاعهم في غاية البؤس ودخلهم ضئيلا جداً، يقع بين 110 و315 فرنك سنوياً. وقد تعرض هؤلاء الخماسون والعمال الجزائريون لأبشع استغلال طبقه مستعمر على مستعمرته، حيث امتدت ساعات عملهم من الرابعة صباحاً إلى السابعة أو الثامنة مساءً، وبأجر لا يتجاوز 10 فرنكات.[2] فالعمالُ الذين يجدون ما يعملونه في الأرض، يتقاضون أجوراً زهيدة لا تكفي لسد رمقهم، أما الأشخاصُ العاطلون عن العمل تراهم يهيمون في الشوارع يرتدون ثياباً بالية، وأمعاؤهم خاوية من الجوع، فهم يعيشون عالة على مجتمع منهار من جراء السياسة المطبقة عليه[3].

وقد شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى أزمة شغل خطيرة، ففي ذلك الوقت ضربت البطالة أطنابها في المجتمع الجزائري، وفرضت نفسها على أكثر من مليوني جزائري في سن العمل، ولم تكن الحال في الأرياف الجزائرية بأحسن منها في المدن، فقد تميز الوضع الاجتماعي في الجزائر ما بين 1920م و1929م بانتشار كبير لظاهرة البطالة وسط المجتمع الجزائري، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال تسريح العمال وفي بعض الأحيان منحهم عطلة مفتوحة من غير أجر، حيث ذكرت جريدة صدى وهران سنة 1931م: "إن شركات استغلال المناجم اضطرت إلى تسريح عدد كبير من العمال، أما العدد الآخر تم توقيفهم مؤقتاً "[4].

وفي بداية الثلاثينيات من القرن العشرين خيم البؤس على أغلب السكان الجزائريين، وخاصة منطقة قسنطينة نتيجة الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد في ظل الاحتلال، منها انخفاض سعر الحبوب، وارتفاع الضرائب المباشرة في المدن، ومصادرة أراضي وممتلكات الفلاحين في

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص102.
[2]. بشير ملاح، المرجع السابق، ص250.
[3]. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص132.
[4]. حياة تابتي، المرجع السابق، ص297.

الأرياف. وكانت مدينة قسنطينة تعرف بطالة واسعة، فالسكان غير مستقرين مشكلين من عمال أجراء باليوم، ولم يجدوا عملاً دائماً، خاصة وأن النزوح الريفي طلباً للعمل ازداد في هذه الفترة، التي عرفت ركوداً اقتصادياً وارتفع عدد البطالين. فقد أشارت بعض الإحصائيات إلى وجود نحو 4500 طلب عمل سنة 1933م في مدينة قسنطينة، أما غير المسجلين فذاك أمر آخر.[1]وهناك عدد ضخم من الجزائريين العاطلين وغير المستخدمين، وقد بلغ في القطاع الريفي حوالي 400 ألف بطال حسب تقرير Delavignette، وعدد المستخدمين استخداماً ناقصاً (يعملون أربع ساعات في اليوم) من 650 ألف إلى 850 ألف بحسب المصادر[2]، وهناك تحقيقات أخرى ترفع عددهم إلى ما يزيد عن المليون بطال[3]، وإذا ما نظرنا إلى تطور الآلات وتوفرها في المجال الزراعي، فإننا نجد هذا الرقم الأخير هو الأقرب إلى الواقع المر الذي يعيشه السكان الجزائريون.

وقد زاد الأمر سوءاً مع حلول سنة 1935م، إذ توقف قطاع البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى توقف الصناعة الغذائية والنسيج، الشيء الذي أدى إلى تزايد عدد البطالين، ومع قدوم عدد كبير من المهاجرين طلباً للعمل، تكاثر بذلك عدد البطالين في الجزائر، وبالتالي انعكس على الوضع سلبياً على الجزائريين والأوروبيين، ما أدى إلى تدهور الوضع أكثر[4].

وفي الأخير نلخص الوضع القائم في الجزائر من خلال ما ذكرته صحيفة صدى وهران (Echo D'oran) سنة 1938م: "إن عمال الأرض (الفلاحين الجزائريين)، يشتكون من تمديد ساعات العمل اليومي ، ومن البطالة الحادة، وكذلك من كلام السوء والقسوة، ومن العنف الممارس ضدهم من قبل الكولون، ومن قبل المتعاملين معهم، كما أنهم يشتكون أيضاً من غياب القوانين الاجتماعية والضمانات في حالة وقوع حوادث، ومن عدم وجود هيئة رسمية لمراقبة أجور عمال الأرض"[5].

1 . عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص17.
2 . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص132.
3 . عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المرجع السابق، ص325.
4 . حياة تابتي، المرجع السابق، ص299.
5 . عدة بن داهة، المرجع السابق، ص214.

المبحث الثاني: الأوضاع المعيشية والصحية

1 ـ الأوضاع المعيشية للجزائريين

أ ـ تدهور القدرة الشرائية للجزائريين: بفعل السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر عاش الشعب الجزائري أوضاعاً اجتماعية مزرية بسبب تدني المستوى المعيشي، حتى أصبح الفقر شبحاً يهدد وجودهم طول الوقت، وأصبح همهم الوحيد توفير القوت اليومي لعائلاتهم، لأن المعركة من أجل الحياة هي التي أصبحت تسير شعور الجزائريين والأقلية الأوروبية على حد سواء، فقد كان الجزائري ينظر إلى الأوروبيين على أنهم سبب تعاسته وشقائه، لأنهم ببساطة منعوه قوته اليومي واستولوا على خيرات البلاد دون وجه حق[1].

كان الفرد الجزائري يشعر من الناحية الاجتماعية أنه مضطهد ويعيش على قدر كفايته في بعض الأحيان، ودون ذلك أحياناً أخرى، وبالمقابل كان يرى المعمرون وهم يتمتعون بخيرات بلده دون مشاركته لهم في ذلك، فهو لم يكن يملك الموارد للتمكن السياسي، ولا الوسائل المادية للخلاص من أعبائه الخاصة، التي أثقلت كاهله، ولم يكن باستطاعته التخلص منها[2]، فالسياسة التي طبقتها في الجزائر منذ 1871م، كانت تهدف من ورائها إلى إذلال وتجويع الجزائريين حتى أصبحوا يعيشون في شبه مجاعة سنة 1912م، فقد وقع في تلك السنة جفاف في فصل الربيع، وانخفض محصول الشعير من حوالي أربعة ملايين قنطارا سنة 1911م إلى حوالي مليونيين ونصف المليون قنطارا سنة 1912م، كما انخفض محصول القمح من حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون قنطارا سنة 1911م إلى حوالي مليونيين قنطارا في سنة 1912م، وبالتالي انخفاض المحصول الغذائي بنسبة 44% بالنسبة للشعير، و41% بالنسبة للقمح، كما أن الضرائب ارتفعت مابين سنتي 1900م و1914م بنسبة 15% بالنسبة لضريبة اللزمة، و11% بالنسبة لضريبة الزكاة[3].

ولقد أدت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى إلى تفاقم وضعية المسلمين التي لم يكونوا يحسدون عليها، فقد عانت الجزائر الأزمة، وعرف اقتصادها الذي كان تابعاً للاقتصاد الفرنسي ركوداً حاداً، حيث تقلصت التجارة بين فرنسا والجزائر بفعل تسخير

---

[1] . محمد قريشي، المرجع السابق، ص34.

[2] . جوان غليسي، المصدر السابق، ص40.

[3] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص208.

السفن لصالح الجيش وقلة وسائل النقل، وبطء تلك المستعملة، وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية وغرس المنتوجات التي تساهم في رفع الاقتصاد الفرنسي، وقد سبب تدهور تلك العلاقات نوعاً من الاختناق للجزائر، فارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية كثيراً، وعانى عمال الريف من تلك الزيادات، وتقهقرت قدرتهم الشرائية بصفة محسوسة[1].

إن مداخيل الفرد الجزائري كانت تعتبر من أدنى المداخيل آنذاك، فقد كانت السياسة المنتهجة في الجزائر تقضي بمنح الفرد الجزائري أجراً زهيداً، وخاصة في المناطق الفلاحية، ليزداد المعمرون ثراء والجزائريون فقراً، فأساس السياسة الاستعمارية في الجزائر مبنية على التفقير. كما أن الإدارة الاستعمارية طبقت سياسة عنصرية بين العمال الزراعيين الجزائريين والأوروبيين في تحديد الأجور.

وفيما يلي: جدول يبين لنا تطور بنية الأجور فيما بين 1913م . 1930م[2].

السنة	الأوروبيون	الجزائريون
1913م	06 حتى 08 فرنكات	2,5 فرنكاً
1920م	10 حتى 12 فرنكاً	05 حتى 06 فرنكاً
1930م	16 حتى 18 فرنكاً	13 حتى 14 فرنكاً

من خلال دراستنا لهذا الجدول يتضح لنا أن الإدارة الاستعمارية قامت بتحسين الأجور نسبياً في تلك الفترة مابين سنتي 1913م . 1930م، ولكنه كان متفاوتاً بين الجزائريين والأوروبيين.

وقد قامت الإدارة الفرنسية بالجزائر بعدة تسويات خاصة بالأجور، إلا أنها لم تغير من الوضع في شيء، ففي المنطقة الأولى كان الفرد يتقاضى 428 فرنكا أي 42 قرشا في اليوم، مقابل 12 . 14 ساعة عمل، وفي المنطقة الثانية فكان الفرد الجزائري يتقاضى 390 فرنكا أي 39 قرشا في اليوم، 12 . 14 ساعة عمل، بينما كانت الأجور في فرنسا بين 1108 و890 فرنكاً لليوم (110 قروش و90 قرشاً). وكانت أسعار المواد الغذائية وأسعار الألبسة والأقمشة مرتفعة جداً في الجزائر، إذا ما قورنت ببلاد المشرق العربي، فانخفاض الأجور على هذه النسبة يقلل من القدرة

[1] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1919م . 1939م، المصدر السابق، ص24.

[2] . عدة بن داهة، المرجع السابق، ص412.

الشرائية عند الفلاحين الجزائريين، وتجعلهم يعيشون حياة البؤس والحرمان، وخاصة أن أغلب العمال يعيلون عائلة كثيرة العدد، ولا يستفيدون من أي ضمان اجتماعي[1].

لقد رمت المضاربة والارتفاع في الأسعار وضعف الرواتب في الجزائر بثقلها خاصة على الطبقات الأكثر فقراً، لاسيما الطبقات المسلمة التي فاقمت من وضعها المزري، ولم تنج الجزائر المستعمرة من الأزمة التي كانت على أشكال مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى، وهناك أسباب خاصة بالجزائر زادت من صعوبة الوضع، ومنها جفاف عام 1919م الذي أدى إلى ضُعف إنتاج الحبوب (13 مليون قنطار في 1919م مقابل 30 مليون قنطار في 1918م)، وكساد الانتاج الزراعي، وقلة وسائل النقل[2].

ب ـ المجاعة : ظهرت بوادر المجاعة ابتداءً من سبتمبر 1920م، واعترضت المجالس العامة للبلديات المختلطة على فقدان الجزائر كل سنة لأكثر من خمسين مليون فرنك، لأن القمح كان يخرج بكميات كبيرة (صدرت الجزائر قرابة أربعة آلاف قنطار من القمح خلال التسعة أشهر الأولى من عام 1920م)، وبعد ذلك تم استيراد القمح بسعر 240 فرنكا للقنطار، فوصلت الأزمة أوجَّها فيما يخص إنتاج الحبوب وتجارتها، وقد ضرب الكساد أيضاً بدرجة حادة زراعة الكروم وتجارة الخمور، وتلقت بذلك كل الصناعات المعتمدة على الفلاحة الضربات المرتدة، التي سببتها تلك الصعوبات وقلصت من نشاطها، ومن ذلك صانعة الآلات الفلاحية وإصلاحها، وصانعة الليف النباتي، ومطاحن القمح، وصناعة التقطير والنقل بواسطة السيارات والشاحنات، وتوقفت ورشات البناء نهائياً تقريباً، وتم تسجيل حالات البطالة في معظم المؤسسات التي لم تعد تشتغل بكامل طاقتها[3].

ونجد معظم الكتاب الذين درسوا ديمغرافية الجزائر في القرن العشرين ولاحظوا النمو السريع للسكان، وصلوا إلى نتيجة توحي باستحالة تحسن وضعية الأهالي، فمثلاً كتب A-Bernard سنة 1929م " إن إيقاف حالة الحرب واختفاء المجاعات والأوبئة كانت بالنسبة للأهالي ذات أثر حسن "، لذا فلا الأوبئة ولا المجاعة اختفوا، فالفترة بين سنتي 1920م و1922م، كانت فترة

---

[1]. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص131.
[2]. محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص24.
[3]. المصدر نفسه، ص25.

مجاعة، ويقول نائب الجزائر العاصمة M-Lefebure في 21 ديسمبر 1921م " أؤكد لكم بأن الطرقات كانت مليئة بالجثث "، فكانت كل سنة جفاف في الجنوب الجزائري، تنذر برحيل المساكين نحو الشمال، وهنا يمكن لهم ضمان العيش بأساليب مهينة (التسول أو بالسرقة أو باستعبادهم)، كما كان عليه الحال سنة 1867م ومؤخراً سنة 1929م. إن تنقل جزء من السكان لا يكون بدون خسائر بشرية كبرى، ومن نتيجته أيضاً نشر الأمراض التي يحملها هؤلاء الأهالي وخاصة الحمى الصفراء سنة 1923م[1].

في سنة 1936م ارتفع عدد السكان إلى 6 ملايين نسمة، بعدما كان يقارب 5 ملايين نسمة في سنة 1932م. إن هذا الارتفاع في العدد زاد من تخوف السكان الأوروبيين، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر منذ 1931م، وبسبب الوضعية الفلاحية التي صارت منذرة بالخطر منذ 1933م، فقد وقع فائض في الإنتاج العالمي، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الأسعار وهذا ما أدى إلى انهيار السوق الريفية في الهضاب العليا، فاستحوذ المضاربون على محاصيل الفلاحين بأسعار زهيدة، فانتشر الفقر والبطالة في المدن، وهددت المجاعة الفلاحين، وقد تضررت بلاد القبائل بصفة خاصة فعرفت ركودا في بيع التين وانخفاضا في أسعار الزيت وعودة المهاجرين، كما أن الإدارة الفرنسية تخلت عن وعودها بمنح اعتمادات مالية إلى المسلمين وصرفها في غير محلها، وعجزت عن توفير ورشات عمل للبطالين[2].

وارتفعت أصوات عديدة منددة بتفشي المجاعة في مناطق مختلفة من الجزائر، ففي الأغواط والجلفة تم إبعاد الفقراء والمتسولين عن المراكز، وتهديدهم بالاعتقال إن هم جاءوا قبل رحيل الحاكم العام، حتى لا يطلع على الوضع المزري، وبعث محافظ وهران إلى جميع رؤساء البلديات التابعة للقطاع الوهراني بنشرة خاصة، مفادها بأن الاعتداءات المسلحة سببها تدني المستوى المعيشي وانتشار الفقر والمجاعة[3].

وقد أصبحت المجاعة حقيقة لا يمكن نكرانها أو نفيها، وكان لزاماً على النواب الفرنسيين في الجزائر الاعتراف بها، وكتب النائب الفرنسي فيني دوكتون " إن المجاعة التي توقعتها وشيكة قبل

[1] . كمال كاتب، المرجع السابق، ص105.

[2] . محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830 . 1954، المصدر السابق، ص ص295 ، 296.

[3] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1919 . 1939، المصدر السابق، ص26.

بضعة أشهر من عودتي من شمال أفريقيا، هاهي......تعيث في البلاد، لقد فاقت بشاعتها كل ما كنت قد صرحت به "، كما نشرت جريدة الإقدام قائمة بأسماء الأهالي الذين ماتوا جوعاً في الشلف وفي عمي موسى، وفي البليدة، وقد تم الإبلاغ عن حالات أكل فيها أشخاص لحم البشر.[1]

ونلاحظ حسب تقارير شيوخ البلديات والمتصرفين الإداريين، ورؤساء الدوائر والعمال (الولاة) كلها مجتمعة، إنها تلح على ضعف نتائج الإصلاحات المتحصل عليها، وتعبر عن قلق الفلاحين، وتعترف الروائية اليهودية ماسيميليان هيلار في روايتها (البحر الأحمر) عام 1923م، قائلة : " إن نظامنا الفلاحي يجوِّعهم "، ويتساءل الفلاحون كيف يمكنهم وجود المبالغ الكافية لدفع الضرائب وشراء البذور، وكان أغلب الفلاحين الأهالي قد اقترضوا بنسب ربوية تتجاوز 50%، وحسب متصرف البلدية المختلطة للعلمة في رسالة بتاريخ 13 أوت 1930م إلى عامل قسنطينة، وشيخ بلدية كوليني الذي كتب في أكتوبر 1930م إلى نفس العمالة، وهو قلق أن " الجفاف مازال ملحاً "، أما رئيس جماعة بني أولبان (مجلس بلدية القبائل التابعة للبلدية المختلطة للقل)، فقد أنذر عامل قسنطينة في جوان 1932م بقوله : " المجاعة على أبواب كل المنازل ".[2]

وفي شهر مارس 1933م قدم القاضي عبد القادر من بلدية باستور شهادته لعامل قسنطينة بقوله " رأيت تلاميذ أهالي صغاراً يذهبون إلى المدرسة دون أكل أي شيء منذ 24 ساعة، فالجوع يعذبهم ووجوههم شاحبة، لقد رأيت مجموعة من البؤساء لابسين أسمالا رثّة، لا تغطي لا جسمهم ولا عضوهم التناسلي، وهم يهيمون في كل الاتجاهات، ويبحثون عن أي شيء يؤكل ليخففوا بعض آلام بطونهم "، فالفقر يوجد في كل مكان، والمجاعة تطال الفقراء المدقعين، بينما يذهب الأطفال للتسول.[3]

أما في سنة 1936م فإن الأزمة الخانقة قد اشتدت وطأتها على السكان الأهالي الجزائريين في البوادي وتأثر بها سكان المدن الذين يتاجرون مع البادية ونزع الملكية بصفة متوالية، قد أدى

---

[1] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1919 . 1939، المصدر السابق ، ص27.

[2] . مسعودة يحياوي مرابط: المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، حقائق وايديولوجيات وأساطير ونمطيات، مج1، تر: محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2010م، ص190.

[3] . المرجع نفسه، ص191.

إلى انتشار الفقر المدقع والبؤساء بمختلف الجهات، حيث كانت تلك الملكيات المنزوعة تساهم في تكفل الفرد الجزائري بإعالة أهله وذويه، وتقيه شر المجاعة، أما بعد انتزاعها فقد أصبح هؤلاء عمالاً لدى المستعمرين، يتأثرون بارتفاع الأسعار وانخفاضها، وليس لهم ما يعيشون به سوى الأجر الزهيد الذي يتقاضونه. ففي هذه الأزمة أصبح عشرات الآلاف إن لم نقل الملايين من الأهالي المسلمين الجزائريين لا تجد بين أيديها خبزاً ولا ثياباً تقيهم حر الصيف وبرد الشتاء[1].

2 ـ الأوضاع الصحية

أما من حيث الجانب الصحي، ففي السنوات الأولى من الاحتلال كان الأطباء العسكريون الفرنسيون يعتقدون بأن السكان الجزائريين محصنين ضد الأمراض المعدية، خاصة الملاريا وحمى الأمعاء التي أحدثت كارثة عند الأوربيين الذين استقروا بالجزائر[2]، إلا أن الوضع كان مخالفاً لاعتقادهم، ففي سنة 1865م هاجر من فرنسا عددٌ كبيرٌ من الأوروبيين نحو الجزائر، محملين بأمراض وأوبئة معدية، نتج عنها وفاة عدد كبير من الأهالي الجزائريين[3].

إن مأساة الصحة في الجزائر تعتبر من ضمن المسائل العويصة، فمن المعروف أن الحكومات في جميع الأقطار تسعى للعناية الصحية لمواطنيها، أما في القطر الجزائري فالإدارة الاستعمارية الفرنسية، لم تبدِ أي اهتمام بصحة الأهالي، كما أنها لم تسعَ قط لتحسينها، وبرزت هذه المأساة بفعل السياسة الاستعمارية التي جردت المسلمين من ممتلكاتهم، فعجزوا عن إيجاد الدواء لإزالة الداء بأنفسهم. والغريب في الأمر أن معظم الجزائريين كانوا محرومون من مزايا تطور العلم الطبي، في الوقت الذي تفتخر فيه فرنسا بكونها وطناً لأكبر العلماء، كباستور وكلود بيرنار وغيرهما، هذا وأن كل مساعي فرنسا التي بذلت في جميع المجالات كانت لصالح المعمرين فقط[4].

أ ـ الأمراض الأكثر فتكاً بالجزائريين: إن الفرنسيين لم يكتفوا بإهمال حالة الجزائريين الصحية فقط، بل تعدت إلى جلبهم معهم أمراضاً فتاكة لم تكن معهودة لدى الجزائريين كالزهري والسل،

---

[1] . عبد السلام طالب: حول الضحة الكبرى، جواب لجريدة الطان الباريسية، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 11، الجمعة 26 ذي الحجة 1354هـ الموافق لـ 20 مارس 1936م، ص4.

[2] . كاتب كمال، المرجع السابق، ص186.

[3] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص29.

[4] . المرجع نفسه، ص93.

والتي أصبحت من أكبر الآفات الاجتماعية بالجزائر[1]، فانتشر السل في القرى والبوادي ومساكن العمال في المدن بصفة مريعة، وقال أحد الأطباء الأخصائيين الفرنسيين ليفي فالنسي عن ذلك: "أن قطر الجزائر بملايينه العشرة من السكان يحتوي على نفس العدد من المسلولين الموجودين بفرنسا ذات الأربعين مليوناً "، فقد كان في الجزائر 400 ألف شخص تقريباً مصاب بداء السل، وأمراض العيون فقد كانت تفتك بأبصار 800 ألف شخص من السكان الجزائريين[2]، أما مرض الزهري فقد سبب لهم جرحاً عميقاً بسبب انتشاره الواسع، فاستمر هذا الوباء إلى منتصف القرن العشرين، حيث ذكر شوفالييه وهو طبيب فرنسي بأن 50 أو 60% من السكان مصابون بهذا المرض[3].

إن الرقم الذي ذكرناه قد يكون مبالغ فيه إذا ما نظرنا إلى بحث المساعدة الاجتماعية مواسونيي (Moissonnier)، الذي قامت به سنة 1938م حول أمراض الزهري لعمال شمال أفريقيا في ثلاث مستوصفات المخصصة لهم فكتبت " من بين المرضى الذين عاينتهم في فرنسا قليل منهم يظهر عليه هذا المرض بأنه وراثي، مما يثبت بأن العدوى قد أصابتهم منذ وصولهم إلى فرنسا، فمن بين 20 ألف أهلي تقريباً فحصوا في المصالح الطبية، هناك 10% فقط مصابون بالزهري وهي نسبة ليست أعلى من المعدل بفرنسا"[4]. ومن خلال ما كتبته المساعدة الاجتماعية، يمكن أن نستخلص بأن الوباء لم يكن موجوداً في الجزائر، وإنما جلب من فرنسا عن طريق الفرنسيين القادمين من فرنسا والعمال الجزائريين الموجودين بها.

ومع بداية القرن العشرين بدأ المعمرون في تشغيل العمال الجزائريين في المستثمرات الفلاحية لخدمة الأرض، وكان ذلك عاملاً في تحسين الظروف المعيشية في الجزائر، وفي الحقيقة أن الظروف التي خلفتها الحرب العالمية الأولى (جفاف، نقص الموارد، مجاعات، أوبئة) لازالت باقية، إلا أنه لم يعد لها نفس التأثير على السكان، ورغم ذلك فلازال هناك انتشار لبعض الأمراض والأوبئة وأهمها:

---

[1] .. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص93.

[2] . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص135.

[3] . كمال كاتب، المرجع السابق، ص190.

[4] . المرجع نفسه، ص190.

ـ الالتهابات الرئوية، أوجاع المفاصل والإسهال، داء الزهري والحمى التي كانت تسمى أيضاً بـ (البقلة)، والرمد والجدري. هذه الأمراض فتكت بمنطقة باتنة وأولاد بوعون وعشاش وبني أوجانة، وهناك أمراضاً أخرى : السفيلس الوراثي[1]، التهاب الطحال، الإعياء ونحافة الجسم، الملاريا والروماتيزم[2].

ـ وباء الطاعون الذي أصبح يتطور كل 10 سنوات أو 15 سنة، وآخر وباء وقع أثناء الحرب العالمية الثانية (1939م ـ 1945م)، وقد ظهر قبلها :

ـ في بلاد القبائل ثم في إقليم العاصمة وقسنطينة بين سنتي 1888م ـ 1893م .

ـ في سنة 1909م جاء الوباء من تونس.

ـ بين سنتي 1920م ـ 1922م، ظهر الوباء من جديد مع مجاعة شديدة (11931 حالة سجلت وخلفت 2578 وفاة).

ـ سنة 1927م ظهر الوباء مرة أخرى في القرارة وبشار وسعيدة وعين تموشنت ، ثم وهران والجزائر وقسنطينة، حيث سجل عدد معتبر من الحالات.

أما الكوليرا فلم يسلم منها الجزائريون أيضاً، فظهر هذا الوباء سنة 1884م، ثم في سنة 1893م و1896م، وآخر وباء هام سجل بتلمسان سنة 1912م، وبعد هذا التاريخ ظهرت الكوليرا في حالات محدودة. وظهر وباء الملاريا من جديد في سنة 1904م وأدى بحياة الكثيرين، حيث سجلت في هذه السنة ما يقارب 115 ألف حالة وفاة، وتراجع العدد إلى حوالي 93 ألف حالة سنة 1905م، وبقى محافظاً على هذا المعدل في السنوات التي تلت[3].

---

[1] ـ هو أحد الأمراض المتنقلة جنسياً والذي بإمكانه أن يسبب مضاعفات كبيرة وطويلة الأمد، كما قد يؤدي إلى الموت إذا لم يتم علاجه بشكل مناسب، وهو ينجم عن الإصابة بجرثومة "تريبونيما باليديم" (Treponema pallidum)، ويطلق على السفليس أيضاً اسم الزهري، أنظر: موقع الجزيرة، www.aldjazeera ,net، طب وصحة، تحت عنوان: السفلس مرض جنسي بمراحل متعددة.

[2] ـ مليكة قليل: هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900م ـ 1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر. باتنة: 2008م ـ 2009م،ص60.

[3] ـ كمال كاتب، المرجع السابق، ص187.

ومن النكبات الاجتماعية المروعة أيضاً موت الأطفال، فكان كثيراً ما يولد الصبيان أحياءً ثم يموتون بسبب الإهمال وقلة وجود العناية الصحية[1]، وحسب دائرة الإحصاء الصحي بالجزائر، فقد نشرت تقريرها سنة 1925م، جاء فيه أنه في سنة 1919م كان عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ العامين في عاصمة الجزائر بين 44 و66 في الألف بالنسبة للأوروبيين، وبين 130 و180 في الألف بالنسبة للمسلمين[2].

ب ـ المنشآت الطبية: بالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية، فإن السلطات الاستعمارية لم تهتم بها إلا في المراكز الآهلة بالمعمرين الأوروبيين[3]، بغض النظر عن بعض المستشفيات التي أنجزت لذر الرماد في العيون[4]، فقد بني أول مستشفى للأهالي في عهد المبشر لافيجري سنة 1874م في مدينة العطاف، وانتظر السكان الجزائريون 20 سنة بعد ذلك لإنشاء مستشفيات جديدة (واحد في بلاد القبائل وآخرون في غرداية والرايس وبسكرة)، وفي المجموع أنشئت 88 مصحة للأهالي في مختلف العمالات[5]، وحسب الإحصائيات الرسمية فقد أنشأت السلطات الفرنسية 24 مستشفى، منها 6 مستشفيات فقط في المناطق التي لا يوجد فيها كثير من الأوروبيين، وهو عدد قليل إذا ما نظرنا إلى حالة البلاد الصحية[6]. كما أن عدد المستوصفات الصحية المنجزة لأمراض السل في الجزائر قليلة جداً (28 مستوصفاً فقط) إذا ما قورنت بنظيرتها في فرنسا (900 مستوصف)، وكانت هناك مصحة واحدة في كامل الجزائر أنشأت متأخرة لعلاج العيون[7].

كانت مجمل المستشفيات في القطر الجزائري آنذاك تحتوي على 25600 سرير، لا تكاد تكفي حتى السكان الأوروبيين وحدهم، ولا يوجد منها في الجنوب كله سوى 600 سرير فقط، أما التأطير الطبي فحدث ولا حرج، فيوجد في الجزائر 1850 طبياً و660 قابلة، و611

---

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص95.
[2] . أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص360.
[3] . محمد العربي الزبير، المرجع السابق، ص27.
[4] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص93.
[5] . كمال كاتب، المرجع السابق، ص188.
[6] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص94.
[7] . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص134.

صيدليا، و462 طبيب أسنان، يستقرون في المدن والقرى الكبيرة فقط[1]، فالجزائر ووهران وقسنطينة كانت تأخذ حصة الأسد، فهذه المدن الثلاثة كان بها 1145 طبيب، وكان لكل مدينة من المدن الأخرى الهامة وعددها سبعة 50 طبيباً، وبهذا سيتبقى لنا 355 طبيب لباقي الجزائر. أما البوادي والمناطق التي لم يصلها الاستعمار فكانت محرومة من تواجد الأطباء فيها[2]، ويجدر بنا الحديث إلى أن عدد الأطباء البيطريين الموجودين في فرنسا يفوق عدد الأطباء بجميع اختصاصاتهم في الجزائر[3].

وكانت الهياكل الصحية التي أنشئت في أواخر القرن التاسع عشر حكراً على المناطق التي يتواجد بها الأوروبيون تقريباً، بدليل أن معظم السكان الأهالي الجزائريين الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية لا يستفيدون من الخدمات الطبية، ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى وصل عدد الأهالي الذين استفادوا من خدمات المستشفيات العسكرية إلى 76318 شخص، أي بمعدل حوالي 20% من مجموع المرضى الذين تم علاجهم في المستشفيات. وفي وثيقة سنة 1923م، ذكرت أنه تم علاج 85495 مسلماً في المستشفيات المدنية[4].

لقد مر السكان الجزائريون في فترة مابين الحربين بمرحلة عويصة، تحملوا فيها تبعات الحرب العالمية الأولى وبوادر قيام حرب عالمية ثانية، ففي تلك الأثناء كانت الأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل إن التداوي في أريافنا كان يتم بالطرق التقليدية، مثل استعمال الأعشاب باختلاف أنواعها وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الأحيان إلى الرقية والنار والتمائم، إذْ كان المواطنون يؤمنون بتلك الأشياء أكثر من إيمانهم بالطب الحديث، وإلى يومنا هذا مازالت هناك فئات اجتماعية كبيرة، تفضل زيارة قبر أو شجرة متآكلة، أو تعليق التمائم على الذهاب لأشهر الأخصائيين في جميع مجالات الطب[5].

---

[1]. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص135.

[2]. محمد قريشي، المرجع السابق، ص83.

[3]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص94.

[4]. كمال كاتب، المرجع السابق، ص ص188 ـ 189.

[5]. محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص27.

المبحث الثالث: الأوضاع التعليمية السيئة وتفشي الجهل والأمية

سعت الإدارة الفرنسية منذ الوهلة الأولى للاحتلال إلى القضاء على الهوية الجزائرية العربية والإسلامية، فاتجهت إلى انتهاج سياسة التجهيل وعرقلة التعليم، فالأمية لم تكن معروفة لدى الجزائريين قبل الاحتلال، وكانت هناك الكتاتيب والمساجد والزوايا تقوم بمهمة تعليم الأمة وتنشئتها على المبادئ العربية الإسلامية، فكان أول ما قام به الاستعمار هو تحطيم الكتاتيب القرآنية وإلغاء التعليم في المساجد التي دمر وهدم أغلبها، لأنه يعلم أن الأمة إذا تعلمت قاومت الاستعمار، وسعت إلى التخلص منه. فسياسة التجهيل إلى جانب سياسة التجويع كانت شعار الاستعمار الفرنسي الذي تغنى به في الجزائر.

1 ـ السياسة الاستعمارية تجاه التعليم: لقد تجاهلت الحكومة الفرنسية قضية التعليم في أول الأمر، فمارست سياسة التجهيل في الجزائر، ولطمس الهوية العربية بدأت بعرقلة تعليم اللغة العربية، التي تعتبر لغة الآباء والأجداد، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهي لم تكن تسمح بانتشار التعليم الفرنسي إلا قليلاً[1]، فقد كانت منشغلة بالقضاء على الجزائريين وتحطيمهم، فما كادت تنتهي هذه المرحلة حتى أصبحت الجزائر فارغة من العلم بصفة تكاد تكون مطلقة، وأصبح الناس يتعلمون خلسة في ديارهم وكأنهم يرتكبون جرماً[2].

كرست فرنسا كل جهودها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته عن طريق محاولة القضاء على اللغة العربية، والدين الإسلامي بمؤسساته وعقيدته وشريعته وأخلاقه وثقافته، وحرمان الشعب من مصادر رزقه، وبالمقابل عملت على ترسيخ اللغة والثقافة الفرنسيتين، ولأجل ذلك قامت بعرقلة فتح المدارس بسن عدد من القرارات والقوانين الجائرة التي منعت فتح المدارس العربية، وهددت كل من يسعى إلى ذلك بالحبس والتغريم إلا بشروط تعجيزية والحصول على رخصة، وحسب رأي بشير ملاح فقد أصبح فتح حانة أيسر من فتح مدرسة[3]. ومن تلك القوانين والقرارات سنذكر ما هو أقرب لفترة بحثنا:

---

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص161.

[2] . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص140.

[3] . بشير ملاح، المرجع السابق، ص270.

أ ـ قانون 24 ديسمبر 1904م: أصدره الحاكم العام الفرنسي، بهدف تضييق الخناق على فتح المدارس العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضابط العسكري في المناطق الخاضعة، ويشترط على من حصل على رخصة أن يخضع للشروط التالية[1]:

ـ أن يقتصر تعليمه على تحفيظ القرآن فقط دون شرح آياته، وخاصة تلك المتعلقة بالجهاد.

ـ أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر ولا جغرافيتها وجغرافية العالم العربي الإسلامي.

ـ أن يكون مخلصاً للإدارة الاستعمارية، ويطبق قراراتها مهما كانت طبيعتها.

ب ـ قانون 27 سبتمبر 1907م.

وهناك قوانين أخرى صادرة في حق التعليم سنتطرق إليها في حينها.

في مطلع القرن العشرين كانت وتيرة التعليم تسير ببطء، وفقاً لسياسة التجهيل التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية تجاه الأطفال الجزائريين[2]، ونظراً لظهور الوعي القومي لدى الجزائريين، الذي أخذ يضيق على الحكومة الفرنسية، نشطت حركة بناء المدارس وفتح أبوابها أمام أبناء الجزائر، ولكن ببرنامجها الفرنسي البحت[3]، ففي سنة 1907م عرض مشروع على البرلمان يهدف إلى إنجاز 30 مدرسة من قسم واحد كل سنة، يطلق عليها اسم " الملحقات المدرسية "، يتم فيها تدريس اللغة الفرنسية والدارجة والحساب ومبادئ أولية في التاريخ والجغرافيا، إلى جانب الأشغال اليدوية، تكلفة كل منها 6 آلاف فرنك، وهي نصف تكلفة المدارس العادية، كما اقترح هذا المشروع تحديد سن الدراسة من 6 إلى 10 سنوات.[4]

وقد رفض هذا المشروع في البرلمان الفرنسي، واعتبر هزيلاً وغير كافٍ، كما أن اللجنة المكلفة بالمالية قامت بتجميد القرض الذي طلبته المستعمرة والمقدر بـ 70 مليون فرنك، فقام جونار[5]

---

[1] ـ يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص60.

[2] ـ عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2013م، ص229.

[3] ـ أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص141.

[4] ـ جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830م ـ 1944م، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م، ص192.

[5] ـ هو شارل جونار سياسي فرنسي من عائلة بورجوازية، أنتخب نائباً في البرلمان الفرنسي وكان لا يزال شاباً، تم تعيينة في منصب الحاكم العام بالجزائر سنة 1900م، وتولى منصب الوزير والسفير عدة مرات، وانتخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية

بتقديم مشروع جديد بنفس المحتوى ولكن بصيغة أخرى،يتضمن إنشاء 60 مدرسة " قوربي "التي تستقبل الأطفال ما بين 9 إلى 13 سنة، تكلفة كل منها 5 آلاف فرنك، بحيث يتم استقبال 3 آلاف طفل كل سنة، يضاف إليهم 1200 طفل الذين يتوجهون إلى المدارس العادية، وبالتالي يصبح عدد المتمدرسين الجدد 4200 تلميذ كل سنة[1].

وناضل مدير التعليم جونار من أجل تنمية المدرسة الأهلية رغم معارضة المستوطنين الذين لم يكونوا يرغبون سوى في تعليم مهني أو زراعي عملي، وعندما أضطر إلى ترك منصبه لأنه عارض تحويل المدارس إلى مدارس ملحقة سميت "مدارس ملاجئ"[2]، فإن عدد التلاميذ المتمدرسين قد بلغ حوالي 32.517 من مجموع 730 ألف طفل في سن الدراسة، أي ما يعادل نسبة 4,5% فقط، وفي فترة (1912م ـ 1913م) وصل عدد التلاميذ في المدارس والأقسام الابتدائية الخاصة بالجزائريين حوالي 37.677 ذكور، و2.348 إناث، أي مجموع 40.025 تلميذاً، إضافة إلى 7.809 تلميذاً في الأقسام التابعة للمدارس الأوروبية[3].

أما عشية انطلاق الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، فقد بقي عدد المتمدرسين الجزائريين ضعيفاً جداً، حيث كان معظمهم مشردين في الطرقات يمسحون الأحذية أو يرعون الأغنام، ويرجع ذلك إلى:

ـ عزوف الجزائريين عن الالتحاق بتلك المدارس الاستعمارية، باعتبارها كانت تبث السموم بدل نشر المعرفة، حتى أنهم أطلقوا عليها " مدارس الشيطان ".

ـ تشبث الجزائريين المسلمين بالمؤسسات التعليمية العربية الإسلامية القليلة الصامدة.

ـ هجرة الجزائريين إلى معاهد ومدارس البلدان العربية طلباً للعلم، خاصة الزيتونة بتونس والقرويين بفاس والأزهر بالقاهرة.

سنة 1923م، تولى رئاسة مجلس الشركة لغاية 1927م حين استعفي من منصبه لأسباب صحية، وتوفي في 30 سبتمبر 1927م، موسوعة المعرفة (شخصيات تاريخية، علماء)، المرجع السابق.

[1] ـ جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830م ـ 1944م، المرجع السابق، ص193.

[2] . شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص113.

[3] . عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص230.

ـ المعارضة المطلقة من الكولون ضد تعليم الجزائريين، خوفاً من أن يصبح المتعلمون الجزائريون خطراً يهدد الاستعمار.

ـ تقصير السلطات الفرنسية العمدي في توفير الأموال الضرورية لإنجاح تعميم التعليم ومجانيته[1].

لقد وصل عدد المتمدرسين في تلك السنة (1914م) إلى 47.263 تلميذاً، أي أقل من 5% من الأطفال في سن الدراسة، منهم 386 تلميذاً في الثانوي وأقل من 100 في التعليم العالي، وكانوا ينتمون في الغالب إلى العائلات الكبيرة. ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا أن المدرسة الاستعمارية فشلت في مسعاها، وهو تغيير المجتمع الإسلامي من خلال نشر الثقافة الفرنسية، وخاصة في مناطق الجنوب أين بقي الفرد الجزائري مرتبطاً بثقافته الإسلامية ارتباطاً وثيقاً[2].

كما تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين (1919م ـ 1939م) بظهور نخبة من الوطنيين ورجال الدين، أخذت على عاتقها تحقيق مطالب وأماني الجزائريين، بعدما تأكدت من تملص السلطات الفرنسية من اتخاذ أي إجراء من شأنه رفع مستوى التعليم عند الجزائريين[3]. ورغم أن التعليم الابتدائي شهد في تلك الفترة انطلاقة كبيرة، إلا أنها لم ترقَ إلى مطامح الشعب الجزائري، ففي سنة 1920م فوصل عدد التلاميذ الأهالي المسجلين 36.797، بينهم 2.034 تلميذة[4]، وذكر الأمير خالد أن عدد التلاميذ الجزائريين المتمدرسين سنة 1922م بلغ حوالي 38.000 تلميذ، وأن مجموع المدارس الخاصة بالأهالي بما فيها الملحقات المدرسية (مدارس قوربي) بلغ 520 مدرسة لمجموع السكان الذين يتجاوز عددهم خمسة ملايين نسمة، في حين أنه كان لدى الأوروبيين 1200 مدرسة لمجموع السكان الذي لا يتجاوز 700 ألف نسمة[5].

وحسب التقرير الذي أعده مفتش الأكاديمية (أوذران) حول وضعية التعليم الأهلي في العام الدراسي 1929م / 1930م، فإن عدد الأطفال المتمدرسين من الأهالي الجزائريين قد بلغ

---

[1] . بشير ملاح، المرجع السابق، ص273.

[2] . محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص236.

[3] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص167.

[4] . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م ـ 1954م، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1998م، ص297.

[5] . جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830م ـ 1944م، المرجع السابق، ص198.

38.109 تلميذ من بينهم 3.296 تلميذة مسجلين في المدارس الأهلية الملحقة بالمدارس الفرنسية، و1.500 تلميذ في المدارس الخاصة، بينهم 1.212 تلميذ بمدارس الآباء البيض، بحيث يصل مجموع المتمدرسين إلى 39.609 تلميذ. كما وصل عدد المدارس سنة 1930م إلى 225 مدرسة، منها 11 مدرسة خاصة بالبنات، تتوفر في مجموعها على 469 قسماً، إلى جانب 10 مدارس خاصة تضم في مجموعها 14 قسماً، وبذلك يصبح عدد الأقسام الخاصة بالأطفال الجزائريين 483 قسماً[1].

إن التعليم الأهلي كما ذكرت " مجلة المغرب " سنة 1917م، كان هدفه الأساسي خدمة الجالية الفرنسية وإسعادها، أما بالنسبة للجزائري فلا يخرج عن الطابع الاستغلالي، كتعلم شؤون الزراعة لخدمة المستوطنين، أو تعلم الطرز ونسج الزرابي لبيعها للسياح وتصديرها، أو تخريج بعض الجنود والقضاة والمترجمين، وكل ذلك لخدمة المستعمر، أما التعليم الذي يُكَوِّن ويربِّي ويحسِّن من القدرات العقلية ويضمن الوظائف الكريمة للإنسان، فذلك كان حكراً على الفرنسيين، فالثانويات والكليات التي أنشأت في الأقاليم الثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران) كانت للفرنسيين فقط وقلما يدخلها الأهالي، وكان التعليم فيها فرنسياً ولا نصيب للعربية فيه، فإلى جانب الثانويات قامت السلطة الفرنسية سنة1930م بإنشاء المعاهد (الكوليجات) في كل من البليدة، ومستغانم وتلمسان والمدية، وسكيكدة وعنابة وسطيف وبلعباس، وكان عدد التلاميذ في هذه المؤسسات كلها حوالي 11 ألف تلميذ من الفرنسيين الذين كان عددهم أقل من نصف مليون نسمة، وبالمقابل فقد كان عدد التلاميذ الجزائريين 776 تلميذ فقط من إجمالي عدد سكان يفوق خمسة ملايين نسمة.[2]

2 ـ دور الحركة الإصلاحية في مجال التعليم: تعتبر الاحتفالية المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1930م رغم استفزازها للمشاعر نقطة انطلاق لنهضة فكرية، حملت على عاتقها مهمة النهوض بالمجتمع الجزائري، فقد حاول أبناء الجزائر رفع مستوى تعليم الجزائريين، وذلك في إطار التعليم العربي الحر الذي تبنته جمعية العلماء المسلمين من خلال إنشاء مدارس أهمها : مدرسة حيدوس، وأم الرخاء ومنعة وبوزينة والنوادر وأريس وغوفي وتيفلفال، ومدرسة مشونش

---

[1] . جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830م ـ 1944م المرجع السابق، ص199.

[2] ـ سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م ـ 1954م، ج3، المرجع السابق، ص302.

وتكوت واينوغيسن وشير[1]، كما تم تأسيس مدرسة في بسكرة لتعليم البنين والبنات، سجل فيها بداية الأمر 125 تلميذاً وتلميذة، فتحت أبوابها يوم 15 رمضان 1354هـ الموافق لـ 10 ديسمبر 1935م[2].

كما كان للتعليم الحر الدور البارز في ترسيخ اللغة العربية وتعاليم الإسلام في الجزائر، فقد كان هذا التعليم مقسماً على ثلاث مراتب: أولها الكتاتيب التي لا تكاد منطقة من مناطق الوطن تخلو منها، وهي ذات إقبال كبير من قبل الأهالي، وكان التعليم بها يشمل القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم، وبفضل تلك الكتاتيب تقلصت نسبة الأمية نوعاً ما، أما مراتب التعليم الأخرى فكانت تشمل الثانوي والعالي وتدرس في المساجد والزوايا، والمدارس يتولى التعليم فيها شيوخ مشهود لهم بالعلم والدراية بأمور الدين والنزاهة[3].

إن النشاط الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، من خلال ما قام به الشيخ الإبراهيمي وإخوانه في مجال التعليم ونشر الصحف وتقديم الدروس في المساجد، والمحاضرات في النوادي، كل ذلك كان بعيداً عن أعين المستعمر. ففي فترة ما بين الحربين، قامت السلطات الفرنسية بإصدار مجموعة من القوانين، نذكر منها منشور ميشال في شهر فبراير سنة 1933م، يقضي بغلق مدارس العلماء في عدة أماكن من القطر الجزائري[4]، وقرارات ريني عام 1935م، وقانون شوتان[5] الذي صدر في 8 مارس 1938م، وهذا القانون اعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر. وجاءت تلك القوانين لتؤكد حقيقة كان مخططاً لها منذ أمد بعيد، وهي تضييق الخناق على أعضاء الجمعية وغلق المساجد في وجوههم، ومنعهم من التنقل في البلاد للوعظ والإرشاد، ومنع تأسيس المدارس وتعليم اللغة العربية، ومحاكمة معلميها ورجالها بتهمة التعليم[6].

---

[1]. مليكة قليل، المرجع السابق، ص70.

[2]. مراسل الجريدة من بسكرة، الجمعية الخيرية الإسلامية، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 4، الجمعة 29 شوال 1354هـ الموافق لـ 24 يناير 1936م، ص7.

[3]. عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2002م، ص304.

[4]. عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص17.

[5]. هو كميل شوتان، كان يتبنى الفكر الماسوني، وكان رئيس وزراء ووزير داخلية فرنسا 1938م.

[6]. أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929م - 1940م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997م، ص39.

وفيما يلي: جدول يبين لنا عدد التلاميذ الجزائريين في المدارس الفرنسية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين[1].

السنة	عدد التلاميذ	السنة	عدد التلاميذ
1920م	42.260	1930م	66.637
1921م	43.831	1931م	71.578
1922م	48.750	1932م	78.094
1923م	51.040	1933م	85.998
1924م	54.150	1934م	87.458
1925م	45.851	1935م	93.433
1926م	57.641	1936م	102.816
1927م	60.683	1937م	106.305
1928م	60.765	1938م	111.750
1929م	62.908	1939م	113.117

يتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الجدول أن عدد التلاميذ كان في تزايد مستمر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939م، هذا إذا استثنينا سنة 1925 التي تناقص فيها العدد، متأثراً بالأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر، وهو ما يوضح الدور الفعال الذي قامت به النخبة الوطنية ورجال الدين، بما في ذلك دور جمعية العلماء المسلمين في توعية الجزائريين ونشر التعليم.

وبناءً عليه يمكن القول إن الجانب الثقافي لم يكن بأفضل من الجانب الاجتماعي، ذلك لأن الاستعمار الفرنسي ـ من أجل تثبيت وجوده وإحكام سيطرته على الجزائر ـ عمد إلى انتهاج سياسات متعددة لمحو الشخصية الجزائرية، وإفراغها من مضمونها، وإحلال الشخصية الفرنسية محلها، فكانت بداية المخطط تقضي إلى ضرورة القضاء على التعليم العربي والديني في الزوايا

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص167.

والكتاتيب، فقام بغلق المدارس وحل الجمعيات الدينية، لدرجة أن أصبح التعليم العربي في فترة ما بين الحربين شبه معدوم إذا ما نظرنا إلى عدد السكان الجزائريين آنذاك، فالتعليم كان مقتصراً على الأقلية الأوروبية، وإن كان هناك تعليم رسمي للجزائريين فهو محصور عند فئة معينة أو عائلات محدودة ومعروفة بمواقفها الموالية للمستعمر، ولولا الجهود التي رأيناها سابقاً بفضل بعض المصلحين لساد الجهل والأمية.

المبحث الرابع: أوضاع المرأة في المجتمع الجزائري

1 ـ مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع: تعتبر المرأة من الأمة كالروح من الجسد والراحة من اليد، إذا صلحت صَلحت الأمة كلها وإذا فسدت فسدت الأمة كلها، وهي المدرسة الأولى التي تلقي في طور الأمومة على ولدها دروساً عملية يتخذها عبرة في حياته ومناراً يهتدي به في الظلمات، لذلك كانت نصف الرجل الذي تتوقف عليه الرجولة الكاملة، ولئن كان هو قواماً عليها في الإنفاق ومقدماً عليها في مواطن الحروب والقتال، فهي بدورها قوامة عليه في تدبير المنزل المهيأ للراحة والهناء، ومقدمة عليه في تربية صغار الأبناء[1].

وبصفة عامة يمكننا أن نحدد مكانة المرأة الجزائرية داخل أسرتها وداخل محيطها الاجتماعي، في ظل الظروف القاسية التي فرضها الاحتلال الفرنسي وعادات المجتمع الجزائري القديمة، فوضعها كان سيئاً ومزرياً إلى أبعد الحدود، فقد سُدّت أمامها كل السبل، وفرضت عليها عادات وأعراف بعيدة عن الدين والحضارة، وأصبح المنزل بمثابة سجن لها لا تغادره من يوم أن تزف إليه إلى أن تحمل على النعش إلى القبر، وفرض عليها حصار اجتماعي خانق، ووصل بها الأمر إلى اعتبار ذكر اسمها في أي مناسبة كانت بمثابة قلة حياء وقلة أدب، بحيث عندما يذكر الرجل كلمة المرأة أو الزوجة يقول لمخاطبيه " المرا حاشاكم "[2]، وكان ذكر المرأة من الممنوعات الاجتماعية فيما سبق.

---

[1] . حمزة أبو كوشة: قيمة المرأة في المجتمع، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 8، الجمعة 28 ذي القعدة 1354هـ الموافق ليوم 21 فيفري 1936م، ص3.

[2] . يحي بوعزيز: المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، د ط، دار الهدى، الجزائر: 2000م، ص23.

كما ساهمت الكثير من الكتابات الأوروبية[1] في رسم صورة قاتمة عن الحياة الاجتماعية للمرأة الجزائرية داخل كيانها الأسري، وعن مكانتها في النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري المسلم، إذْ كانت توصف غالباً من قبل هؤلاء الكتاب الغربيين بأنها تعيش حياة بؤس وشقاء وحرمان، وتعرف بالتخلف والجهل، حيث اعتبرت المرأة العربية المسلمة مخلوقاً لا قيمة له ولا دور لها في المجتمع الذي تعيش فيه[2]. فقد كانت المرأة الجزائرية في نظر النساء الأوروبيات مسكينة وجاهلة ومحرومة من متع الحياة، وهي ضحية من ضحايا الرجل الذي كان يشتريها بدراهمه (كانوا يقصدون المهر)، وهي راضية بالطلاق وبالعمل الشاق والزواج عليها مستسلمة للقدر والمكتوب والتقاليد[3].

والمرأة الجزائرية رغم حياة الجهل التي أحيطت بها إلا أنها تمتاز بخصال كريمة، فهي محافظة كل الحفاظ على العادات والتقاليد التي ورثتها عن الأجداد، وهي مسلمة قوية الإيمان بالله، وهي زوجة صبورة ووفية، تقاسم زوجها مآسي الحياة دون خوف ولا كلل، حتى وهي في المدن الكبرى فقد كانت شديدة التمسك بالتقاليد القديمة، ولها طبائع وفضائل تجعل طيب الحياة في كنفها، وقد تلقت الكثير من النساء اللواتي يعشن في المدن مبادئ العلوم الحديثة بالمدارس الفرنسية، وتأثرن بالحياة الجديدة، إلا أنهن بقين محافظات، فالمرأة في كل القطر الجزائري كانت تلبس الحايك في المدن، أما في البادية فقلما تجدها تلبسه[4].

2 ـ الوضع الثقافي والديني للمرأة الجزائرية: لم تكن وضعية المرأة الجزائرية إبان الحقبة الاستعمارية بأحسن حال من وضعية الرجل، إن لم نقل بأنها كانت أسوأ حالاً منه، فباعتبارها هي الركيزة الأساسية التي يبنى عليها المجتمع، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى جعلها متخلفة في جميع مناحي الحياة، وكان أول ما ابتدأت به لإخراج المرأة عن منطقها هو تعريضها لحركة تبشيرية

---

[1]. نقصد بالكتابات الأوروبية تلك الكتابات لمؤلفات فرنسيات، من بينها: رواية " نساء عربيات من الجزائر " لأوكلير هوبرتين، " أخواتنا المسلمات" و" معاديث " لمؤلفتهما: بواسنار ماغالي، وكتابات ماري بوجيجا " عبر الصحراء" و" أخواتنا المسلمات " و" تحت دفء الخيمة "، للمزيد أنظر ، مسعودة يحياوي مرابط، المرجع السابق، ص466.

[2]. زهير بن علي: قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1925م ـ 1954م، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: سليمان قريري، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2014م / 2015م، ص30.

[3]. ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م ـ 1954م، ج3، المرجع السابق، ص441.

[4]. أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص361.

واسعة، إذ انتشرت الأخوات البيض المسيحيات في كل المدن والأرياف الجزائرية، وبدأن في زيارة النساء المسلمات العربيات في المنازل والبيوت يوزعن عليهن الأدوية مجاناً مستغلين في ذلك الحاجة الماسة والفقر المدقع الذي كان يعاني منه الشعب الجزائري، أما البنات الصغيرات فيذهبن بهن إلى مراكز التنصير والتبشير المسيحي، ويغريهن بالهدايا والهبات في كل مناسبة دينية مسيحية[1].

كما كانت الإدارة الاستعمارية تقوم بتهديد الأشخاص الذين يتخلفون عن إرسال بناتهم إلى المؤسسات التبشيرية، فمثلاً صاحب مقهى عربي هدد بانتزاع الرخصة إن لم يبادر بإرسال ابنته إلى الإصلاحية، كما هدد موظف بفقدان وظيفته وقطع رزقه إن لم يسرع بإرسال ابنته إلى الإصلاحية. وقد اقبل الكثير من المسلمين على دور التنصير هذه ببناتهم خيفة التهديدات الفرنسية وبصورة مروعة، ففي مركز واحد يوجد بين المائة والثلاثين والمائة والثمانين بنتاً جزائرية مسلمة[2].

ونظراً لنتيجة التأويل الخاطئ لمبادئ الإسلام السمحة، فإن المرأة كانت تحت وطأة ظروف قاسية، إذ أن وظيفتها كانت تكاد تنحصر في الطبخ والإنجاب، لذلك فإنها لم تكن تحتاج إلى العلم والمعرفة في نظر الرجل الذي يعتبر تعلمها "معرة" بالنسبة إليه، فقد كان الرجل الحقيقي آنذاك هو الفلاح والتاجر وكل من هو قادر على إعالة أسرته وسد حاجياتها من عرق جبينه، أما المتعلم فيحترم حقاً، ولكنه يعيش دائماً في احتياج وعالة على غيره[3]، لذلك كانت السمة التي تتسم بها المرأة الجزائرية هي الجهل الكبير. فالجزائريون لم يفكروا في إنشاء مدارس أهلية لها بعد أن تلاشت " ديار المعلمة "، والمدارس الحكومية للبنات لم يكن بها سوى ثلاثة آلاف بنت[4]. وبالرغم من كل ذلك فهناك من الجزائريين من يوفر لبناته تعليماً قرآنيا في المساجد، وهناك قلة قليلة جداً منهم من يرضى بإرسالهن إلى المدرسة الفرنسية، وسواءً تعلمت الجزائرية في هذه أو في تلك من المدرستين، فإنها تلازم البيت نزولاً عند رغبة العائلة، ووفقاً لعادات وتقاليد البلاد[5].

---

1. محمد السعيد الزاهري: الإصلاحية بين نارين، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 6، الجمعة 13 ذي القعدة 1354هـ الموافق ليوم 7 فيفري 1936م، ص3.
2. المصدر نفسه، ص3.
3. محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص26.
4. أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص361.
5. محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص26.

وإلى غاية الفترة 1919م ـ 1926م كانت النساء الأوروبيات هن من يقمن بترقية المدرسة للبنات والسهر على فتح أكبر عدد من مدارس التعليم المنزلي. ونذكر على سبيل المثال زوجة الحاكم العام " لوتو " والسيدة دوفو التي فتحت مدرسة تكوين لنسيج الزرابي في مدينة الجزائر، وماري بوجيجا[1] وهي زوجة متصرف إداري لبلدية مختلطة، التي ناضلت أيضاً من أجل قضية تعليم البنات من 1920م ـ 1936م، والسيدة لالوي وهي فرنسية من فرنسا وقد كلفت في وقت سابق عام 1909م من قبل الحاكم العام بالبحث عن الظروف المادية للمرأة المسلمة وعن عملها، فركزت بحثها في القصبة وبلكور[2]. إلا أن الغرض من ذلك ليس تثقيف وتوعية المرأة الجزائرية بقدر ماهو محو الشخصية العربية الإسلامية لنسائنا.

وعموماً بقيت المرأة الجزائرية عصية على هذه المخططات التنصيرية، واستطاعت الحفاظ على أحد أهم مقومات شخصيتها العربية الإسلامية ألا وهو الدين الإسلامي ، كما تمسكت بتقاليدها وعاداتها وبانتمائها الحضاري للأمة العربية، بل إن بعض من غرر بهن المبشرون أو دفعتهن الظروف المعيشية القاسية إلى الردة عن دينهن ، قد عدن بسرعة. وفي هذا الشأن يمكننا الاستشهاد بما ورد في تقرير وجهته " إميلي " إلى البابا غريغوار السادس: " يشرفنا أن تتلقى زنجية التنصير والأخرى التعميد، ولكنهما أخطأتا حينما ارتدتا وعادتا إلى ديانتهما الأصلية "[3].

أما النساء المتنصرات اللواتي اخترن الانفصال عن دين أجدادهن والبقاء على ردتهن، فقد لاقين الويلات شأنهن شأن الرجال المتنصرين، فأصبحن ممقوتات ومنبوذات ومعزولات، وامتُنِع عن مصاهرتهن، ووقف كافة أشكال التعامل معهن، بل وصل الأمر إلى حد الاعتداء عليهن ومحاولة قتلهن في بعض الأحيان من طرف أفراد قبيلتهن. باعتبار أن المتنصر قد جلب العار لهم ودنس شرف قبيلته، وفي هذا الشأن نقرأ شهادة السيدة فاطمة عمروش، وهي إحدى المتنصرات والتي تعترف في كتابها " تاريخ حياة " (histoir de vie)، أن إحدى زميلاتها في ملجأ اليتيمات

---

[1] . ولدت في مدينة الجزائر، وهي بنت متصرف إداري لبلدية مختلطة إسمه موازان من أصل بروتوني، وصارت زوجة منوال بوجيجا وهو متصرف إداري لبلدية مختلطة كذلك (الثنية، بلاد القبائل 1902م)، ينظر، مسعودة يحياوي مرابط: المرجع السابق، ص466.

[2] . مسعودة يحياوي مرابط، المرجع السابق، ص237.

[3] . زهير بن علي، المرجع السابق، ص48.

بمنطقة ثدارت أوفلة في منطقة القبائل، تظاهرت عند ملاقاتها في يوم نزهة بعدم التعرف عليها، وذلك لكونها تنصرت بينما حافظت زميلتها على دينها الإسلامي[1].

3 ـ استغلال المرأة الجزائرية: بما أن الفتاة الجزائرية حرمت من التعليم الفرنسي، وكانت تتلقى تعليمها العربي بشكل محدود ومحتشم، فإنها سُخِّرت لأداء الواجبات اليومية في بيت أهلها، وكذلك استغلت لخدمة المعمرين والأسر الأوروبية بالدرجة الأولى، ومع مرور الزمن صارت الفتيات الجزائريات يرتَدْن ورشات متخصصة لتعليمهن حِرَفاً ومِهَناً مختلفة. بدأت النساء يخرجن من أحيائهن منذ بداية القرن العشرين، وبدأن يشتغلن كخادمات لدى العائلات الأوروبية المتوسطة الوضعية، لأن العائلات البورجوازية كانت تفضل العاملات اليهوديات أو ذوات الأصل الإسباني. ومن أهم الأعمال التي كن يشتغلنها غسل المدارج وحراسة العمارات، هؤلاء الخادمات هن في الغالب صغيرات، وهناك من لديهن أطفال صغار السن، كما توجد هناك عاملات يشتغلن في جمع الأعشاب والثياب القديمة[2]، ثم يقمن ببيعها للمؤسسات الخاصة أو للوسطاء الأهالي، ومن النساء من كن يعملن لدى الخواص وفي التجارة وصناعة الزرابي[3].

وقد سعت الإدارة الفرنسية لأجل تأهيل اليد العاملة النسوية إلى فتح عدة ورشات في العاصمة ووهران وقسنطينة، وأهم المدن التابعة لها، سواءً تلك الورشات الخاصة بالكنيسة أو التابعة للحكومة. ومن هذه الأخيرة فقد أنشئت 20 ورشة بين سنتي 1895م و1910م، سبعة منها في وهران ومثلها في قسنطينة، وستة في إقليم العاصمة، ضمت في مجملها 1739 متربصة، وقد اختصت هذه المراكز بأنواع معينة من الزرابي: الإيرانية والتركية والمغربية والتونسية بالإضافة إلى الأنواع المحلية، مثل: زرابي جبل عمور والقلعة والطرز العربي والبربري ....الخ. وكان الهدف من إنشاء تلك الورشات هو جعل المرأة الجزائرية وسيلة إنتاج اقتصادية ودمجها في الحياة الأوروبية، وإخراجها من بيتها بشتى الوسائل[4]. أما الأخوات البيض فقد أنشأن في ورقلة مشاريع لجلب

---

1. ـ محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر 1830م ـ 1904م، منشورات دحلب، الجزائر: 2009م، ص213.
2. ـ مسعودة يحياوي مرابط، المرجع السابق، ص249.
3. ـ زهير بن علي، المرجع السابق، ص ص 25 ـ 26.
4. ـ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م ـ 1954م،ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان: 1998م، ص348.

النساء والتغلغل في المجتمع الصحراوي، وكانت لهن مدرسة (ورشة) تأوي 200 تلميذة لنسج الزرابي من الصوف والوبر، وكانت لهذه الزرابي سمعة تجارية رائجة حتى خارج حدود الجزائر، وكانت الورشة النسوية تصنع أيضاً المخدَّات والبرانيس وغيرها[1].

أما السائد عن المرأة الجزائرية هو بقاؤها بيتها، تقوم بالأشغال الحرفية التي كانت معروفة آنذاك في الجزائر، فالحرف كانت منتشرة في كل البيوت الجزائرية تقريباً، وفي الريف كانت أكثر انتشاراً منها في المدن. وفعلاً فإن مئات الآلاف من النساء الجزائريات، كن يقمن بصناعة الخزف أو الفخار، وكن ينسجن الألبسة والزرابي، زيادة على بعض الأواني المنزلية والقفف المصنوعة من أوراق النباتات بقصد الاستفادة العائلية منها، وكذا بيعها في الأسواق الأسبوعية. وعليه كانت المرأة الجزائرية تشارك بنسبة 90% في ميدان المنسوجات الصوفية، وصناعة الفخار والخزف[2].

وفي الأخير فإن المرأة الجزائرية التي كانت ترضخ تحت وطأة الاستعمار الغاشم طوال فترة الاحتلال وتعاني من الجهل والجمود الخانق، وتعيش في حالة من التخلف والضعف الاجتماعي، قد كسرت قيودها التي أثقلتها وحالت دون انطلاقها، وتخطت أسوار العادات البالية والتقاليد السيئة التي حاصرتها في بيتها، كما أنها نفضت ثوب الجمود وانطلقت تدافع عن وطنها الغالي جنباً لجنب مع الرجل[3].

ويتبين لنا مما سبق أن السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر ـ مستخدمة فيها كل الوسائل من أجل إخضاع الجزائريين لسلطة المعمرين الفرنسيين ـ أدت إلى تدني المستوى المعيشي وتدهور الوضع الصحي للجزائريين، فقد انتشرت ظاهرة البطالة في أوساط الشعب الجزائري حتى حملتهم على ترك قراهم والنزوح نحو المدن بحثاً عن لقمة العيش وبشتى الطرق والوسائل، مما أدى إلى انتشار ظاهرة التسول والسرقة والكثير من الآفات الاجتماعية.

إن تدني المستوى المعيشي كان حتماً سيؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض الفتاكة والأوبئة، فقد ظهرت في الجزائر أمراضاً لم تكن معروفة من قبل جلبها الغزاة الفرنسيين، فانتشر مرض السل والكوليرا والالتهابات الرئوية، أوجاع المفاصل والإسهال، داء الزهري والحمى، والرمد والجدري

[1] . أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م. 1954م، ج6، المرجع السابق، ص130.

[2] . محمد قريشي، المرجع السابق، ص57.

[3] . أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1985م، ص7.

والسيفيلس الوراثي، والتهاب الطحال والإعياء ونحافة الجسم والملاريا والروماتيزم. وقد تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، وهذا نظراً لارتباط اقتصادها بالاقتصاد الفرنسي، وعند عودة المهاجرين الجزائريين المتواجدين بفرنسا إلى أرضهم جلبوا معهم أمراضاً فتكت بعائلاتهم.

كما انعكست تلك السياسة على التعليم الأهلي في الجزائر، فمنذ البداية عملت على طمس الهوية العربية الإسلامية للجزائريين، فقامت بإغلاق المدارس القرآنية والكتاتيب والمساجد والزوايا وكل ما له علاقة بالتعليم، كما أنها استولت على مصادر تمويل تلك المدارس، كالأوقاف وأراضي الأحباس وأموال الزكاة، ولولا فضل الله وظهور نخبة من المصلحين لأنتجت الجزائر جيلاً لا يعرف من الإسلام إلا اسمه ميزته الجهل والأمية، لأن السلطة الفرنسية أهملت هذا الدور إهمالاً كلياً. ولم تكن المرأة بأحسن حال من الرجل، فقد تعرضت أيضاً للتجهيل باعتبارها أساس بناء المجتمع، واستغلت في أعمال السخرة لدى النساء الأوروبيات، كما أنها حملت على عاتقها تكاليف الأسرة في غياب الرجل.

الفصل الثالث

هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي وفرنسا

المبحث الأول: دوافع الهجرة نحو الخارج

المبحث الثاني: وجهات المهاجرين الجزائريين وأحوالهم

أ ـ في المشرق العربي

ب ـ في فرنسا

المبحث الثالث: تأثير المهاجرين الجزائريين على مسار الحركة الوطنية

الفصل الثالث: هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي وفرنسا

لقد أدت السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا على الجزائريين منذ الاحتلال ـ وذلك بفعل سنها مجموعة من القوانين الاستثنائية المجحفة ـ إلى اضطهاد الشعب الجزائري واستعباده واستغلاله، فأصبح يرى نفسه مقيداً وغريباً في بلده، ولأن للجزائري كرامته وأنفته فقد سعى إلى البحث عن أماكن تحفظ له ما بقي له من كرامته وترجع له ما فقده من حرية في بلاده، فاضطر في بداية الأمر إلى الهجرة نحو المشرق العربي، وخصوصا بعد سقوط الزمالة عاصمة الأمير عبد القادر واستقراره في الشام، وازدادت الهجرة بعد القضاء على ثورة المقراني 1871م، فاستقرت أعداد كبيرة في المشرق العربي. وبعد سن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م، وبفعل حاجة فرنسا إلى اليد العاملة الأجنبية لتعويض المجندين الفرنسيين، فقد تحولت الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى إلى فرنسا، وتطورت بعدها.

لذلك سنسعى في هذا الفصل من الدراسة إلى إبراز الدوافع والأسباب الأساسية التي أدت إلى هجرة الجزائريين نحو الخارج، وسنعطي تعريفاً بسيطاً للهجرة في البداية، كما أننا سنوضح مسار الهجرة في بدايتها ونعطي بعض الإحصائيات، دون أن ننسى أوضاع الجزائريين في المهجر، ثم نتطرق إلى تطورها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وفي الأخير سنتحدث عن مساهمة الهجرة باعتبارها شكلاً من أشكال المقاومة في تطور الحركة الوطنية الجزائرية.

المبحث الأول: دوافع الهجرة نحو الخارج

إن المشكلة التي كان يعاني منها الجزائري، هي اضطهاده ومنعه من ممارسة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي في بلاده، لأن الأوروبيين ضيقوا الخناق عليه إلى درجة أنه وجد نفسه بين اختيارين لا ثالث لهما، فإما أن يهاجر إلى الخارج والعيش في المنفى، وبالتالي لا يكون مفيداً لشعبه ولا يستطيع أن يخدمه، وإما أن يبقى في الجزائر لكي يهان ويعيش في زنزانة مغلقة. فلجأ العديد من الجزائريين إلى مغادرة البلاد بحثاً عن أماكن يتحررون فيها من كل القيود المفروضة عليهم، وقبل أن نتطرق إلى الدوافع والأسباب التي جعلتهم يقدمون على الهجرة، ارتأينا أن نذكر تعريفاً لها.

لقد عرف المؤتمر الدولي في روما "المهاجر" سنة 1924م، بأنه كل أجنبي يصل إلى بلد طلباً للعمل، وبقصد الإقامة الدائمة، وهذا نقيض العامل الذي يصل إلى بلد للعمل فيه بصفة مؤقتة.

وإذا تبنينا هذا التعريف، تعذر علينا إطلاق صفة المهاجر على جل الجزائريين في فرنسا، وذلك لأن من خصائص المهاجر الجزائري ألا يقيم مدة طويلة، ويعود إلى وطنه الأصلي، فهجرته مؤقتة[1]. إذاً فالهجرة تعرف بأنها حركة انتقال السكان من مكان الأصل إلى مكان الوصول، أي أنها تشمل التغير في مكان السكن أو مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان جديد ومختلف. ولذلك فهي تشكل أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني، حيث تؤثر في حجم وتراكيب السكان وفي القدرة على نموهم العام[2].

1 ـ الدوافع السياسية والعسكرية: إن السياسة الاستعمارية التي تعتمد على تقييد الحريات الشخصية، وذلك بسن ترسانة من القوانين الاستثنائية[3] الظالمة والردعية منذ 1870م في عهد الجمهورية الثالثة التي تعتبر الجزائريين رعايا في بلادهم، قد ساهمت بشكل كبير على الهجرة، فالفرنسيون لم يعترفوا لهم بحقهم في التمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين، بالإضافة إلى ذلك استخدمت الإدارة الاستعمارية كل أساليب القمع والاضطهاد في حق الشعب الجزائري بعد فشل المقاومات الشعبية المسلحة، وبخاصة ثورة المقراني 1871م. وقد أدى صدور قانون الأهالي سنة 1881م، الذي يعتبر من أسوأ القوانين التي سنها مستعمر في مستعمراته[4]، إلى حرمان الشعب الجزائري من حرية التعبير عن أفكاره، وحرية العمل السياسي، كما أنه منع من المشاركة في الانتخابات ومن اختيار ممثليه في المجالس البلدية والولائية، وحرم من حقه في ممارسة العمل النقابي والمشاركة في الأحزاب السياسية، وضيق عليه في كل مجالات النشاط السياسي حتى في النوادي والجمعيات، وقد قامت السلطات الفرنسية بمراقبة كل تحركاته وسكناته، وخنقت أصواته حتى لا يكون له صدى في أي محفل من المحافل[5].

---

[1] . عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا (1914م ـ 1939م) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2007م، ص11.

[2] . حياة ثابتي، المرجع السابق، ص303.

[3] . سنت الإدارة الفرنسية مجموعة من القوانين، أهمها قانون الأهالي 1881م، المحاكم الردعية 1902م، قانون التجنيد الإجباري 1912م.

[4] . أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900م ـ 1930م، ج2، المرجع السابق، ص120.

[5] . يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص296.

كما أدى فرض قانون التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي سنة 1912م إلى ردود فعل متباينة، ولكنها تشترك في رفض المشروع جملة وتفصيلاً، فبعدما شرعت السلطات الفرنسية في عمليات إحصاء الشباب الجزائريين المؤهلين للخدمة العسكرية في كل من مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة، فقد سارعت جماعة الشبان الجزائريين للمطالبة بحصول الأهالي الجزائريين على البعض من حقوقهم أو تعويضهم عن ضريبة الدم التي طلبت منهم، أما ممثلوا الأهالي فقد قاموا بتقديم عشرات اللوائح للحكومة العامة بالجزائر مستنكرين هذا القانون. لقد جاءت الشكاوى من العاصمة وقسنطينة، وجيجل والقل وشرشال، ومن مليانة وتلمسان والبليدة والمدية، وتشكلت لجنة من الأهالي برئاسة بوضربة ثم توجهت إلى العاصمة باريس محملة بجملة من المطالب للحكومة الفرنسية، منها المطالبة بكافة الحقوق السياسية، وحرية الهجرة لأي مكان شاءوا، لكن هذه المطالب قوبلت بالرفض[1]، فاضطر الجزائريون إلى بيع أملاكهم والرحيل مع أسرهم فراراً بدينهم وخوفاً على حياة أبنائهم.

2 ـ الدوافع الاجتماعية والاقتصادية: اعتمدت السياسة الاستعمارية منذ الأيام الأولى للاحتلال على الإبادة والتشريد والنفي، فبعد مدة قصيرة من سقوط مدينة الجزائر أطلقت فرنسا يد جنودها المغامرين على الممتلكات الخاصة والعامة، فقاموا بعمليات نهب وحرق وتقتيل ضد السكان العزل بالعاصمة دون مبرر واضح، وكان الهدف من ذلك إشباع غرائزهم من جهة، ومن جهة أخرى رغبة قياداتهم في إتلاف الشواهد والأدلة التي تثبت تورطهم في أعمال السرقة والاختلاس في خضم الفوضى التي تلت سقوط مدينة الجزائر. لقد كانت سياسة الإبادة من ضمن المخططات الاستعمارية القائمة على أساس الإرهاب والقتل الجماعي، واحتجاز الرهائن والتجويع، وإقامة المحتشدات وحرق الممتلكات وشراء الذمم، وتشريد ونفي كل من أبى التعامل معها من الزعامات المحلية أو تشتبه فيه بالولاء للمقاومة، أما الذين اتخذوا أسلوب المقاومة صراحة، فقد اتخذت ضدهم إجراءات عقابية صارمة مثل مصادرة أملاكهم واحتجاز عائلاتهم كرهائن[2].

وقد أدت السياسة الاقتصادية التي طبقتها السلطة الفرنسية في الجزائر إلى سوء الأوضاع المعيشية وتدهورها، فعملت على مصادرة كل الأراضي الزراعية الخصبة والجيدة والمقدرة بحوالي ثلاثة

---

[1] . نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص ص143 . 145.

[2] . المرجع نفسه، ص153.

ملايين هكتار، واستفادت منها الجالية الأوروبية[1]، ومما زاد في تفاقم الوضع هو أن الأراضي المصادرة قد حولت إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأوروبيين وبالأخص زراعة الكروم الموجهة لصناعة الخمور[2]. كما أن السلطات الاستعمارية قد سيطرت على جميع المناطق السهبية والغابات ومزارع الحلفاء، وصادرت منهم المواشي والأغنام، وسيطرت على النشاطات التجارية والصناعية، وشردت الشعب الجزائري، وطردته من قراه إلى قمم الجبال الجرداء، والهضاب والصحاري القاحلة، وأصبح الجزائريون غرباء في بلدهم ووطنهم، وعملت على تفقيرهم وتجويعهم، حتى أصبحوا مشردين ومتسولين والبعض منهم خماسين، فاقتنعوا أن الهجرة نحو الخارج هي السبيل الأمثل لحل مشاكلهم الاقتصادية[3] رغبة في تحسين أوضاعهم المعيشية والصحية التي كانوا يعانون منها، ورفع مستوى الدخل المادي وتوفير شروط الصحة العامة في المأكل والمسكن والملبس[4].

3 ـ الدوافع الدينية والثقافية: تمثلت فيما يلي :

ـ محاولات التنصير التي قام بها الكاردينال لافيجري وغيره لتحويل الجزائريين عن عقيدتهم الإسلامية.

ـ مراقبة فرنسا للمؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارتها للشؤون الدينية[5].

ـ تضييق الخناق على التعليم العربي الإسلامي، وضرب القضاء الشرعي، وأضحى الحاكم العام هو الذي يعين الأئمة والقضاة والمفتين، ويقرر مواعيد ومواسم الأعياد الدينية.

ـ صدور قانون سبتمبر 1907م، الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة.

ـ محاربة اللغة العربية بغلق المؤسسات التعليمية، ومنع إنشاء وفتح المدارس والكتاتيب إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية، وإبعاد العربية عن التعليم وإحلال الفرنسية محلها.

---

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص295.

[2] . أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م ـ 1954م)، المرجع السابق، ص50.

[3] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص295.

[4] . المرجع نفسه، ص297.

[5] . أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م ـ 1954م)، المرجع السابق، ص51.

ـ تأثير الحركة الإصلاحية وحركة الجامعة الإسلامية في نفوس الجزائريين، ما أوحى لهم بوجود عالم آخر أكثر حيوية وحرية في المشرق، الشيء الذي جعلهم يساهمون في تينك الحركتين مساهمة فعالة، وقد دعت الحركة الإصلاحية والجامعة الإسلامية إلى التقيد بتعاليم الإسلام والعودة إلى الطريق الصحيح باعتباره طريق الخلاص، وإلى ضرورة تكاتف وتآزر المسلمين لمواجهة الاستعمار[1].

لقد حرك العامل الديني مشاعر المسلمين الجزائريين وأثر تأثيراً واضحاً في كل الهجرات التي قاموا بها، وخاصة تلك المتوجهة إلى بلاد المشرق العربي (سوريا، لبنان وفلسطين)، لأن مبادئ الدين الإسلامي ترفض خضوع المسلمين لأي قوة، أجنبية كانت أو غيرها، بصفة مؤقتة أو دائمة. وعندما تأكد الجزائريون من عدم قدرتهم على هزم فرنسا التي اغتصبت منهم وطنهم وأخضعتهم لسيطرتها بالقوة، فقامت بتجريدهم من أموالهم وأراضيهم وحتى من أبسط حقوقهم السياسية والمدنية، في الأخير استقر رأيهم على ترك البلاد التي أصبح المستعمر يتحكم في مقدراتها، فدنس مقدساتها وانتهك حرماتها وعاث فيها فساداً، فاختار الجزائريون الهجرة إلى مختلف البلاد العربية بديلاً عن العيش تحت حكم الكافر. كما كان للطرق الصوفية تأثيرها على الطبقات الشعبية وشجعتها على الهجرة، ومن ذلك الشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية، الذي استقطب العشرات من العائلات الجزائرية في بلاد القبائل وحملهم على الهجرة معه إلى سوريا سنة 1847م[2].

المبحث الثاني: وجهات المهاجرين الجزائريين وأحوالهم

لقد أخذت الهجرة الجزائرية اتجاهين متباينين، فالأول نحو البلاد العربية والإسلامية حتى سنة 1914م، أما الاتجاه الثاني فكان نحو فرنسا منذ الحرب العالمية الأولى.

1 ـ في المشرق العربي:

إن سياسة القهر والتعسف والاضطهاد التي سلطتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين دفعت بهم إلى ترك ديارهم والبحث عن مكان آمن، وكان من الطبيعي أن يفكر الجزائريون في الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة لهم: تونس والمغرب وليبيا، فهاجر بعضهم إلى هذه الأقطار نظراً لعدة اعتبارات منها قربها من الجزائر، ولكن قلة موارد العيش وتدهور الحالة الاقتصادية في أقطار المغرب

[1]. بشير ملاح، المرجع السابق، ص318.

[2]. عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1918م ـ 1947م، د ط، دار هومة، الجزائر: 2007م، ص14.

العربي الكبير آنذاك، جعلت الجزائريين يبحثون عن أماكن أخرى تضمن لهم عيشهم على الأقل، فتوجهوا إلى بلاد المشرق العربي[1].

وتعتبر منطقة المشرق العربي من أهم الوجهات التي كان يقصدها المهاجرون الجزائريون، وذلك لعدة أسباب أهمها: ملائمة بيئته الدينية والثقافية، واحتضانه لأهم الأماكن المقدسة لدى المسلمين في مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف، وامتلاكه لأكبر منابر العلم، كجامع الأزهر في القاهرة وجوامع أخرى في الشام والحجاز، كما أن المنطقة كانت مستقلة عن الاستعمار الأوروبي تحت ظل الخلافة العثمانية، بالإضافة إلى تشجيع السلطات العثمانية للمهاجرين الجزائريين ومنحهم امتيازات خاصة، وخاصة في عهد عبد الحميد الثاني، ومن أهم البلاد الإسلامية التي قصدها الجزائريون: سوريا ومصر والحجاز والمغرب وتونس وتركيا[2].

أ ـ بداية الهجرة نحو المشرق العربي: في الحقيقة لا يوجد تاريخ محدد لبداية الهجرة الجزائرية نحو بلاد المشرق العربي، إلا أن الواقع يذكر بأنها بدأت تظهر وبشكل جماعي منذ سقوط الزمالة عاصمة الأمير عبد القادر والمدن الأخرى التي كانت تحت سيطرته في يد المستعمر سنة 1843م[3].وبعد أن استقر الأمير عبد القادر في دمشق جلب أنظار الجزائريين إليها، فنشطت الدعاية إلى الهجرة مابين سنتي 1856م ـ 1860م، وتسربت الأخبار إلى مختلف الأوساط الجزائرية، فهاجر العديد من الجزائريين واستقروا في سوريا، لبنان و فلسطين، وقد غذت ونمت الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وأهلهم وذويهم وأصدقائهم هذه الدعاية، إذ أن تلك الرسائل كانت تدعوا الأهل والأصدقاء إلى الالتحاق بالمهجر، ولما اكتشفت السلطات الاستعمارية خطورة تلك الرسائل قامت بمصادرتها ومراقبة كل من الباعث والمبعوث إليه وشددت الرقابة على الهجرة. وبفضل تلك الرسائل تمكنت الإدارة الفرنسية من معرفة الأسباب الحقيقة التي وقفت وراء الهجرات المتوالية[4].

---

[1] . عمار هلال، المرجع السابق، ص ص 12 . 13.
[2] . بشير ملاح، المرجع السابق، ص320.
[3] . أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط خ، دار البصائر، الجزائر: 2007م، ص195.
[4] . عمار هلال، المرجع السابق، ص27.

وفي بداية القرن العشرين شهدت الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي انخفاضاً ملحوظاً، فالسلطات الفرنسية في الجزائر وحتى المراسلات القنصلية في بلاد الشام لم تسجل أي نشاط للهجرة الجماعية في تلك المنطقة إلى غاية 1909م، وكان ذلك نتيجة حتمية للإجراءات المتشددة اتخذتها السلطات الاستعمارية على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، فوصل الحد إلى أن منع المسلمون الجزائريون من أداء فريضة الحج مدة أربع سنوات متتالية من سنة 1898م إلى غاية 1901م[1]. إلا أن هذه الإجراءات القمعية لم تثن من عزيمة الجزائريين، فأصبحت الهجرة مقتصرة على القبائل الرحل التي انتقلت من الجزائر إلى تونس، في أوقات وظروف مختلفة[2]، فقد سافرت أسر كثيرة من مليانة مثلاً سنة 1899م، واستقرت بجنوب تونس ثم واصلت سيرها إلى المشرق فيما بعد.[3]

وقد أدى إصدار السلطات الاستعمارية لقانون 1907م، الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة وتطبيقه على الديانتين اليهودية والمسيحية دون الإسلام، وقانون التجنيد الإجباري الذي تزامن مع التحرشات الفرنسية بالمغرب الأقصى بالمئات من سكان المناطق الشرقية والغربية ومنطقة الوسط إلى سلوك طريق الهجرة باعتبارها المنقذ الوحيد. فبمجرد أن أشيع خبر الشروع في عمليات الإحصاء لصالح التجنيد الإجباري أعلن الناس رفضهم لذلك، فلجأ الكثير منهم إلى إخفاء أبنائهم وخرجوا في مظاهرات عارمة في تلمسان مثلاً، وقد شارك فيها حوالي ألفي شخص، ثم توجه نحو 312 شخص إلى رئيس الدائرة لتقديم طلبات الحصول على جوازات السفر للهجرة إلى بلاد الشام. كما برز في تلك الفترة دور الطريقة الدرقاوية التي أعلنت عن رفضها لعمليات الإحصاء تلك، ونشط مقدموا الطريقة ومن بينهم الحاج عمر بن يلس، فبدأ يدعوا الناس للهجرة إلى بلاد الشام، وتقدموا بطلبات جواز السفر، إلا أن السلطات الاستعمارية رفضت تسليم هذه الجوازات، فخرج الجزائريون أفواجاً في اتجاه الشام[4].

---

[1] . نادية طرشون، المرجع السابق، ص233.

[2] . عمار هلال، المرجع السابق، ص90.

[3] . أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص52.

[4] . نادية طرشون، المرجع السابق، ص ص234 . 235.

وأما سنة 1909م فتعتبر بدايةً لموجات جديدة من الهجرة بعد القيود التي كانت مفروضة عليها منذ سنة 1899م، فقد جلب العدد الكبير من الجزائريين الذين تقدموا بطلبات جوازات السفر انتباه الإدارة الفرنسية في الجزائر، خاصة وأن الطلبات كان معظمها نحو سوريا، وحصر أغلب الطلبات في عمالة الشرق الجزائري من منطقتي قسنطينة وسطيف. كما تشير مصالح الإدارة الفرنسية إلى مغادرة كثير من الأسر الجزائرية أرض الوطن سراً من مناطق باتنة وبجاية عبر الحدود الشرقية، التونسية والليبية[1].

ب ـ التجنيد الإجباري وتطور الهجرة: لقد أخذت الهجرة بعد قرار التجنيد الإجباري ـ بالإضافة إلى محاولة التجنيس والسيطرة على الأماكن والشؤون الدينية والتعليم العربي ـ شكلاً جديداً، فبعدما كانت الهجرة تتم على شكل فردي أو عائلي، قد تطور بعد قرار التجنيد إلى رحيل قبائل برمتها، ونزوح مئات من العائلات تاركة أملاكها وضياعها وكل ما هو غال لديها نحو البلاد العربية المجاورة ومن ثم بلاد المشرق[2]. فقد هاجرت أسر كبيرة من سطيف سنة 1910م، وقسنطينة سنة 1911م، أما أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911م، ومنها غادر أكثر من 1.200 عائلة نحو سوريا عن طريق الحدود الغربية للجزائر، وقد قدر عدد تلك العائلات بحوالي 20 ألف مهاجر، وقد أثارت هذه الموجة الكبيرة جدلاً كبيراً لدى الفرنسيين الذين وجهوا الاتهامات إلى الدولة العثمانية على أنها وراء هذه العملية[3].

لقد صادف قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري استعداداً للحرب العالمية الأولى الحرب بين العثمانيين والإيطاليين على ليبيا (1911م ـ 1912م)، وقيام فرنسا باحتلال المغرب الأقصى سنة 1912م، كما أنه صادف سقوط نظام عبد الحميد الثاني وتنصيب "لجنة الاتحاد والترقي"، التي كانت مدعومة من الحركة الصهيونية[4].

---

1 ـ عمار هلال، المرجع السابق، ص97.

2 ـ عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي الفترة الأولى 1920م ـ 1936م، المصدر السابق، ص47.

3 ـ احميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص52.

4 ـ أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص196.

وفي سنة 1911م قرر العديد من الجزائريين الرحيل عن أرضهم ووطنهم، فأقدموا على عرض أراضيهم وكل ما يملكون بأسعار بخسة، ففي تلمسان وحدها عرض الأهالي الجزائريين أكثر من مائتي داراً بأراضيها الملحقة بها للبيع، وهاجرت أعداد كبيرة من الشبان إلى سوريا ولبنان وفلسطين ومصر والحجاز، وتقدر الوثائق الفرنسية عدد الأفراد الذين غادروا مدينة تلمسان في شهر سبتمبر وحده 60 فرداً، وفي الشهر الموالي غادر ها أكثر من 250 فرداً، كانوا قد اتجهوا إلى مليلية أو طنجة في المغرب الأقصى ليلتحقوا بلبنان عن طريق البحر. كما أن القنصل الفرنسي في مصر أشار إلى عبور أكثر من 200 جزائري نحو سوريا، وعلى كل فإن هجرة الجزائريين بصفة عامة خلال هذه الفترة اتخذت تطورات هامة سادت جميع مناطق الوطن من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه[1].

وبالرغم من أن السلطات الاستعمارية كانت قد اتهمت الدولة العثمانية، وأنصار الجامعة الإسلامية بالتحريض على الهجرة، وحاولت إغلاق الحدود لمنع استمرارها، إلا أن السنة الموالية لصدور قانون التجنيد الإجباري شهدت هجرة الآلاف من الجزائريين إلى المشرق، وأعدادا هامة أخرى انتقلت إلى تونس والمغرب وليبيا دون أن تثير انتباه الفرنسيين. وقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في سوريا عام 1911م، حوالي 20 ألف مهاجر، وحسب "مجلة العالم الإسلامي" فإن نفس العدد تقريباً في تلك الفترة كان في المغرب ومثله في تونس، أما أبو القاسم سعد الله فيرى استناداً إلى المصادر الفرنسية أن عددهم كان حوالي 10 آلاف إلى 15 ألف في مصر، و5 آلاف إلى سبعة آلاف وخمسمائة في شبه جزيرة العرب، وألفين وخمسمائة إلى 3 آلاف في فلسطين و5 آلاف إلى 6 آلاف في تركيا[2].

وفي تقرير بعث به القنصل الفرنسي في دمشق "PIAT" إلى وزارة الخارجية، ذكر فيه أن عدد المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام وصل إلى 17 ألف وخمسمائة شخص، وفي كل يوم تصل دمشق جماعات جديدة بين 15 و20 شخصاً، وذكر أيضاً أن دمشق وحدها كان يوجد بها 4.000 جزائري[3].

1. نادية طرشون ، المرجع السابق، ص ص153 . 154.
2. بشير ملاح، المرجع السابق، ص321.
3. نادية طرشون، المرجع السابق، ص252.

أما فترة مابين الحربين فقد شهدت تجنيداً إجبارياً لآلاف الجزائريين والزج بهم في جبهات القتال، وللعلم فالجزائر خضعت خلال هذه المرحلة لتطبيق عدة قوانين استثنائية انعكست قراراتها سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائريين، وقد أصدرت السلطات الاستعمارية سنة 1928م قراراً يقضي بفرنسة أراضي الأعراش وتمليكها للأوروبيين تماشياً مع سياستها الاستيطانية، وقد تولد عن هذه الإجراءات هجرة الجزائريين نحو البلاد العربية بشتى الطرق والوسائل[1].

ففي سنة 1932م شهدت الجزائر موجة من الهجرة انطلقت من تلمسان ومعسكر واتجهت صوب المغرب الأقصى، ثم تبعتهم جماعات من قبائل بني هاشم وبني عمر، وفي سنة 1937م بدأت القبائل تأخذ وجهتها نحو تونس وسوريا. وقد كان للإجراءات التخفيفية التي اتخذتها فرنسا إزاء حركة الهجرة الجزائرية في عهد حكومة الجبهة الشعبية الدور الفعال في تدفق المهاجرين الجزائريين نحو البلدان العربية والإسلامية هروباً من الواقع الاجتماعي المفروض عليهم في الجزائر[2].

كما أن الهجرة نحو المشرق في فترة مابين الحربين أخذت كذلك شكل رحلات قاصدة أرض الحجاز لأداء مناسك الحج، فقد كلفت السلطات الفرنسية جمعية الحرمين بتنظيم هذه الرحلات، وكان يتم تسجيل الراغبين في الذهاب إلى الحج في البلديات المختلطة أو في المكاتب العربية، وتنطلق الرحلات من مرافئ الدار البيضاء، طنجة، وهران، الجزائر، عنابة وتونس. لكن بالرغم من هذه الإجراءات التنظيمية إلا أن جمعية الحرمين فشلت في تنظيم الحج سنة 1920م بسبب صعوبة توفير سفن النقل، وبسبب عزوف الكثيرين خوفاً من الحرب القائمة في الحجاز، وتكرر هذا الفشل في سنة 1921م بدعوى عد توفر العدد الكافي من الحجاج المسجلين لكراء السفن، وفي سنة 1922م مثلاً تم تسجيل 120 حاج جزائري غادروا من مرسيليا وكان أغلبهم من

---

[1]. سليمان بن رابح: العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919 / 1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، أش: صالح فركوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2007 / 2008م، ص26.

[2]. المرجع نفسه، ص26.

المغتربين. وتبعاً لسلسلة من القرارات والقوانين التنظيمية فإن عدد الحجاج بقي ضئيلاً في فترة مابين الحربين العالميتين[1].

ج ـ أحوال الجزائريين في المشرق: لقد حظي الجزائريون في المشرق العربي بسمعة طيبة ومكانة راقية واحترام كبير بين المسلمين، باعتبارهم كانوا أنصاراً للجامعة الإسلامية ومجاهدين حاربوا الكفار الفرنسيين، ثم لجأوا لأرض الإسلام فارين بدينهم كمثال للمسلمين الحقيقيين، كما كانت لهم بعض السمعة المعنوية لدى المسيحيين في المشرق، ولاسيما في سوريا ولبنان، وهذا نظراً للدور الذي لعبه الأمير عبد القادر سنة 1860م في إنقاذ الآلاف منهم من مذبحة خلال أزمة طائفية، فحصل الجزائريون على تسهيلات الإقامة وشراء الأراضي وتولوا المناصب العالية، وخاصة في عهد عبد الحميد الثاني، كما أنهم أعفوا من الخدمة العسكرية، وفسح لهم مجال التعليم والتوظيف، وظهر فيهم الأطباء والمهندسون، والمترجمون والصحفيون والضباط[2].

ومن أبرز الرجال الذين ظهروا في بلاد المشرق والبلاد العربية: الأمير علي (إبن الأمير عبد القادر)، وقد تقلد منصب نائب رئيس مجلس النواب العثماني، وأخوه الأمير عبد الملك، الذي شغل منصب قائد الشرطة الشريفية بطنجة عام 1906م، واستغل منصبه هذا في الثورة على فرنسا عام 1915م، والعقيد المثقف الثائر سليم بك الجزائري، والشيخ طاهر الجزائري، والأمير خالد (حفيد الأمير عبد القادر)، والشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر وغيرهم كثير[3]. ولقد كان معظم هؤلاء من العائلات الغنية التي تمارس التجارة والمعاملات المالية، كما كانوا يقومون باستقبال المهاجرين القادمين من شمال أفريقيا إلى المشرق العربي كتجار وحجاج وحتى كسياح[4].

وبالرغم من المكانة التي كان يحظى بها المهاجرون الجزائريون الأوائل، إلا أن بعض المصادر تذكر أنه في سنة 1898م حلت بدمشق عدة جماعات من بلاد القبائل (تيزي وزو وضواحيها)، كما وصل حوالي 600 مهاجر في نهاية تلك السنة، دون أن يتم التعرف على المناطق التي قدموا منها،

---

[1] . هواري قبايلي: مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1894 . 1962م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، إش: بوعلام قاسمي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران: 2013 . 1014م، ص165.

[2] . أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900م . 1930م، ج2، المرجع السابق، ص ص124 . 125.

[3] . بشير ملاح، المرجع السابق، ص321.

[4] ـ أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900م . 1930م، ج2، المرجع السابق، ص125.

فقد لاحظت تلك المصادر الوضعية المتدهورة التي كانوا يعيشونها، والتعاسة والفقر اللذين نالا منهم كثيراً، حتى أن بعضهم اتخذ طريق التسول أملاً في تحسين أحواله مستقبلاً، لكن دون جدوى، فقصدوا القنصلية الفرنسية في دمشق علها تساعدهم في العودة إلى وطنهم، أما الذين كانت لديهم بعض الأموال الكافية لتغطية مصاريف العودة فقد رجعوا إلى وطنهم مع أول سفينة كانت متجهة إلى الجزائر[1].

ومن ثمة فإن فئة المهاجرين الجزائريين التي استقرت في بلاد المشرق قبل 1856م، تميزت عن الفئات الأخرى التي قدمت إليها بعد هذا التاريخ، بسبب الطبقة الاجتماعية والمكانة التي كانت تحتلها اجتماعياً وروحياً في وطنها[2].

2 ـ في فرنسا

أ ـ الجزائريون بين الهجرة والتهجير: كانت البدايات الأولى للمهاجرين الجزائريين في فرنسا منذ أن دخلت القوات الفرنسية مدينة الجزائر مباشرة عام 1830م، فقد اعتمدت سياسة كلوزيل على إبعاد كل من عارض الاستعمار أو قاومه، فقام بتهجير العديد من الشخصيات التي عارضته مثل: حمدان أمين السكة، وأحمد بوضربة، وحمدان خوجة. وبسبب سياسة القهر والزجر أخذت الهجرة الجزائرية تتزايد شيئاً فشيئاً، ولكنها لم تأخذ طابع الهجرة نحو المشرق العربي، فقد كانت تسير ببطء شديد حتى أنها لم تجلب لها أنظار المستعمر إلى غاية اندلاع الحرب البروسية ـ الفرنسية عام 1870م، فهَجَّرَت فرنسا عشرات الآلاف من الجزائريين للمشاركة في جبهات القتال، والعمل في الورشات والمصانع والمزارع[3].

لقد أدت عمليات التهجير التي قامت بها الإدارة الاستعمارية إلى تزايد العمال الجزائريين في فرنسا، ما أثار حفيظة المعمرين الفرنسيين وأنصارهم، فاحتجوا لدى السلطات الفرنسية، لأن هجرة الجزائري إلى فرنسا تعود عليهم بالضرر الكبير، وذلك لـ:

ـ فقدانهم لليد العاملة الجزائرية الرخيصة.

---

[1] . عمار هلال، المرجع السابق، ص54.

[2] . المرجع نفسه، ص19.

[3] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص290.

ـ رفض الجزائريين للأجور الضعيفة التي يتقاضونها من المعمرين، بسبب تعود العمال على تقاضي أجوراً مرتفعة في معامل فرنسا.

ـ أن وجود الجزائريين بفرنسا يجعلهم يرسلون أموالاً طائلة لأهلهم وأولادهم، مما يؤدي إلى قلة تهافت اليد العاملة الجزائرية على العمل عند المعمرين[1].

وأمام الضغط المتزايد والمستمر من المعمرين أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم 16 ماي 1874م، الذي فرض بموجبه الحصول على رخصة خاصة لأي جزائري يريد السفر إلى فرنسا، وبذلك وضع أول قيد لهجرة الجزائريين نحو فرنسا، ودام العمل بهذا القانون سنوات عديدة حتى مطلع القرن العشرين[2]، وقد كانت الهجرة نحو فرنسا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين محدودة وتقتصر على فئة من مستخدمي المعمرين وبعض التجار المغامرين[3].

وعندما لاحت في الأفق بوادر الحرب العالمية الأولى رغبت فرنسا في تطوير قدراتها الحربية، فقررت في 03 فبراير 1912م فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين،[4] ونظرا لقلة اليد العاملة لديها قررت الاستعانة بالجزائريين، وأصدرت مرسوماً آخر بتاريخ 18 جوان 1913م، ثم تبعته بمرسوم 15 جويلية 1914م،[5] وبموجب هذه القرارات ألغي مفعول قانون 1874م القاضي بتقنين الهجرة، وبذلك فتح الطريق أمام الجزائريين ليهاجروا إلى فرنسا دون قيد أو شرط لتجنيدهم في الجيش الفرنسي[6]. وابتداءً من عام 1916م تم تأسيس "مصلحة عمال المستعمرات" تحت إشراف وزارة الحربية، مهمتها تسجيل الجزائريين ونقلهم إلى فرنسا للزج بهم في حرب لا تعنيهم، وللعمل في مصانعها وحقولها لملء الفراغ الذي تركه المجندون الفرنسيين[7].

---

[1] . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص136.

[2] . يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص290.

[3] . أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص52.

[4] . عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920م. 1936م، ج1، المصدر السابق، ص33.

[5] . عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص134.

[6] . عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914م. 1939م نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، الرجع السابق، ص14.

[7] . أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص51.

كانت الهجرة في البداية ضئيلة جداً، وذلك تماشياً مع رفض الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري، فقد قدر عددهم حسب إحصائية قدمتها الإدارة الاستعمارية سنة 1912م بحوالي 4.300 شخص، وقد استقر أغلبهم في المناطق الشمالية من فرنسا[1]، ومنذ سنة 1915م بدأت الهجرة نحو فرنسا تزداد بأعداد ضخمة، ففي سنة 1917م جندت فرنسا إجبارياً حوالي 17.000 عامل في الجيش الفرنسي.[2]

وفيما يلي: جدول يوضح مسار الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى[3].

السنة	الذاهبون إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر	الباقون
1914م	7.444	6.000	1.444
1915م	20.092	4.970	15.122
1916م	30.755	9.044	21.711
1917م	34.985	18.849	1.636
1918م	23.340	20.489	2.851

من خلال الجدول يتبين لنا أنه منذ سنة 1915م بدأت أعداد المهاجرين والمهجَّرين الجزائريين تزداد بشكل كبير، وقد أصبح هذا التزايد واضحاً منذ سنة 1916م، وهي السنة التي تم فيها تأسيس مصلحة عمال المستعمرات، وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بلغ العدد الكلي للمهاجرين في فرنسا 270 ألف مهاجر.

وعلينا أن نشير إلى أن الهجرة أثناء الحرب العالمية الأولى كانت إجبارية، فقد قامت السلطات الاستعمارية بتهجير أعداد كبيرة من الجزائريين للدفاع عن فرنسا في الحرب، ولسد احتياجات المصانع من العمال، وقد كان هذا التهجير نعمة على الجزائريين مثلما كان نقمة، فأثناء العمل في جبهات القتال أو في المصانع اختلط الجزائريين بأبناء فرنسا الأصليين، ودرسوا حالتهم، وعلموا

[1] . أحميدة عميراوي وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص52.

[2] ـ عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914م . 1939م نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، المرجع السابق، ص15.

[3] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1919م . 1939م، المصدر السابق، ص225.

أنهم يستطيعون العمل في جميع الميادين، وأن فرنسا لديها نقص في اليد العاملة، فكان ذلك بدايةً لظهور الهجرة نحو فرنسا التي اضطرت إلى استيعاب مزيداً من العمال الجزائريين، مما أدى إلى استنزاف الجزائر من اليد العاملة الرخيصة، وتلك كانت شرارة التصادم بين المعمرين والحكومة الفرنسية بباريس.

ب ـ الهجرة بعد الحرب العالمية الأولى: أصبحت حاجة فرنسا ملحة لإعادة بناء البلاد بسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدتها خلال الحرب العالمية الأولى (1914م ـ 1918م)، حيث خسرت ما يقارب مليوني شاب فرنسي، ما نتج عنه النقص الفادح في اليد العاملة، ولذلك قررت الحكومة الفرنسية الاعتماد على سواعد الجزائريين للمساهمة في أعمال البناء والتشييد[1]. لقد وصل عدد أبناء الجزائر من العمال عند نهاية الحرب العالمية الأولى إلى 100 ألف شخص أو أكثر، وكانوا يتواجدون في معظم المدن الفرنسية الشهيرة كباريس ومرسيليا وغيرهما، فأنشأ أغلبهم مراكز تجارية من مطاعم ومقاهي ودور سكنى على النمط الغربي، وبهذا اضطر الكثيرون منهم إلى التزوج بالفرنسيات[2].

وأمام هذا التزايد المستمر لعدد المهاجرين الجزائريين اضطرت الحكومة الفرنسية سنة1924م وبضغط من المستوطنين الأوروبيين إلى إصدار تعليمات بتواريخ 8 و11 أوت و12 سبتمبر، وفرضت على المهاجر الجزائري أن تكون لديه الوثائق التالية[3]:

ـ تذكرة إثبات الشخصية.

ـ شهادة طبية تثبت الخلو من الأمراض المعدية.

ـ شهادة تشغيل من صاحب العمل.

وقد أدى هذا الإجراء إلى انخفاض نسبة المهاجرين، فأصبح عددهم سنة 1925م حوالي 24.753 مهاجر، وكان من نتائج هذا الإجراء أن استمرت الهجرة غير الشرعية، وانتشرت

[1] ـ عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص135.

[2] ـ الفضيل الورتلاني: إلى زعيم الشباب، جريدة البصائر، السنة الثالثة، عدد 98، الجمعة 03 ذي الحجة 1356هـ الموافق لـ 4 فيفري 1938م، ص1.

[3] ـ يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص291.

أعمال التزوير على نطاق واسع في الوثائق المطلوبة، حتى بلغت قيمة الشهادة الواحدة مائتي فرنك[1].

وعندما رفض الجزائريون تلك الإجراءات وقرروا عدم الخضوع للقيود المسلطة عليهم من طرف المعمرين، زادت السلطات الفرنسية من حدة القوانين وتشديد الرقابة على الراغبين في الهجرة إلى فرنسا، فقامت بإصدار مرسوم 4 أوت 1926م عقب حادثة سيدي فرج[2]، والذي يقضي بعدم السماح لأي مواطن جزائري أن يهاجر إلى فرنسا إلا إذا سلم الوثائق التالية[3]:

- بطاقة تعريف تحمل صورة وعليها علامة تشير إلى أن الراغب في الهجرة قد أدى الخدمة العسكرية.
- شهادة السوابق العدلية تثبت أن الشخص لم يرتكب أية جناية.
- شهادة طبية تثبت خلو الشخص من الأمراض ويحمل معه بطاقة التلقيح.
- وجود كمية من المال مع الشخص المتوجه إلى فرنسا يكفيه مدة بحثه عن العمل.

وأمام هذه الإجراءات التعجيزية التي تقيد الهجرة قامت مجموعة من النواب المسلمين من أمثال: الدكتور بن التهامي[4] والأخضر الإبراهيمي، وزروق محي الدين وعامر الطاهر والسعدي وغيرهم بتقديم طلب سنة 1926م إلى مجلس الدولة بفرنسا يلحون فيه على إلغاء تلك الإجراءات التي تحد من الهجرة. كما طالب بإلغائها المهاجرون الفرنسيون في اجتماع نجم شمال أفريقيا بتاريخ 20 جوان 1926م، إلا أن إلغاءها لم يدم سوى شهرين ونصف وعاد العمل بها بشكل أكثر تعقيداً[5].

---

1. عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص18.
2. حادثة سيدي فرج وقعت في أفريل 1926م، وراح ضحيتها 18 مهاجراً كانوا على متن باخرة متوجهة نحو فرنسا، أنظر: عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص19 (على الهامش).
3. عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص136.
4. ولد أبو القاسم ابن التهامي في 20سبتمبر 1873م بمدينة مستغانم، تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، والثانوي بالجزائر العاصمة، تحصل على شهادة الباكلوريا وانتقل إلى مونبلييه بفرنسا، درس في كلية الطب وتخرج كطبيب للعيون، ثم عاد إلى الجزائر وتزعم حركة الشبان الجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى، كان من دعاة الإدماج مع التخلي على الأحوال الشخصية، فبذلك اختلف مع الأمير خالد الذي كان يدعو للحفاظ عليها، وانسحب من النشاط السياسي عام 1936م، وتوفي في جوان 1937م. أنظر: بشير ملاح، المرجع السابق، ص432.
5. مليكة قليل، المرجع السابق، ص19.

فبالرغم من كل تلك القيود والإجراءات التي تحد من عملية الهجرة، إلا أنها لم تؤت أُكلها فقد تزايدت الهجرة بشكل أوسع حتى عام 1928م، أين أصدرت الحكومة الفرنسية وبضغط من المعمرين الأوروبيين مرسوم 4 أبريل 1928م، الذي نص على دفع مبلغ مالي كتأمين مقداره 125 فرنكاً، بالإضافة إلى توفر الشروط السابقة الذكر[1].

وقد تراجعت الهجرة خلال عام 1929م بشكل محسوس متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية، التي مست فرنسا وبقية دول العالم، ما نتج عنه تدهور الوضعية الاقتصادية بفرنسا، وتم تسريح عدد كبير من العمال والاستغناء عن خدماتهم، فرجع العديد من العمال الجزائريين إلى بلادهم، وخلال الثلاثينيات من القرن العشرين أصبحت نسبة الذهاب والإياب تتماشى مع الظروف السائدة في فرنسا، فتارة يزداد عدد المهاجرين، وتارة أخرى يزداد عدد العائدين[2]، وهكذا انخفضت نسبة المهاجرين خلال سنتي 1934م ـ 1935م بسبب قلة فرص العمل.

وبعدما وصلت حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا عام 1936م سعت إلى تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية للمهاجرين الجزائريين، فأصدرت قراراً في 17 جويلية 1936م ألغي بمقتضاه مرسوم 4 أوت 1924م الذي كان يفرض قيوداً تعرقل الهجرة، وبذلك خففت الإدارة الاستعمارية من تلك القيود المفروضة على المهاجرين الراغبين في الهجرة إلى فرنسا[3]، وبفضل هذه السياسة الجديدة والأخبار الطيبة التي نقلها المهاجرون الأوائل عن أوضاعهم في فرنسا، كان ذلك من عوامل جذب أعداد كبيرة من المهاجرين، فوصل عددهم سنة 1937م إلى حوالي 46.562 مهاجراً[4].

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص292.
[2] . عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص20.
[3] ـ عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص138.
[4] . محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919م ـ 1939م، المصدر السابق، ص225.

والبيانات التي بين أيدينا توضح طبيعة حركة الهجرة الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919م/1939م)[1]

السنة	الذهاب	الإياب	الفرق
1919م	6.568	17.497	11.929_
1920م	21.684	17.380	3.404+
1921م	17.259	17.538	279_
1922م	44.466	26.289	18.197+
1923م	58.586	36.990	21596+
1924م	71.021	57.467	13.561+
1925م	24.753	36.328	11.575_
1926م	48.677	35.102	13.575+
1927م	21.472	36.073	14.601_
1928م	39.726	25.008	14.718+
1929م	42.948	42.227	721+
1930م	40.630	43.877	3.247_
1931م	20.847	32.950	12.103_
1932م	14.950	14.485	465+
1933م	16.684	15.083	1.061+
1934م	12.013	15.354	3.314_
1935م	13.915	12.195	1.720+
1936م	27.200	11.222	15.978+
1937م	46.562	25.622	20.940+
1938م	34.019	36.063	2.044_

[1]. عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، المرجع السابق، ص ص22 . 23.

1939م	34.419	32.624	+1795

من خلال الجدول يتبين لنا أن حركة المهاجرين بدأت تزداد خلال الأعوام 1921م/ 1922م/ 1923م، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية إلى اليد العاملة الجزائرية من جراء ما لحق بها من خسائر كبيرة في الحرب العالمية الأولى، ثم تناقصت في الفترة ما بين 1931م ـ 1935م بعد الكساد الذي مس الصناعة الفرنسية التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م، ونظراً لقلة السكان الفرنسيين بسبب إيقاف الإنجاب في العائلات الفرنسية، فقد أدى هذا التباطؤ في النمو إلى التأثير على السياسة الفرنسية، الشيء الذي دفع بالساسة الفرنسيين إلى فتح الباب أما المهاجرين سنة 1936م، لذلك نرى بأن أعداد المهاجرين بدأت تزداد شيئاً فشيئاً ولكن بوتيرة أقل مما كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية.

ومما يلاحظ أيضاً خلال الفترة المحصورة بين (1919م ـ 1939م) أن عدد المهاجرين كان يزداد على عدد العائدين في أغلب السنوات، وأن السنوات التي فاق فيها عدد العائدين على عدد المهاجرين كانت أقل بقليل، فلقد زاد عدد المهاجرين على عدد العائدين إلى أرض الوطن في أثني عشر مرةً، وأن السنوات التي فاق فيها عدد العائدين على عدد المهاجرين كانت تسع سنوات.

ج ـ أوضاع الجزائريين في فرنسا: ساهمت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كان يعيشها الشعب الجزائري إلى الهجرة نحو فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، فتمركز الجزائريون في بعض جهات الجنوب والوسط والشمال الفرنسي، وبعدها انتشروا في جميع أنحاء فرنسا، لكن مناطق باريس وليون ومرسيليا كانت من أكبر المناطق استقطاباً للمهاجرين الجزائريين، وذلك بسبب كثرة المعامل والمصانع والورشات، ووفرة مناصب الشغل. إلا أن مأساة البؤس لاحقت الجزائريين إلى أرض فرنسا، فقد كان العامل الجزائري يشتغل في الأعمال العادية الخالية من الاختصاص، ويستغل من طرف أصحاب المال والفنادق، وليست له حقوق في الضمان الاجتماعي، فأصبح الشارع تغذيه عنصرية الصحافة الفرنسية، فالجزائري في نظرهم هو ذلك الشخص المشتبه فيه واسمه مقترن بالإجرام[1].

[1] . شارل أندري جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: مجموعة من المترجمين، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس: 1976م، ص57.

لقد بدأت الجالية الجزائرية في فرنسا بهجرة الشبان الذين تتراوح أعمارهم مابين 20 و40 سنة في الغالب، ونظراً لمحافظة العائلة الجزائرية، فقد كان عدد النساء المهاجرات محدوداً جداً، ففي سنة 1939م لم يتعد عددهن نحو 40 امرأة، سافرن مع أزواجهن وقد أنجبن أطفالاً هناك، ومع مرور الزمن اضطر بعضهم لتزوج فرنسيات، وأنجبوا أطفالاً فرنسيين بسبب هذا الزواج المختلط . وعمل الجزائريون في المناجم والمحاجر، والكهرباء المائية، وصناعة النسيج وأعمال البناء، والصناعات الكيماوية والميكانيكية، ومصانع السيارات والعجلات والزراعة، وفي التجارة والمهن الحرة والشركات الخاصة[1].

وبالرغم من المنفعة الاقتصادية التي جلبتها هذه الهجرة على الجزائريين، إلا أن بعض الجزائريين في سن المراهقة وبسبب تأثرهم بالمحيط الفرنسي فقد ساءت أخلاقهم، فانغمس الكثير منهم في الموبقات، مثل: شرب الخمور، والإقدام على الفاحشة، وتفشى مرض الزهري، وداء السل، وأحياناً انقطاع الصلة بينهم وبين أهلهم، وبعبارة أخرى سقوطهم صحياً وأخلاقياً ودينياً، ولولا المساعي الجبارة التي قامت بها بعض الأحزاب الوطنية الجزائرية في الميدان السياسي، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الميدان الديني والثقافي لحلت الكارثة بالأمة الجزائرية، وخسرت خيرة أبنائها مقابل لقمة العيش[2].

المبحث الثالث: تأثير المهاجرين الجزائريين على مسار الحركة الوطنية

كان من نتائج الهجرة نحو الخارج أن تزايد الوعي القومي عند الجزائريين، وذلك نتيجة لبعدهم عن القمع السياسي والفكري داخل الجزائر، فبعدما أخذت الهجرة في البداية منحى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد مصادر الدخل لأجل العيش الكريم، فإنها وفي النهاية جعلت من الفرد الجزائري شخصاً إيجابياً في جميع المجالات، فبعد اندماجه في المجتمع الأوروبي واكتشافه لعقلية الإنسان الفرنسي على تراب فرنسا، أحس بالتحرر من القيود التي كانت مفروضة عليه في وطنه. فقد انخرط الجزائري في الهيئات والمنظمات النقابية الفرنسية للدفاع عن حقوق العمال الجزائريين وحرياتهم النقابية، وتحسين أوضاع العمل، والمطالبة بتسويتهم مع العمال

---

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص ص294 . 295.

[2] . أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص135.

الفرنسيين في الحقوق والواجبات، كما أنهم تمكنوا من المشاركة في الأحزاب السياسية الفرنسية خاصة اليسارية منها، وتدربوا على العمل الحزبي، والتنظيمات الحزبية، والعمل السياسي المنظم، وسعوا بعد ذلك إلى تكوين هيئات وأحزاب سياسية مستقلة كانت سبباً في ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية[1].

1 ـ بداية ظهور الحركة الوطنية: يجمع أغلب المؤرخين على أن الحركة الوطنية الجزائرية برزت منذ السنوات الأولى للاحتلال، فقد كان يتزعمها حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى وأحمد بوضربة، الذين قاموا بتحرير العديد من الكتابات والعرائض يشتكون فيها من سياسة الاحتقار والإهانة التي لحقت بهم من ويلات الاحتلال، كمصادرة الأراضي والاعتداء على الحرمات والتعدي على الحريات، ونفي الأشخاص والمتاجرة بعظام الموتى. إلا أن الحركة الوطنية بمفهومها الحالي برزت في فرنسا على أيدي العمال المغتربين، وأخذت الصبغة العمالية، وأصبحت تمثل طبقة العمال المهاجرين، وتأثرت بالجو الذي كان يسود أوروبا في ذلك الوقت من أفكار تحررية، كما أنها تأثرت بالثورة البلشفية، وإعلان مبادئ ويلسون التحررية.

وقد كان للنهضة التي قامت في المشرق الدور البارز في ظهور الحركة الوطنية الجزائرية، فجمال الدين الأفغاني[2] بعث بها عن طريق مجلته "العروة الوثقى"، التي كانت تصدر بباريس، ثم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني المصري عن طريق نشر الدعاية في الأوساط الفرنسية ضد الاحتلال الإنجليزي، وكذلك الجمعيات السرية والمؤتمرات العربية، وأخيراً نهضة تركيا الحديثة وتجربة الأمير خالد وحرب الريف في المغرب التي كان يتزعمها عبد الكريم الخطابي[3].

في البداية ظهرت حركة الشبان الجزائريين أو ما يطلق عليها اسم النخبة سنة 1908م، وهي حركة طلابية سياسية برزت كرد فعل على ظهور بوادر التجنيد الإجباري للشباب الجزائري، وكان من مطالبها إلغاء قانون الأهالي، والمساواة في الضرائب ونشر التعليم، كما طالبت بالتمثيل العادل

---

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص298.

[2] . جمال الدين الأفغاني ولد في أسعد أباد " افغانستان"، جال في الشرق والغرب، وكانت لديه ثقافة واسعة، وكان خطيباً بارعاً إلى الوحدة الإسلامية، توفي سنة 1897م، أنظر: مارون عبور: رواد النهضة الحديثة، دار الثقافة، بيروت . لبنان: 1966م.

[3] . محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919م . 1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982م، ص32.

للجزائريين في الجمعيات وفي البرلمان الفرنسي[1]. وقد تمكن قادة حركة الشبان الجزائريين سنة 1913م من التفاهم والتحالف مع شخصية الأمير خالد[2] حفيد الأمير عبد القادر، وهو شخصية جزائرية بارزة على الساحة السياسية الفرنسية آنذاك، فقد ألقى عدة محاضرات في باريس طالب من خلالها بإدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر، وعندما عين مسؤولاً عن الإعلام في الحركة قام بتشكيل الاتحاد الفرنسي الأنديجيني يوم 02 أفريل 1914م، وكان القصد منه إقامة تعاون بين الجزائريين وفرنسا، فسار الأمير خالد على نفس النهج الذي رسمته حركة الشبان الجزائريين[3].

وعلى الرغم من أن هذه الحركة كانت تضم بين جناحيها نخبة من خريجي الجامعات من أمثال: المحامي أحمد بوضربة وابن التهامي عن منطقة الجزائر العاصمة، ومختار بن حاج سعيد والدكتور موسى بن شقوف عن منطقة قسنطينة، في حين كانت منطقة وهران ممثلة من طرف السيد بن رحال والأمير خالد، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتأسيس تنظيم طلابي في إطار حركة الشباب الجزائريين. وقد يعود ذلك إلى اختيار الحركة النضال من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للجزائريين، والقبول بالاندماج مع التخلي عن الأحوال الشخصية[4].

إن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى لم تبرز لنا أن هناك وجود تنظيمات سياسية تناضل من أجل حقوق الجزائريين، وقد تبلور النضال آنذاك في مجموعة من الشبان عن طريق بعض الجرائد والصحف التي سمحت الإدارة الاستعمارية بإصدارها، وكانت تمثل لسان حال التيار

---

[1] . جيلالي صاري وآخرون: هجرة الجزائريين نحو أوروبا، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م، ص40.

[2] . هو خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر بن محي الدين الهاشمي، ولد بمدينة دمشق يوم 20 فبراير 1875م، تلقى تعليمه الابتدائي هناك على أيدي بعض الكرام من شيوخها، ثم جاء به أبوه إلى الجزائر عام 1892م فأتم بها دراسته الثانوية، ثم بعث به أبوه سنة 1893م إلى مدرسة (سان سير) العسكرية بباريس، فتخرج منها ضابطاً برتبة نقيب، عمل في الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الأولى بصفته ضابطاً، أنظر: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، الفترة الأولى 1920م - 1936م، المرجع السابق، ص75.

[3] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص206.

[4] . جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص41.

الاندماجي الذي بدأ يظهر في هذه الفترة مثل: صحيفة المصباح وصحيفة الحق اللتان ظهرتا في مدينة وهران، وصحيفة الإسلام وبعض العناوين الأخرى.[1]

وأثناء الحرب العالمية الأولى فتحت أبواب الهجرة بتجنيد الجزائريين إجبارياً للمشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا، كما تم تهجير اليد العاملة لتخلف المجندين الفرنسيين في المعامل ومصانع الذخيرة، وهكذا اختلط العمال والجنود الجزائريين بأوساط جديدة، وتنفسوا هواءً جديداً خال من العنصرية ونظرة الازدراء التي كان يلمحهم بها المستوطنين، فاختار بعضهم . بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . الإقامة بفرنسا يتتبعون أحوال العالم،[2] مما أتاح لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي وبثقافته، ومكنتهم من التعرف على الطبقة العاملة الفرنسية والأوروبية، والاطلاع على الاتجاهات السياسية في أوروبا بعيداً عن القيود التي كانت مفروضة عليهم، وبفضل ذلك تمكن الكثير منهم من الانخراط في النقابات والأحزاب السياسية ذات الاتجاهات التي كانت تجد صدى في نفوسهم.[3]

2 ـ تطور الحركة الوطنية بين الحربين: لقد شهدت السنوات العشر التي أعقبت الحرب العالمية الأولى تطوراً ملحوظاً لدى السكان الجزائريين، وذلك بفضل إقامتهم في فرنسا، ومشاركتهم في الأحزاب والنقابات، فأصبح الجزائري شخصاً لا يؤمن بالفردية لديه كرامته المستوحاة من المطالبة بالاستقلال ومعرفة الحقوق، صحيح أن هذا التغيير لم يمس كل فئات المجتمع، فقد بقي بعض الأشخاص المتزمتون لا يؤمنون به، أما المتطورين فقد كانوا يبحثون عن الطرق الكفيلة التي تمكنهم من المطالبة بحقوقهم باذلين كل ما في وسعهم لأجل ذلك.[4]

وقد تزامن ظهور الأمير خالد غداة الحرب العالمية الأولى كرئيس لحركة "الشباب الجزائري"[5] مع صدور قانون فبراير 1919م، الذي يقضي بمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين، وعرف هذا القانون بـ: إصلاحات 1919م، أصدره البرلمان الفرنسي بضغط من رئيس الوزراء

[1] . جمال قنان، المرجع السابق، ص194.
[2] . محمد قنانش، المصدر السابق، ص27.
[3] . عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص16.
[4] . شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص131.
[5] . محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م . 1954م، المصدر السابق، ص275.

الفرنسي كليمانصو مكافئة للجزائريين مقابل جهودهم الحربية إلى جانب القوات الفرنسية، ونص قانون 04 فبراير على مايلي:

ـ إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية[1].

ـ رفع عدد الناخبين الأهالي، وليصير الشخص ناخباً يجب أن يكون عمره 25 سنة، وأن يكون مقيماً مدة سنتين في البلدية، وأن تتوفر فيه الشروط التالية: جندي قديم، مالك للأرض أو صاحب مزرعة أو تاجر مرخص له ومقيم، أو موظف أو حاصل على شهادة التعليم الابتدائي أو العالي، أو عضو في الغرفة الفلاحية أو التجارية، أو أن يكون حاصل على أوسمة فرنسية، أو تحصل على جائزة في مسابقات أو معارض فلاحية[2].

أما مرسوم 06 فبراير 1919م فقد نص على:

ـ رفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 18 إلى 29.

ـ استثني الناخبون المسلمون الجزائريون من قانون الأهالي.

ـ السماح للجزائريين بالارتقاء إلى بعض الوظائف العمومية.[3]

لم ترق هذه الإصلاحات إلى مطامح وآمال الجزائريين، الذين كانوا يتوقعون حصولهم على الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، نظراً للتضحيات التي قدمها الجزائريون من أجل فرنسا خلال الحرب،[4] فقد عجزت الحكومة الفرنسية عن الوفاء بوعودها الهزيلة التي قطعتها على نفسها للنخبة المتطورة من الجزائريين، وعندما تتحول الوعود إلى قوانين فإنه لا يمكن لحركة مثل حركة الشباب الجزائري (تيار الأمير خالد) أن تزدهر، وهي التي أخذت على عاتقها مهمة النضال السياسي من أجل تحقيق بعض المطالب الإصلاحية المحدودة لدى الإدارة الاستعمارية.[5]
ولقد بدأ هذا التيار ينمو ويزداد تأثيره ليبلغ جانباً من الأهمية، ولكنه لم يصل إلى مستوى حزب

[1] . جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص199.
[2] . محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م ـ 1954م، المصدر السابق، ص278.
[3] . المصدر نفسه، ص279.
[4] . جمال قنان: المرجع السابق قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص199.
[5] . أحمد محساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2003م، ص49.

بالمعنى الدقيق للكلمة، ومما يلاحظ أن تأثير هذا التيار انحصر في المدن ولم يبلغ الأرياف، لأنه كان يمثل الفئة المثقفة باللغة الفرنسية من الجزائريين[1].

وعلى إثر المسألة المتعلقة بالجنسية الفرنسية الواردة في قانون 1919م، فقد انقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للمسلم الذي يحصل على حق المواطنة الفرنسية، فالدكتور بن ثامي (بن التهامي) والمحامي بوضربة والأستاذ صوالح (وهم يحملون الجنسية الفرنسية) تبنوا الموقف الإدماجي مع التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وكان هدفهم الحصول على المساواة وزيادة عدد المسلمين المتجنسين، وبالتالي تكون لهم الأغلبية في المجلس المالي الجزائري، أما الأمير خالد والحاج موسى والمهندس قايد حمود مدير جريدة "الإقدام" فكانوا يطالبون بحق الحصول على الجنسية الفرنسية مع الحفاظ على الأحوال الشخصية، وبذلك يحصلون على تأييد الجماهير التي ترفض التخلي عن المبادئ الإسلامية[2].

لقد أدى النشاط الزائد للأمير خالد بالسلطات الفرنسية إلى نفيه، فواصل نضاله وهو في منفاه بالإسكندرية مستغلاً فرصة وجود حكم يساري في فرنسا، فتقدم بتاريخ 03 جويلية 1924م بالمطالب الآتية[3]:

- تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع المستوطنين.
- الإلغاء الكامل والنهائي للقوانين والإجراءات الاستثنائية والمحاكم الزجرية.
- المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.
- ارتقاء الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون تمييز.
- تطبيق كامل لقانون التعليم الإجباري على الجزائريين مع حرية نشر التعليم.
- حرية الصحافة والاجتماع.
- تطبيق فصل الدين عن الدولة على الدين الإسلامي.
- العفو العام والشامل على المعتقلين السياسيين.

---

1. جمال قنان، المرجع السابق، ص200.
2. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص221.
3. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي، الفترة الأولى 1920م ـ 1936م، المصدر السابق، ص82.

ـ حرية الهجرة نحو فرنسا.

في الحقيقة لقد فشلت كل مساعي الأمير خالد وأصدقائه في تحسين أوضاع الجزائريين والتخفيف من آلامهم، إلا أن هذه الجهود لم تذهب سدى، فقد تركت هذه التجربة بصمتها في النضال الوطني السياسي، إذ سعت الحركة الوطنية وخاصة اتجاهها الثوري إلى استثمار برنامج ومواقف وأهداف الأمير خالد، فقد استمدت كل الأحزاب الجزائرية التي أنشأت لاحقاً برامجها من برنامج الأمير خالد.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى واصل المهاجرون الجزائريون نضالهم الاجتماعي والسياسي وأبدوا استعداداً كبيراً لتحمل مسؤولية الدفاع عن الشعب الجزائري، ففي الميدان الاجتماعي واصل المهاجرون نضالهم في النقابات العمالية الفرنسية التي انخرطوا فيها دفاعاً عم مصالحهم المادية والمعنوية، ولكن هؤلاء العمال كانوا دائماً يربطون مطالبهم الاجتماعية بالمطالب السياسية[1].

وقد أدى انفتاح المهاجرين الجزائريين على العالم الخارجي ومشاركتهم في الأحزاب السياسة والنقابات العمالية الفرنسية إلى ظهور حزب نجم شمال أفريقيا كحزب سياسي وطني مرموق، فقد تبنى عدة مواقف ثورية وقاد العديد من المعارك السياسية العنيفة ضد الوجود الفرنسي، ويرجع الفضل في تأسيسه إلى الحاج علي عبد القادر الذي بدأ حياته السياسية كنقابي وعضو بارز في الحزب الشيوعي الفرنسي في الفترة الممتدة من 1924م ـ 1925م. وبعد أن قررت لجنة المستعمرات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي السماح للمناضلين من شمال أفريقيا بتأسيس حزب خاص بهم، فقد سعوا إلى إنشاء حزب يضم عمال أقطار المغرب العربي الثلاث: تونس والجزائر والمغرب الأقصى[2]، يقوم بالدفاع عن المصالح المادية والاجتماعية لعمال شمال أفريقيا[3].

لقد تأسس النجم بصفة رسمية يوم 15 جوان 1926م بباريس، وأسندت قيادته نظرياً للتونسي خير الدين الشاذلي، ويشاركه الحاج علي عبد القادر كرئيس فعلي للحزب، ومصالي

---

[1] ـ يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص ص250 ـ 251.

[2] ـ عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص288.

[3] ـ يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919 ـ 1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص71.

الحاج[1] عين أميناً عاماً له، وشبيلة عبد القادر أمين للمال، ولانشغال الحاج علي عبد القادر بتجارته فقد قرر التخلي عن قيادة الحزب لمصالي الحاج، حيث أصبح الحزب جزائرياً منذ أن تولى رئاسته،[2] وكانت المطالب الأساسية بالنسبة للمغتربين تتلخص في الحصول على المساواة واستقلال شمال أفريقيا[3].

وقد ساهم النجم في العمل على تثقيف المهاجرين الجزائريين في فرنسا سياسياً، لاسيما الطلبة منهم، كما جعل القضية الجزائرية معروفة على المسرح الدولي[4]، وخاصة بعد مشاركته الفعالة في مؤتمر بروكسل 1927م، وذلك لتأثيره الكبير من خلال التعريف بالقضية الجزائرية[5]. وبعد أن تضايقت الحكومة الفرنسية من نشاطه الزائد وتبنيه المواقف والأفكار الوطنية والثورية أمرت بحله في نوفمبر 1929م، ولكن القرار لم يثن من عزيمة الأعضاء المؤسسين للحزب، فقد استعاد النجم نشاطه العلني سنة 1933م تحت اسم "نجم شمال أفريقيا المجيد" بقيادة مصالي الحاج، ويساعده بلقاسم، وأماش عمار المتحمس والرافض لأي حل وسط، وقد اعتقل الثلاثة بتهمة إعادة تكوين منظمة منحلة بصورة غير شرعية[6].

وعندما استلمت الجبهة الشعبية اليسارية[7] الحكم في فرنسا سنة 1936م تحسنت العلاقة بين الحكومة والنجم لمدة بسيطة، فقد عاد مصالي الحاج إلى باريس وبدأ نشاطه ثانية في المهجر،

---

[1] . ولد في 16 ماي 1898م بمدينة تلمسان، درس في المدرسة الأهلية الفرنسية، وبسبب شدة غضبه من السياسة الاستعمارية تم طرده من المدرسة عام 1916م، كما تلقى مصالي تربية دينية في زاوية الحاج محمد بن يلس التابعة للطريقة الدرقاوية، مارس عدة أعمال في حياته كتاجر متحول وصانع للأحذية، وفي سنة 1931م أصبح رئيساً لحزب نجم شمال افريقيا، وفي سنة 1937م رئيساً لحزب الشعب، ونظم عدة مظاهرات، وتوفي في 03 جوان 1973م. أنظر: بشير ملاح ، المرجع السابق، ص ص483 . 493.

[2] . عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص288.

[3] . عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص100.

[4] . محمد قريشي، المرجع السابق، ص210.

[5] . يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919م . 1939م، المرجع السابق، ص75.

[6] . شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ص139 . 140.

[7] . استلمت الحكومة الشعبية اليسارية الحكم في فرنسا مابين 04 جوان 1936م ومارس 1937م، وقد كان يرأسها اليهودي ليون بلوم، وعلق عليها الجزائريون آمالاً كبيرة، أنظر: بشير ملاح، المرجع السابق، ص379.

ثم دخل إلى الجزائر في 02 أوت 1936م ونقل معه مبادئ حزب نجم شمال أفريقيا إليها لأول مرة، واغتنم فرصة حضوره اجتماع المؤتمر الإسلامي في الملعب البلدي، فخطب في تلك الجماهير منتقداً مشروع بلوم . فيوليت[1]، وقال أنه لا يمثل طموح الشعب الجزائري وأمانيه التي تتمثل في الاستقلال والسيادة الوطنية. وبعد أن ذاع صيت النجم في مختلف ربوع الوطن أسرعت الإدارة الفرنسية إلى حله نهائياً يوم 26 يناير 1937م[2]، وذلك بدعوى أن قادة الحزب كانوا يسعون إلى القطيعة التامة مع فرنسا ولم تكن لهم نية في قبول المشروع الاندماجي[3].

وعند عودة مصالي الحاج إلى الجزائر في جوان 1937م نقل معه المعركة السياسية من المهجر تحت راية "حزب الشعب الجزائري"، فقد قام بالمشاركة في الانتخابات البلدية بمدينة الجزائر وأحرز على سبع (7/1) الأصوات[4]، إلا أن السلطات الاستعمارية قامت بتزوير الانتخابات، فنظم أنصار الحزب عدة مظاهرات للاحتجاج[5]، وفي 27 أوت 1937م ألقي القبض على مصالي بتهمة التحريض على القيام بالإضرابات والمساس بسيادة الدولة، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين، واستمر نشاط الحزب بعد ذلك بوتيرة بطيئة[6].

وبعد أن استوفى مصالي الحاج مدة سجنه أطلق سراحه في بداية 1939م، فاسترجع الحزب عافيته وازداد نشاطه، وأصدر أسبوعية " البرلمان الجزائري" باللغة الفرنسية، وفي الفاتح من ماي المصادف لعيد العمال اغتنم الفرصة ونظم مظاهرة كبيرة بعاصمة الجزائر، وحمل فيها المتظاهرون العلم الوطني وعدداً من اللافتات تحمل شعارات مختلفة، مثل: الأرض للفلاح، واحترموا الإسلام

---

[1] . مشروع بلوم . فيوليت. وموريس فيوليت (1870م . 1960م) سيناتور ماسوني من رجال الحزب الاشتراكي الفرنسي، وحاكم الجزائر من ماي 1925م إلى 1927م، ووزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية، ومهندس مشروع بلوم . فيوليت، الذي صدر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم30 ديسمبر 1936م مشتملاً على ثمانية فصول وخمسين مادة، وكان غرضه إدماج الجزائر بفرنسا، وأعطى بعض الحقوق السطحية للجزائريين، وقام ببعض الإصلاحات السياسية وإلغاء المحاكم الردعية، وبعد معارضته الشديدة من الكولون جمد في نهاية المطاف في عهد حكومة دلادييه عام 1939م. أنظر: بشير ملاح، المرجع السابق، ص ص379 . 382.

[2] . المرجع نفسه، ص114.

[3] . عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص102.

[4] . شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص144.

[5] . يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص115.

[6] . شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص144.

واللغة العربية لغتنا، وعلى إثر ذلك أصدرت السلطات الاستعمارية قراراً يقضي بحل الحزب يوم 29 سبتمبر 1939م، وقامت بإغلاق صحيفة "البرلمان الجزائري" واعتقال مصالي وزعماء الحزب.[1]

وقد كان للنهضة التي ظهرت في المشرق العربي على أيدي مجموعة من المصلحين من أمثال: جمال الدين الافغاني وشكيب أرسلان ومحمد عبده الأثر البالغ على المهاجرين الجزائريين في بلاد المشرق، فاستغل بعض الجزائريين فرصة تواجدهم في هناك فغرفوا من منابع العلم التي كانت موجودة، وبعد عودتهم إلى الجزائر جاءوا محملين بأفكار إصلاحية، فقاموا بتأسيس مدارس حرة ونشطوا محاضرات في النوادي، ومن هؤلاء الرجال المصلحين ابن باديس، والطيب العقبي[2]، والبشير الإبراهيمي[3] ومبارك الميلي[4]، والعربي التبسي وتوفيق المدني وغيرهم. وقد أعطى هؤلاء الرجال فيما بين 1925م ـ 1930م قفزة حاسمة للنهضة الجزائرية التي طبعت بالمظهر الديني والثقافي[5].

---

[1] . يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، المرجع السابق، ص116.

[2] . ولد سنة 1890م بسيدي عقبة بسكرة وسط عائلة متدينة، وقد هاجر مع عائلته عام 1895م إلى الحجاز واستقر بالمدينة المنورة وتلقى تعليمه هناك، ثم عاد إلى الجزائر عام 1920م واستقر ببسكرة، وأنشأ جريدة " الإصلاح"، ولعب دوراً كبيراً في إنجاح المؤتمر الإسلامي، وقد كان عضواً في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، توفي يوم 21ماي 1960م، وللتوسع أنظر: بشير ملاح، المرجع السابق، ص ص424 .425.

[3] . البشير الإبراهيمي: ولد في 14/06/ 1889م برأس الواد في نواحي بسطيف، وهو محمد البشير بن محمد السعدي طالب الإبراهيمي، من أسرة علم وتقوى درس الكثير من أجداده في الأزهر الشريف، وحفظ القرآن الكريم وهو في سن الثالثة من عمره، ثم تعلم على يد عمه الشيخ محمد المالكي الإبراهيمي، وعندما بلغ العشرين من عمره استدعي لأداء الخدمة العسكرية فهاجر إلى المشرق، وأثناء رحلته التقى في مصر بعلماء الأزهر الكبار وكبار الشعراء كأحمد شوقي، واصل تعليمه بالمدينة المنورة، وكان من الرجال المصلحين ومن مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، انتخب نائباً للرئيس فيها، ثم أصبح رئيساً لها بعد وفاة ابن باديس، وقام بإحياء جريدة "البصائر"، وتوفي يوم 1965/05/20م، أنظر: بشير ملاح، المرجع السابق، ص ص411 . 422.

[4] . ولد مبارك الميلي سنة 1898م بالميلية جيجل، تربى يتيم الأب والأم، فكفله جده وتولى رعايته، حفظ القرآن الكريم وهو صغير، وقد كان أحد تلامذة الشيخ بن باديس، والتحق بجامع الزيتونة ليتخرج بشهادة التطويع سنة 1922م، وكان من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين وشغل منصب أمين المال فيها، وله عدة مؤلفات منها: تاريخ الجزائر في القديم والحديث من ثلاثة أجزاء، توفي يوم 09 فيفري 1945م.

[5] . محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م ـ 1954م، المصدر السابق، ص ص289 . 290.

برزت جمعية العلماء المسلمين ككتلة سياسية ذات توجه ديني، تتلخص أهدافها في الدفاع عن اللغة العربية والإسلام في بلاد الجزائر، وحتى لا تتعرض إلى المضايقات من طرف الإدارة الاستعمارية، فقد قرر قادتها التاريخيون الابتعاد عن العمل السياسي وأن يؤسسوا تكتلاً دينياً يضم جميع المفكرين الإسلاميين[1]. وبعد احتفالات الذكرى المئوية للاحتلال تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 05 ماي 1931م بنادي الترقي بالعاصمة[2]، وجمعت العلماء على مختلف مشاربهم، حتى المنتسبين إلى الزوايا، ولكن النفوذ الحقيقي فيها كان للعلماء المتخرجين من المشرق أو تونس[3]. وحتى تضمن الجمعية التأسيسية فوز العلماء المصلحين المجددين، فقد وضعت عدة شروط تكون في المرشحين لعضوية المجلس الإداري، ولجأت إلى طريقة الاقتراح، إذ قامت بعرض أسماء مهيمنة على الحاضرين، فكانت النتيجة أن وافق الجميع على الأسماء المقترحة لتشكيل المجلس الإداري، وقد انتخب عبد الحميد بن باديس غيابياً لرئاسة الجمعية والبشير الإبراهيمي نائباً عنه[4].

ولقد تبنت جمعية العلماء برنامجاً يهدف إلى نشر الثقافة العربية والإسلامية، وقامت بمقاومة البدع والخرافات والسحر والشعوذة[5]، ومحاربة دعاة التجنيس، إيماناً منها بأن نشر الوعي هو السبيل الوحيد لحماية المجتمع الجزائري من الانحراف، والدين الإسلامي من التدليس والبلاد من الضياع، فأسست المدارس في مختلف جهات الوطن لنشر الثقافة العربية الإسلامية، وأصدرت جريدة "الشهاب" ثم "البصائر" لشرح مبادئها وأهدافها، وقد اصطدمت الجمعية منذ البداية بالإدارة الاستعمارية خاصة بعدما حرصت على مطلب فصل الدين عن الدولة، فقام دي ميشيل السكرتير العام لإدارة الأمن والشؤون الأهلية عام 1933م قراراً يقضي بمراقبة نشاطها ونشاط أعضائها[6].

---

[1]. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص250.

[2]. عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة. الجزائر: 1981م، ص91.

[3]. شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص134.

[4]. عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص94.

[5]. شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص136.

[6]. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص118. 119.

وبالتالي فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت موجودة بالجزائر قد ساهمت كثيراً في إرغام الجزائريين على مغادرة بلادهم، والهجرة تعتبر شكلاً من أشكال المقاومة، وتعبر عن رفضهم للسياسة الاستعمارية. ففي البداية أخذت الهجرة شكلاً جماعياً نحو بلدان المشرق العربي، سوريا ولبنان وفلسطين، وقد كانت هجرة تلمسان سنة 1911م بعد ظهور بوادر التجنيد الإجباري، تعتبر من أشهر الهجرات التي ركب البحر فيها أعداداً هائلة من السكان متجهين نحو المشرق.

وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م، فقد أرغمت الإدارة الفرنسية الشباب الجزائري على الهجرة نحو فرنسا للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى، وتعويض العمال الفرنسيين المجندين في المعامل ومصانع الذخيرة لإنقاذ الاقتصاد الفرنسي، وبعد أن اكتشف الجزائريون البلاد الفرنسية أثناء تواجدهم فيها، وتفتحت أعينهم على حياة جديدة تختلف عن تلك التي كانوا يعيشونها في بلادهم، لاسيما وأن الإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم فرصة احتكاكهم بالمجتمع الفرنسي وبثقافته ومأكله ومشربه، فاقتنعوا بعد ذلك بأن الفرنسيين الموجودين في فرنسا يختلفون تماماً عن الفرنسيين الموجودين بالجزائر، عندها تطورت الهجرة وازداد عدد المهاجرين في فرنسا رغم العراقيل التي وضعها لهم المستوطنين.

ومثلما كانت الهجرة نحو فرنسا تعتبر نقمة، فهي أيضاً نعمة، لأن تواجدهم في فرنسا جعلهم يكتسبون خبرات في عدة ميادين تؤهلهم لمواجهة الاستعمار الفرنسي والتخلص منه نهائياً، ومن ذلك أن ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية التي ساهمت في تغيير الأوضاع في الجزائر، وقد كان للجزائريين المصلحين الذين هاجروا نحو المشرق العربي سهم في ذلك.


خاتمة

الخاتمـــــــــة

من خلال تناولنا لهذا الموضوع وبناءً على دراستنا لمختلف جوانبه التي حددناها وفق خطة الدراسة، فإننا توقفنا عند العديد من المحطات التاريخية التي تميزت بها فترة ما بين الحربين العالميتين (1919م ـ 1939م)، فاستنتجنا بعض النتائج الآتي ذكرها:

ـ لقد برز العنصر الأوروبي كعنصر ثالث ـ بعد السكان الجزائريين الأصليين واليهود الدخلاء ـ دخل في تشكيل المجتمع الجزائري، وذلك من جراء سياسة الاستيطان التي طبقتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث شجعت الهجرة نحو الجزائر من فرنسا ومختلف الدول الأوروبية، فتكون مجتمع خليط من الفرنسيين والإيطاليين والأسبان والأوروبيين المهاجرين من أوروبا بسبب الظروف المعيشية السيئة في بلادهم.

ـ تميزت فترة مابين الحربين بنمو ديموغرافي كبير وفي تزايد مستمر، فقد تزايد عدد السكان الجزائريين خاصة في الأرياف نظراً لمواءمة الظروف للطابع الفلاحي، وبسبب الظروف الطبيعية التي كانت في أغلب الأحيان غير مساعدة على بقاء الفلاح في أراضيه لاستغلالها والاستقرار بها، بالإضافة إلى تدني مستوى الأوضاع المعيشية، فقد اضطر الكثير من سكان الأرياف إلى النزوح نحو المدن طمعاً في حياة الرفاهية والعيش الكريم. وبالمقابل فقد شهدت نسبة النمو عند الأوروبيين تباطؤ كبيراً جداً مقارنة بالسنوات الأولى من الاحتلال، حيث ظهرت هجرة معاكسة نحو أوروبا بسبب الظروف الاقتصادية التي كانت تعيشها فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى وتخليها عن دعم الاستيطان الرسمي.

ـ بفعل السياسة الاستعمارية التي مكنت المستوطنين من الاستيلاء على الحكم في الجزائر، استطاعت فرنسا بسط نفوذها على الجزائريين، فعملت على استغلالهم واستعبادهم باستخدام كل الوسائل المتاحة، لذلك فإن العلاقة بين المستوطنين والجزائريين بنيت وفق مبادئ وأعراق الإدارة الفرنسية التي تعمل على تثبيت دعائم الاستيطان واستغلال الأراضي والخيرات باعتماد سياسة الترهيب والتخويف والتجويع والقهر والاضطهاد، وذلك بسن العديد من القوانين المجحفة في حق الشعب الجزائري، الشيء الذي أدى إلى توسيع الهوة بين المستوطنين والجزائريين. أما العلاقة بين الجزائريين واليهود فقد طبعت ببعض المناوشات بين الطرفين كان للإدارة الفرنسية اليد الطولى في إثارتها، وخاصة في منطقة الشرق الجزائري، وعموماً فإن العلاقة كان يسودها نوع من التداخل والتلاقي التجاري، عكس السكان الأوروبيين.

ـ إن المجتمع الجزائري في فترة مابين الحربين العالميتين عانى الأمرَّين بسبب سياسة المستعمر القائمة آنذاك على استغلال خيرات وموارد البلاد، وإتباعه أسلوب الإبادة والتجويع، وذلك بسنِّ جملة من القوانين والمراسيم التعسفية، سعت فرنسا من خلالها إلى تجريد أغلبية الأهالي الجزائريين من أراضيهم، والسيطرة على تلك الأراضي التي لم تكن ملكيتها معروفة. وقد أدى ذلك الوضع المأساوي إلى بروز ظاهرة البطالة وتدني المستوى المعيشي وانتشار المجاعة والأمراض والأوبئة، خاصة منها: مرض السل والملاريا والكوليرا والزهري، التي انتشرت وبصورة مخيفة في كل مدن الجزائر لانعدام أدنى ضروريات الصحة، فالإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تبد أي اهتمام بصحة الأهالي.

ـ لقد حاولت الإدارة الاستعمارية طمس الشخصية الجزائرية بالقضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي، فقامت بإغلاق المدارس القرآنية والمساجد والزوايا والكتاتيب واستولت على مصادر تمويلها، كالأحباس وأراضي الوقف وأموال الزكاة، ومن ثمة عملت على نشر اللغة الفرنسية لتحل محل اللغة العربية، والديانة المسيحية للقضاء على الدين الإسلامي، وقد جاءت مساعي جمعية العلماء المسلمين للتصدي لتلك السياسة بإعادة بعث الهوية الجزائرية.

ـ باعتبار أن المرأة هي أساس بناء المجتمع والحفاظ على قيمه، فقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى تهميشها وتجهيلها واستغلالها، فحرمت الفتاة الجزائرية من التعليم، وكانت تتلقى تعليمها العربي بشكل محدود ومحتشم، وبذلك فقد سخرت لأداء الواجبات اليومية في بيت أهلها، وكذلك استغلت لخدمة المعمرين والأسر الأوروبية، ومع مرور الزمن صارت الفتيات الجزائريات يرتدن ورشات متخصصة لتعليمهن حرفاً ومهناً مختلفة تخدم الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى.

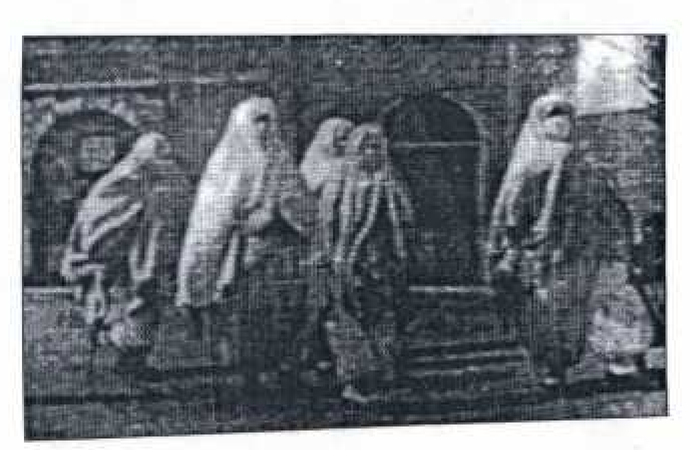
ـ برزت الهجرة كأسلوب من أساليب الكفاح ضد المستعمر الفرنسي، لذلك سعى العديد من الجزائريين إلى الهجرة نحو الخارج في ظل سياسة القهر والاضطهاد التي مارسها المعمرون الفرنسيون في الجزائر، فاستقر العديد منهم بداية الأمر في بلاد المشرق العربي بعد فشل الثورات التي قامت بالجزائر، وخاصة بعد ثورة المقراني 1871م، وازدادت الهجرة بعد إقرار التجنيد الإجباري وشرعت فرنسا في إحصاء السكان المؤهلين. وأثناء الحرب العالمية الأولى (1914م ـ 1918م) هجَّرت فرنسا إجبارياً الآلاف من الجزائريين للمشاركة في الحرب إلى جانب القوات الفرنسية، والعمل في المعامل ومصانع الذخيرة لتعويض الفرنسيين المجندين في الجيش الفرنسي.

- إن زيارة بعض الجزائريين إلى بلاد المشرق أمثال: العربي التبسي وعبد الحميد بن باديس والإمام البشير الإبراهيمي، والتقاءهم بعلماء أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، واطلاعهم على النهضة الفكرية التي ظهرت هناك، قد أدى ذلك إلى تأثرهم بحركة الإصلاح الديني التي كانت سائدة هناك، فعادوا إلى أرض الوطن محملين بأفكار دينية جديدة، كما أنهم أدركوا بأن التحرر من الاستعمار إنما يبدأ بتحرير النفوس والعادات الفاسدة، فأجمعوا على إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي سعوا من خلالها إلى نشر الثقافة العربية والإسلامية، والقيام بمحاربة البدع والخرافات والسحر والشعوذة، وبذلك يسترجع الشعب الجزائري هويته المغتصبة.

- إن من نتائج الهجرة نحو فرنسا أن تزايد الوعي القومي عند الجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك نتيجة لتحررهم وبعدهم عن القمع السياسي والفكري داخل الجزائر، فالهجرة في البداية أخذت منحى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد مصادر الدخل لأجل العيش الكريم، وبعد اندماج الجزائريين في المجتمع الأوروبي واكتشافهم لعقلية الإنسان الفرنسي على تراب فرنسا، فقد جعل ذلك من الفرد الجزائري شخصاً إيجابياً في جميع المجالات وأحس بالتحرر من القيود التي كانت مفروضة عليه في وطنه. وانخرط في الهيئات والمنظمات النقابية الفرنسية للدفاع عن حقوق العمال الجزائريين وحرياتهم النقابية، وتحسين أوضاع العمل، والمطالبة بتسويتهم مع العمال الفرنسيين في الحقوق والواجبات، كما أن الجزائريين تمكنوا من المشاركة في الأحزاب السياسية الفرنسية خاصة اليسارية منها، وتدربوا على العمل والتنظيمات الحزبية، والعمل السياسي المنظم، وسعوا بعد ذلك إلى تكوين هيئات وأحزاب سياسية مستقلة كانت سبباً في ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية.


الملاحق

الملحق رقم 01 اللباس التقليدي للمرأة الجزائرية [1] .



نساء من مدينة الجزائر

[1] . مسعودة يحياوي مرابط، المرجع السابق، مج2، ص582.

الملحق رقم 02 معاناة الجزائريين في إحدى شوارع مدينة الجزائر[1].



[1] . مسعودة يحياوي مرابط، المرجع السابق، مج2، ص584.

الملحق رقم 03 البنية العقارية في الجزائر سنة 1930م[1]

البنية العقارية في الجزائر سنة 1930

الفئة	ملكية الجزائريين			
	المزارع	%	المساحة	%
- 10 هك	445483	69,85	1378400	18,76
50 - 10	167170	26,21	3 185 800	43,35
100-50	16 580	02,60	10196100	14,91
+ 100	8 499	01,34	1688800	22,98
المجموع	637 732	100	7349100	100

الفئة	ملكية المعمرين			
	المزارع	%	المساحة	%
- 10 هك	7432	33,73	22600	0,84
50 - 10	5585	25,34	135300	04,96
100-50	2635	11,96	186900	06,85
+ 100	6385	28,97	2381900	87,35
المجموع	22037	100	2726700	100

[1] . أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص55.

الملحق رقم 04 النمو السكاني للمستوطنين وحجم الأراضي المصادرة في الفترة 1841 / 1920م[1]

الفترة	المساحة	نمو عدد المستوطنين
1850 -1841	115000 هكتار	65437
1860 -1851	250000 هكتار	103322
1870-1861	116000 هكتار	129898
1880-1871	401099 هكتار	195418
1900-1891	120097 هكتار	267672
1920-1901	270481 هكتار	733296

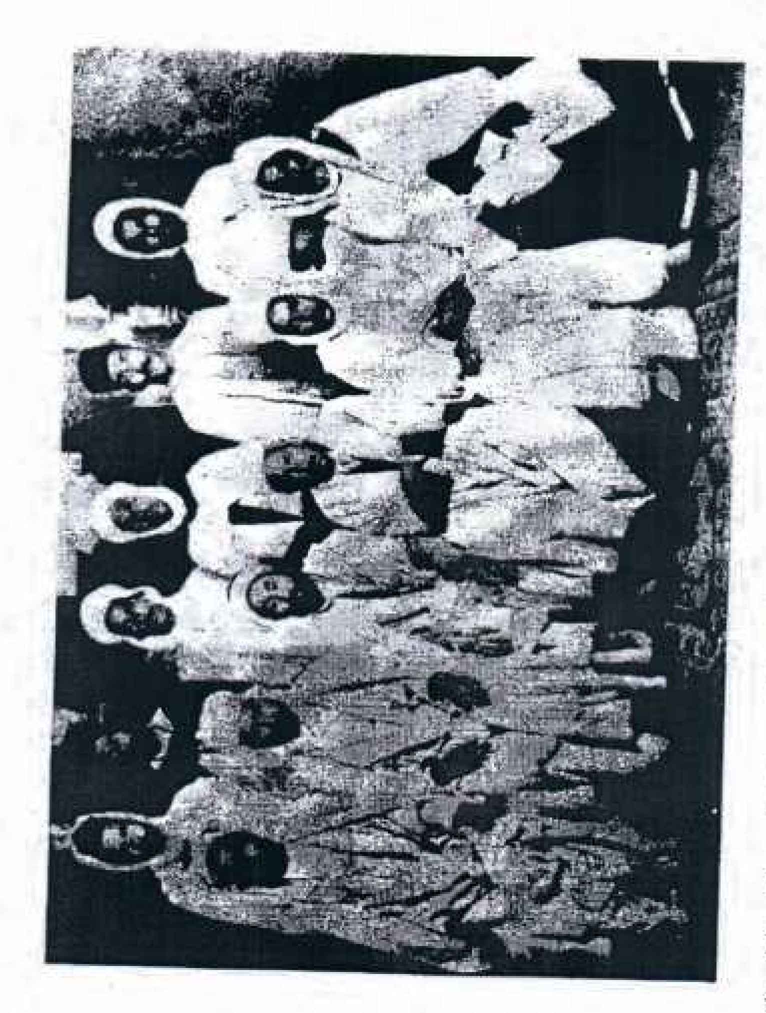
[1] . أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص85.

الملحق رقم 05 جدول يبين كم المدخول السنوي للسكان الجزائريين[1]

السنوات	عدد السكان		المدخول فرنك /سنة	الرأسمال العقاري
	الأوروبيين	الأهالي		
1870	428	2917	321920	350000
1880	283	3041	393617	
1890	327	3696	259236	
1900	368	3674	461275	
1910	385	4732	774308	
1920	342	3693	2328000	
1922	100	3949	1330000	
1923	105	3571	1277000	
1929	120	3700	13369000	50000000

[1] . أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص59.

الملحق رقم 06: أعضاء جمعية العلماء المسلمين[1]



أعضاء جمعية العلماء الأساسيون: الجالسون من اليمين، المشايخ: المهاجي، القاسمي، الإبراهيمي، ابن باديس، الميلي، العقبي، الواقفون من اليمين: إبراهيم بيوض، أستاذ من الحاضرين، محمد العيد، محمد خير الدين، الأمين العمودي، محمد الزاهري

[1]. بشير ملاح، المرجع السابق، ص438.

الملحق رقم 07 مشروع بلوم فيوليت في الصحافة الفرنسية[1]



M. VIOLLETTE EXPLIQUE SON PROJET

LA FRANCE DOIT RECONNAITRE

LE DROIT DE VOTE

AUX INDIGÈNES D'ALGÉRIE

LE BUT DU GOUVERNEMENT EST D'ACCORDER A UNE ÉLITE RESTREINTE UNE RÉCOMPENSE AMPLEMENT MÉRITÉE

par

Maurice Viollette

Ministre d'État

Ancien gouverneur général de l'Algérie

UN MESSAGE A ...

du Dr BEN DJELLOUL

PRIMES

95

WESTMINSTER

موريس فيولات يعلن مشروعه في صحافة باريس

– 7 مارس 1937

[1] . بشير ملاح، المرجع السابق، ص444.



قائمة المصادر والمراجع

ـ قائمة المصادر

أ ـ الكتب

1 ـ ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984م.

2 ـ ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي، الفترة الثالثة من 1947م إلى 1954م، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1986م.

3 ـ الورتلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، طبعة جديدة، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر: 2009م.

4 ـ جوان غليسي: الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، منشورات الطليعة، بيروت ـ لبنان: 1961م.

5 ـ جوليان شارل أندري: أفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: مجموعة من المترجمين، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس: 1976م.

6 ـ توفيق المدني أحمد: هذه هي الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ـ مصر: 2001م.

7 ـ توفيق المدني أحمد: كتاب الجزائر، د ط، المطبعة العربية، د س.

8 ـ قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919 ـ 1939، ج1، تر: محمد بن البار، ط خ، دار الأمة، الجزائر: 2011م.

9 ـ قداش محفوظ: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م ـ 1954م، تر: محمد المعراجي، ط خ، منشورات ANEP، وزارة المجاهدين، د س.

10 ـ قنانش محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919م ـ 1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982م.

ب ـ المجلات والجرائد

1 ـ الزاهري محمد السعيد: الإصلاحية بين نارين، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 6، الجمعة 13 ذي القعدة 1354هـ الموافق ليوم 7 فيفري 1936م.

2 ـ الفضيل الورتلاني: إلى زعيم الشباب، جريدة البصائر، السنة الثالثة، عدد 98، الجمعة 03 ذي الحجة 1356هـ الموافق لـ 4 فيفري 1938م.

3 ـ مراسل الجريدة من بسكرة، الجمعية الخيرية الإسلامية، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 4، الجمعة 29 شوال 1354هـ الموافق لـ 24 يناير 1936م، ص7.

4 ـ حمزة أبو كوشة: قيمة المرأة في المجتمع، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 8، الجمعة 28 ذي القعدة 1354هـ الموافق ليوم 21 فيفري 1936م.

5 ـ عبد السلام طالب: حول الضحة الكبرى، جواب لجريدة الطان الباريسية، جريدة البصائر، السنة الأولى، العدد 11، الجمعة 26 ذي الحجة 1354هـ الموافق لـ 20 مارس 1936م.

ـ قائمة المراجع

أ ـ الكتب باللغة العربية

1 ـ أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر 1871م ـ 1954م، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات بيروت: 1982م.

2 ـ الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2007م.

3 ـ الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954م ـ 1962م)، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1999م.

4 ـ بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997م.

5 ـ بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، ط خ، د ط، دن، 2008م.

6 ـ بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب (1830م ـ 1954م)، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2009م.

7 ـ بوعزيز يحي: المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى، الجزائر: 2000م.

8 ـ بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة ـ الجزائر: 1981م.

9 ـ بن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر ـ محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م ـ 1962م، تر: مجموعة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحاذة، تد: محمد يحي العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1979م.

10 ـ بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830م ـ 1962م، ج2، ط خ، د ط، 2008م.

11 ـ بركات أنيسة: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1985م.

12 ـ هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1918م ـ 1947م، دار هومة، الجزائر: 2007م.

13 ـ وعلي محمد الطاهر: التعليم التبشيري في الجزائر 1830م ـ 1904م، منشورات دحلب، الجزائر: 2009م.

14 ـ زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر: 2011م.

15 ـ زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، ط خ، د ط، الجزائر: 2009م.

16 ـ زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا (1914م ـ 1939م) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2007م.

17 ـ حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2013م.

18 ـ طالب الإبراهيمي أحمد: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929م ـ 1940م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997م.

19 ـ طرشون نادية وآخرون: الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م.

20 ـ يحياوي مرابط مسعودة: المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، حقائق وايديولوجيات وأساطير ونمطيات، مج1، تر: محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2010م.

21 ـ كاتب كمال: أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830م ـ 1962م، تر: رمضان زبدي، ط خ، دار المعرفة، الجزائر: 2011م.

22 ـ مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2003م.

23 ـ ملاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830م ـ 1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر: 2006م.

24 ـ مناصرية يوسف: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897م ـ 1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2013م.

25 ـ مناصرية يوسف: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919م ـ 1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د س.

26 ـ سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1996م.

27 ـ سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900م ـ 1930م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان: 1992م.

28 ـ سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م ـ 1954م، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1998م.

29 ـ سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م ـ 1954م،ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان: 1998م.

30 ـ سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط خ، دار البصائر، الجزائر: 2007م.

31 ـ عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر ـ سياسة الفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م ـ 1962م، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت: 1983م.

32 ـ عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2002م.
33 ـ عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م، دار المعرفة، الجزائر: د س.
34 ـ عميراوي أحميدة وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م ـ 1916م، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر:2009م.
35 ـ عميراوي أحميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 ـ 1954)، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م.
36 ـ فيلالي عبد العزيز: اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934م، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر: 2014م.
37ـ صاري جيلالي وآخرون: هجرة الجزائريين نحو أوروبا، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م.
38 ـ قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج4، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م.
39 ـ قنان جمال: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830م ـ 1944م، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: 2007م.

ب ـ الرسائل الجامعية

1 ـ قبايلي هواري: مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1894 ـ 1962م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، إش: بوعلام قاسمي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران: 2013 ـ 1014م.
2 ـ ثابتي حياة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الوهراني 1929م ـ 1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: مبخوت بودواية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان: 2010م / 2011م.

3 ـ شبوب محمد: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م ـ 1945م) دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: بلقاسمي بوعلام، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران: 2014م / 2015م

4 ـ بن علي زهير: قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1925م ـ 1954م، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: سليمان قريري، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2014م / 2015م.

5 ـ بن رابح سليمان: العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919 / 1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، أش: صالح فركوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2007 / 2008م.

6 ـ قليل مليكة: هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900م ـ 1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر. باتنة: 2008م / 2009م.

7 ـ قريشي محمد: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945م ـ 1954م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: بن سلطان عمار، قسم التاريخ، جامعة الجزائر: 2001م / 2002م.

8 ـ زيان حدة عفاف وعيدة إيمان: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على بنى المجتمع الجزائري 1870م ـ 1939م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: عطاء الله قشار، قسم العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور: 2012م/2013م.



- فهرس الأعلام

- فهرس الأماكن

- فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن

فهرس الموضوعات